

" إستراتيجية مقترحة لتحويل المدرسة المصرية إلى بيئة تمكينية لجداريات
مجتمع المعرفة في ضوء بعض الخبرات الأجنبية "

د/ نهلة سيد أبو عليوة*

المخلص:

هدفت الدراسة إلى وضع إستراتيجية مقترحة لتحويل المدرسة المصرية لبيئة تمكينية لجداريات مجتمع المعرفة في ضوء خبرات كل من فنلندا وألمانيا باعتبارهما من دول الاتحاد الأوروبي والهند كنموذج لدول البريكس، وذلك من خلال ما يلي:

1- التعرف على ملامح مجتمع المعرفة، وأبعاده، وجداراته، وخصائص التعليم به.

2- التعرف على البيئات التمكينية، والجداريات المطلوبة لمجتمع المعرفة.

3- التعرف على خبرات كل من فنلندا، وألمانيا؛ باعتبارهما من دول الاتحاد الأوروبي، والهند باعتبارها من دول البريكس BRICS في التحول لمجتمعات معرفة.

4- التعرف على الجهود المصرية المرتبطة بالتحول لمجتمع المعرفة.

5- تحديد نقاط القوة والضعف في الإستراتيجيات الأجنبية، وتحديد جوانب الاستفادة منها في بناء الإستراتيجية المقترحة.

6- التوصل لإستراتيجية مقترحة لتحويل المدرسة المصرية لبيئة تمكينية لجداريات مجتمع المعرفة.

واتبعت الباحثة المنهج المقارن على أساس اتباع مدخل جورج بيرداي G.Beredy في مجال الدراسات التربوية المقارنة بخطواته المنطقية المنظمة للوصول إلى التحقق من صحة فروض البحث الحقيقية، وتعتبر هذه المنهجية من أبرز المعالجات التي تأخذ بمنحنى الحلول الكبرى، والغرض منها هو

* أستاذ التربية المقارنة والإدارة التربوية المساعد، كلية التربية - جامعة حلوان

د/زهلة سيد تحويل المدرسة المصرية إلى بيئة لجداريات مجتمع المعرفة

البحث عن دروس يمكن استخلاصها من التطبيقات التربوية في المجتمعات المختلفة.

وتم التوصل إلى إستراتيجية مقترحة لتحويل البيئة المدرسية إلى بيئة تمكينية لجداريات مجتمع المعرفة، وتشمل: الإدارة المدرسية، المعلمون، والمنهج، ودمج التكنولوجيا في التعليم).

الكلمات المفتاحية: مجتمع المعرفة، الجداريات، البيئة التمكينية، الإستراتيجية.

A proposed strategy for transforming the Egyptian school to an empowering environment for the knowledge society competencies in The light of some foreign experiences

Abstract

The study aimed to develop a proposed strategy for the transformation of the Egyptian school environment enabling competencies for the knowledge society in the light of the experiences of Finland and Germany as from the European Union and India as a model for BRICS, and through the following:

- Identify the features of the knowledge society and its dimensions and characteristics of Education and Jaddarath it.
- to identify the enabling environments required for a society of knowledge and competencies.
- recognize the experiences of Finland and Germany, as the European Union and India as one of the Pyrex BRICS countries in transition to knowledge societies.
- Identify the Egyptian associated with the transition to the knowledge society efforts.
- identify the strengths and weaknesses of the foreign strategies and identify aspects utilized in the construction of the proposed strategy.
- reached a proposed strategy for the transformation of the Egyptian school environment enabling competencies for the knowledge society.

The researcher followed the comparative approach on the basis of an entrance to the George Berdae G.Beredy in the field of educational studies comparing the logical organization Bouktoath to get to validate hypotheses true, is this methodology of the leading processors that take the curve to great solutions, the purpose of which is to search for lessons to be learned of educational applications in the different communities.

It was reached a proposed strategy to transform the school environment to the enabling environment for the knowledge society competencies include (the school administration, the teachers, the curriculum, integrating technology in education). Key words: community knowledge-Aljaddarat- Altmacainah-strategic environment.

"إستراتيجية مقترحة لتحويل المدرسة المصرية إلى بيئة تمكينية لجدارات
مجتمع المعرفة في ضوء بعض الخبرات الأجنبية"

د/ نهلة سيد أبو عليوة*

مقدمة:

إن جمهورية مصر العربية ليست ببعيدة عن التحول إلى مجتمع المعرفة، فهناك مؤشرات وجهود توضح التوجه نحوه. فقد بدأت وزارة الاتصالات عملها لتطوير القطاع منذ عام 1999، وكان من أهم مراحل هذا التطوير الخطة القومية للاتصالات عام 2000، وإستراتيجية بناء مجتمع المعلومات عام 2003، كما تم وضع إستراتيجية 2020م بحيث تستوعب المتغيرات السياسية والاقتصادية بمصر، وتركز الإستراتيجية على ثلاثة أهداف رئيسية وهي: التحول نحو مجتمع رقمي، وتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحويل مصر إلى مركز رقمي عالمي (بوابة الحكومة المصرية، 2014)، وفي هذا الإطار جاء مشروع الحكومة الإلكترونية لتقديم الخدمات للمواطنين بسهولة ويسر، واستحداث بيئة تعليمية متطورة وغير تقليدية قائمة على التكنولوجيا؛ باعتبار البنية التكنولوجية من أهم متطلبات مجتمع المعرفة، فهناك مبادرات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم لدعم التعليم الإلكتروني -وهو أحد آليات التوجه نحو مجتمع المعرفة- والتدريب عن بعد(مؤتمرات الفيديو)، وإنشاء معامل الوسائط المتعددة في كافة مدارس الجمهورية، وأيضًا شبكة المدارس الذكية. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2014).

كما أعلنت وزارة التربية والتعليم تبنيتها رؤية مستقبلية حول التحول إلى مجتمع المعرفة قائمة على الالتزام بأن يكون التعليم قبل الجامعي تعليمًا عالي الجودة، ومتاحًا للجميع؛ كأحد الحقوق الأساسية للإنسان، في إطار من

* أستاذ التربية المقارنة والإدارة التربوية المساعد، كلية التربية - جامعة حلوان

اللامركزية، وقائمًا على المشاركة المجتمعية، وأن يكون التعليم في مصر نموذجًا رائدًا في المنطقة، ويعمل على إعداد المواطنين لمجتمع المعرفة في ظل عقد اجتماعي جديد قائم على الديمقراطية، والعدل، والعبور الدائم نحو المستقبل. (وزارة التربية والتعليم، 2011)

وحيث يتطلب التحول لمجتمع المعرفة إستراتيجية متكاملة أهم محاورها التعليم بكافة أنواعه مع مؤسسات المجتمع ككل، لتحقيق نقلة نوعية تعليمية، تشمل: نمط القيادة المدرسية، وإعداد المعلم وتدريبه، والمنهج، والبنية التحتية التكنولوجية؛ لتصبح المدرسة بيئة تمكينية تتسم بالابتكار، وتُمكن أعضائها من إنتاج المعرفة، وتداولها، والتشارك فيها، ونشرها، وتطبيقها. وبالتالي تتحول إلى منظمة للمعرفة، وعليه فإن الثروة البشرية المتميزة لا تتحقق إلا عن طريق تعليم تتوافر فيه شروط تتفق مع متطلبات مجتمع المعرفة.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الجهود سائلة الذكر؛ إلا أن بعض الدراسات أشارت إلى وجود أوجه قصور عديدة في المدرسة المصرية تعوق تحولها إلى بيئة تمكينية لجداريات مجتمع المعرفة. فقد أوضحت أكثر من دراسة تناولت البنية المعرفية، والاجتماعية للمدرسة المصرية أن هناك ضعفًا في قدرة المدرسة المصرية على التحسين المستمر، ويتمثل في الآتي:

- قصور المناهج، وقلة مشاركة المعلمين في تطويرها.
- الاستقادة البسيطة من الدورات التدريبية المقدمة للمعلمين.
- نقص حماس الطلاب للعملية التعليمية.
- إهمال الأنشطة التربوية.
- ضعف العمل الجماعي والتعاوني بين أعضاء المجتمع المدرسي.
- غياب نمط الاتصال المفتوح مما يعوق تبادل المعارف والخبرات.

- قلة الاهتمام ببناء قدرات أعضاء المجتمع المدرسي لممارسة أدوارهم المستحدثة في إطار التحول لمجتمع المعرفة. (المهدي، 2012، 396)، (أحمد، 2009، 53)

كما أشارت نتائج إحدى الدراسات إلى أن المناخ السائد، والثقافة التنظيمية السائدة في المدارس المصرية - وهذا من أهم متطلبات التحول نحو البيئة التمكينية الداعمة لمجتمع المعرفة - لا يسمح بتكوين علاقات إيجابية بين المديرين والمعلمين، ولا يدعم العمل التعاوني، بالإضافة إلى حجب المعلومات التربوية، وافتقاد الثقة بين العاملين. (المهدي، 2006، 212)

ومن جانب آخر أشارت إحدى الدراسات إلى افتقاد المناخ المدرسي للديمقراطية، بالإضافة إلى أن بعض المعلمين يهملون الحوار مع طلابهم؛ وبالتالي لا تتاح الفرصة للطلاب ليكونوا أكثر ارتباطاً بهم وتعبيراً عن آرائهم. (حسانين، 2009، 126)

وأوضحت دراسة أخرى أن نمط الإدارة المدرسية والتي تعتبر من أهم محفزات نقل المعرفة، والتشارك فيها، وتبادلها أنها تعاني ضعفاً في قنوات الاتصال الأفقي والرأسي في المدرسة، وتفتقد الاتصال التفاعلي؛ مما يؤثر على المشاركة في اتخاذ القرار، والتخطيط التشاركي، والافتقار إلى وجود رؤية تربوية واضحة ومعلنة للجميع، وضعف استثمار الموارد البشرية والمادية المتاحة، والافتقار إلى أسس موضوعية للترقية والنمو المهني، والاعتماد على المؤهل وسنوات الخبرة بغض النظر عن الكفايات المرتبطة بالعمل، والتميز في الأداء (غنيم، 2012، 10-11)،

كما حددت إحدى الدراسات أن المدرسة المصرية تعاني من جوانب خلل متعددة تتمثل في غياب ثقافة التمكين لدى القادة الإداريين؛ والتي تمثل أحد شروط الدعم التي تقدمها المدرسة للمعلم والمتعلم، بحيث يسهل انخراطهم في مجتمع المعرفة، وتجاهل تحديد الاحتياجات التدريبية عند تصميم برامج النمو المهني للمعلمين؛ مما يؤثر على جدواها، وحفزهم على التطوير (عبد الغفار،

(2010، 122)، وبالنسبة للتفاعل الإيجابي للمعلم مع متغيرات الثورة المعرفية حتى ينقلها لطلابها فهذا البعد يعاني من أوجه قصور متعددة، والدورات التدريبية المقدمة للمعلمين تقليدية، وبيتعد محتواها عن متطلبات مجتمع المعرفة. (السيد، 2011، 393).

كما أوضحت دراسة عن سياسات التعليم الإلكتروني بمصر أن هناك معوقات لتطبيق هذا النوع من التعليم، تتضمن: ضعف التمويل مما يؤثر على البنية التحتية، وتوفير أجهزة الحاسوب، وافتقاد بعض المعلمين والطلاب والإداريين لمهارات التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وضعف عمليات الدعم الفني، وعدم توافر فنيين متخصصين لمساعدة المعلمين، وتخوف بعض المعلمين من تأثير التكنولوجيا على أدوارهم. (الجمال، 2012، 545)

وأوضحت دراسة أخرى أن هناك العديد من السلبيات التي تعاني منها المدرسة المصرية، مما يعوق إعداد النشء لمواجهة تحديات المستقبل ومشكلاته، ومواكبه القرن الحادي والعشرين، ومنها: قصور الإدارة المدرسية في أداء مهامها، وانفراد القيادة المدرسية بصنع القرار دون مشاركة فعلية من المعلمين، وتدني أداء المعلمين، وقصور المناهج، وضعف أساليب التقييم الحالية، وقلة استخدام التكنولوجيا في التعليم، وتدني حال المبنى المدرسي، مع كثرة غياب الطلاب في المرحلة الثانوية، وسلبية المناخ المدرسي لغياب الرؤية المشتركة والعمل الجماعي بروح الفريق الواحد. (عبد الحليم، 2010، 15)

وفي نفس السياق أوضحت إحدى الدراسات أن واقع التعليم قبل الجامعي بمصر يعاني مشكلات متعددة، وترتبط بتأثير العولمة الرأسمالية المهيمنة ومنها اتجاه كثير من مشروعات التطوير إلى تحرير التعليم كجزء من اتفاقيات تحرير التجارة دون النظر إلى قضية العدالة، وعدم الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. ويرجع ذلك لأن خريج هذا النوع من التعليم الذي يعاني من هيمنة العولمة، ويلجأ إلى الإذعان لما تقرزه دون وعي أو بصيرة. (شهاب، 2013، 214)

كما أوضح تقرير المعرفة العربي الصادر لعام 2011/2010 أن معظم الدول العربية - وينطبق على مصر - ما زالت بعيدة عن التحول إلى مجتمع المعرفة، وتواجه مشكلات متعددة تعوق هذا التحول من أبرزها مشكلة الأمية؛ إذ تبلغ نسبة الأمية بين الذكور في مجمل الأقطار العربية 8% من الذكور و18% من الإناث، وهذا يدل على إخفاق النظام التعليمي في المجتمعات العربية من تمكينهم من الحد الأدنى اللازم للحياة الإنسانية، ول من تمكينهم من مهارات الحياة الأساسية التي يتم تعلمها من القراءة، والكتابة، والحساب. ويعاني التعليم الثانوي الفني في مصر على وجه الخصوص من ضعف مخرجاته؛ وبالتالي لا يؤدي دوره في اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى أن التعليم الثانوي أقل انتشارًا من التعليم الابتدائي. كما أوضح التقرير إلى أن النوعية التي تقاس بمدى امتلاك المتعلم لمنظومة المعارف والمفاهيم عن الكون، والإنسان، والحياة، ومدى التطور الذي يتحقق لدى المتعلم فيها، فإن نظم التعليم في الدول العربية تعاني من نوعية تدعو إلى ضرورة إصلاح هذه النظم؛ لكي تصبح بيئات تمكينية قادرة على إمداد المتعلمين بمهارات وقيم مجتمع المعرفة، كما تتسم البنية المعرفية والاجتماعية. (تقرير المعرفة العربي، 2011، 24-28-29-34)

كما أشار التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 2009 إلى ضعف مستوى التلاميذ في مجالي العلوم والرياضيات، وافتقاد الخريجين للمعارف الأساسية في العلوم والتكنولوجيا، مع العزوف عن الالتحاق بالتخصصات العلمية، وهذه المعارف والمهارات مطلب أساسي لتكوين رأس المال المعرفي والمشاركة الفاعلة في مجتمع المعرفة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، 95-96)

ومما سبق يمكن القول: إن المدرسة المصرية تعاني من أوجه قصور متعددة تؤثر سلبًا على اعتبارها بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة، وتتطلب

تبنى إستراتيجية كمحاولة للتغلب عليها، وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما الإستراتيجية المقترحة لتحويل المدرسة المصرية إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة في ضوء المستجدات المحلية، والعالمية، والخبرات الأجنبية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما ملامح مجتمع المعرفة، وأبعاده، وجداراته، وخصائص التعليم به؟
- 2- ما أهم الإستراتيجيات المعاصرة للتحويل لمجتمعات معرفة دول الاتحاد الأوروبي (فنلندا وألمانيا) ودول البريكس (الهند نموذجا)؟
- 3- ما أهم الجهود المصرية المرتبطة بالتحويل إلى مجتمع المعرفة كما تبرزها الأدبيات؟
- 4- ما أوجه التشابه والاختلاف بين الإستراتيجيات، وكيفية الاستفادة منها في وضع إستراتيجية مقترحة لتحويل المدرسة المصرية لبيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى وضع إستراتيجية مقترحة لتحويل المدرسة المصرية لبيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة في ضوء خبرة كل من فنلندا، وألمانيا؛ باعتبارهما من دول الاتحاد الأوروبي، والهند كنموذج لدول البريكس، وذلك من خلال ما يلي:

- 1- التعرف على ملامح مجتمع المعرفة، وأبعاده، وجداراته، وخصائص التعليم به.
- 2- التعرف على البيئات التمكينية، والجدارات المطلوبة لمجتمع المعرفة.
- 3- التعرف على خبرات كل من فنلندا، وألمانيا؛ باعتبارهما من دول الاتحاد الأوروبي، والهند؛ باعتبارها من دول البريكس في التحول لمجتمعات معرفة.

- 4- التعرف على الجهود المصرية المرتبطة بالتحول لمجتمع المعرفة.
- 5- تحديد نقاط القوة والضعف في الإستراتيجيات الأجنبية، وتحديد جوانب الاستفادة منها في بناء الإستراتيجية المقترحة.
- 6- التوصل إلى إستراتيجية مقترحة لتحويل المدرسة المصرية لبيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة.

أهمية الدراسة:

تطلق أهمية الدراسة من أنه قد يستفيد منها صانعو القرارات، وصناع السياسات التعليمية في مصر في تطبيق مبادرات حديثة لتحسين الأداء المدرسي، وتحقيق التحول إلى مجتمع المعرفة، ومواكبة التوجهات العالمية في ظل اقتصاد المعرفة، كما قد تسهم هذه الدراسة في مساعدة العاملين بالإدارة، وقيادات المؤسسات التعليمية بمصر نحو تبني الممارسات والإجراءات الخاصة بإدارة المعرفة، والتي تتضمن اتباع أنماط قيادية تشاركية تسهم في نشر الثقافة التنظيمية الداعمة لإنتاج المعرفة، ونشرها، وتبادلها بين أعضاء المجتمع المدرسي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تحقيق ذلك، كما توفر هذه الدراسة معلومات وأفكارًا مفيدة لصانعي السياسات والمسؤولين عن تطوير المناهج التعليمية في المراحل المختلفة، وتمكن الطلاب من جدارات مجتمع المعرفة، وقد تفيد القائمين على التعليم الإلكتروني في تطوير سياسات هذا النوع من التعليم.

منهج الدراسة:

اتبعت الباحثة المنهج المقارن على أساس اتباع مدخل جورج بيرداي G.Beredy في مجال الدراسات التربوية المقارنة بخطواته المنطقية المنظمة للوصول إلى التحقق من صحة فروض البحث الحقيقية، وتعتبر هذه المنهجية من أبرز المعالجات التي تأخذ بمنحنى الحلول الكبرى؛ حيث يشير بيرداي إلى التربية المقارنة باعتبارها الجغرافية السياسية للمؤسسات التعليمية، وأن الغرض منها هو البحث عن دروس يمكن استخلاصها من المتغيرات التي يمكن

الحصول عليها من التطبيقات التربوية في المجتمعات المختلفة (فتحي، 1999، 68)، وذلك من خلال آلياته المحددة في الخطوات التالية:

1- الوصف Description: المقصود بهذه الخطوة هو رصد الخبرة التربوية لكل دولة على حدة في مجال تحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة، وذلك استنادًا للفرض المبدئي.

2- التفسير Interpretation: المقصود به تحليل الخبرة التربوية في سياقها الثقافي، ويتم في هذه الخطوة تحليل وبيان العوامل والقوى المؤثرة فيها، وأبرز مقومات النجاح والصعوبات، وتتضمن هذه الخطوة أيضًا تحليل الواقع الراهن للجهود المصرية في تحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة.

3- المقابلة Juxtaposition: بهدف التوصل إلى نقاط التشابه والاختلاف بين الخبرات وجدولتها (المقارنة المبدئية)؛ للتوصل إلى تحقيق الفروض المبدئية للدراسة، وذلك بالاعتماد على تصنيف المعلومات وجدولتها والموازنة بينها.

4- المقارنة Comparison: كخطوة أخيرة للتأكد من صحة فروض الدراسة الحقيقية في ضوء الحقائق المتصلة بطبيعة مشكلة الدراسة، وتفسير ما يتصل بالخبرات الأجنبية في تحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة، وتحديد أوجه الاستفادة الخاصة بمحاور المقارنة لصياغة الإستراتيجية المقترحة.

الفرض المبدئي للدراسة:

أن استراتيجيات تحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة في بعض الخبرات الأجنبية المختارة في الدراسة ساعد في التغلب على المعوقات التقليدية في هذا المجال.

الفرض الحقيقي للدراسة:

قد يؤدي الاستفادة بإستراتيجيات تحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة في جمهورية مصر العربية استنادًا للدراسة المقارنة في وضع إستراتيجية مقترحة، يمكن أن تساعد في التغلب على المعوقات الحالية الخاصة بالبيئة المدرسية، وتحويلها إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الحالية في الآتي:

1- الحدود الموضوعية: تتحدد في ملامح مجتمع المعرفة، أبعاده، جداراته، خصائص التعليم به.

2- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة الحالية على:

أ- الاتحاد الأوروبي ممثلًا في خبرة كل من (فنلندا ألمانيا).

ب- مجموعة دول البريكس⁽¹⁾ BRICS وتمثلها الهند، وذلك للمبررات التالية:

بالنسبة لفنلندا وألمانيا: فكلاهما من دول الاتحاد الأوروبي، وأيضًا من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي⁽²⁾ (OECD)، ووفقًا لنظرية العولمة من الدول الشمال (المهيمنة)، ومن أبرز الاقتصاديات القائمة على المعرفة. وقد أظهرت القياسات التنافسية الدولية تفوق فنلندا، كما أنها تتبنى إستراتيجية وطنية متكاملة للتحويل إلى مجتمع المعرفة والابتكار، فهي تعتبر ظاهرة لافتة للنظر للإصلاح التعليمي، وحازت على إعجاب دول العالم شرقًا وغربًا؛ من

(1) تحالف مكون من خمس دول، يعرف بالبريكس، وهذا تجميع للحروف الأولى للدول المكونة لهذا التحالف وهي: البرازيل، والهند، وروسيا، والصين، وجنوب أفريقيا. Brazil, Russia, India, China, and South Africa (BRICS)

(2) منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي Co-operation and Development (OECD) وهي منظمة فريدة من نوعها تضم 30 حكومة ديمقراطية من دول العالم، وتهدف إلى مواجهة تحديات العولمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

خلال ما يحققه طلابها من نتائج في الاختبارات الدولية لتقييم الطلاب بيزا (PISA) فهي تُمثل نموذجًا ناجحًا للدول التي تطمح في التحول لمجتمع المعرفة، أما ألمانيا فدورها محوري ومركزي في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وتعتبر الجسر الواصل بين دول أوروبا الشرقية والوسطى ودول أوروبا الغربية، وهذا الموقع أضفى عليها أهمية محورية في العلاقات الأوروبية والعالمية، وقد تبنت إصلاحات تعليمية مهمة منذ عام 2000 تتناسب مع جدارات مجتمع المعرفة، كما أثبت أنها أقوى اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، وعلى مستوى العالم، كما أثبت الاقتصاد الألماني أنه يتمتع بمرونة كبيرة في مواجهة الأزمات الاقتصادية، فحتى مع الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة سجلت البطالة أدنى مستوياتها، ولديها نظام تعليمي متميز وخاصة النظام المزدوج Dual System الذي أدى إلى خفض نسبة البطالة بين الشباب.

بالنسبة للهند: فهي من دول البريكس التي حققت تقدمًا ملحوظًا في مجالات متعددة تتطلب التعرف على خبرتها في التنافس الاقتصادي العالمي. وهي من البلاد النامية والاقتصاديات الناشئة التي حققت تقدمًا ملحوظًا، وأبّلت بلاءً حسنًا يمكن من خلاله أن يطلق عليها "نهضة الجنوب"، وإنشاء الهيئة الوطنية للمعرفة (NKC) National Knowledge Commission، كما تم إنشاء الشبكة القومية للمعرفة (NKN) National Knowledge Network للقضاء على الفجوة الرقمية في البلاد.

خطوات الدراسة ومحاورها:

تتمثل خطوات الدراسة ومحاورها وفق الترتيب التالي:

1- حصر الدراسات السابقة العربية والأجنبية والمرتبطة بالموضوع، سواء كانت رسائل ماجستير أو دكتوراه، والبحوث المختلفة في المؤتمرات العلمية، والدوريات التربوية؛ وذلك للاستفادة منها في تحديد المشكلة، وتوظيفها بما يتناسب مع كل قسم من أقسام الدراسة.

2- تحليل الأدبيات المختلفة التي تناولت ملامح مجتمع المعرفة، وأبعاده، وجداراته، وخصائص التعليم فيه، وتضمنت المصادر الأولية، ومراجع حديثة تناولت مجتمع المعرفة.

3- وصف للخبرة التربوية لكل دولة على حدة في مجال التحول إلى مجتمع المعرفة، وذلك من خلال الأدبيات المختلفة، والإستراتيجيات التي تم تطبيقها لتحقيق ذلك.

4- تفسير وتحليل الخبرة التربوية في سياقها الثقافي.

5- تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين دول المقارنة.

6- تحليل مقارن لنقاط التشابه والاختلاف.

7- التوصل إلى إستراتيجية مقترحة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة، وتحديد آليات التنفيذ ومعوقاته.

8- تحكيم الإستراتيجية بعرضها على عدد(14) خبيراً لاستطلاع آراءهم حولها، وتعديلها وفقاً لذلك.

9- تحديد الصورة النهائية للإستراتيجية المقترحة.

وترجمت هذه الخطوات في المحاور الآتية:

• **المحور الأول:** الإطار العام للدراسة، ويتضمن: (المقدمة، ومشكلة الدراسة، والأهداف، وأهمية الدراسة، ومنهج البحث، والحدود، وخطوات البحث ومحاوره، والمصطلحات، والدراسات السابقة).

• **المحور الثاني:** الإطار النظري للدراسة، ويتضمن: (ملامح مجتمع المعرفة، وأبعاده، وجداراته، وخصائص التعليم به).

• **المحور الثالث:** وصف وتحليل ثقافي للخبرات الأجنبية المختارة في تحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجداريات مجتمع المعرفة، ويتضمن:

1- وصف وتحليل ثقافي للخبرات الأجنبية في التحول إلى مجتمع المعرفة، ويتضمن: (الاتحاد الأوروبي متمثلة في خبرة كل من فنلندا، وألمانيا)، وخبرة البريكس متمثلة في (خبرة الهند).

- 2- الجهود المصرية للتحويل إلى مجتمع المعرفة.
- 3- دراسة مقارنة تفسيرية بين إستراتيجيات التحويل لمجتمع المعرفة في الخبرات المختارة (المقابلة، والجدولة، والموازنة، والتحليل المقارن).
- **المحور الرابع:** الإستراتيجية المقترحة لتحويل المدرسة المصرية إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة في ضوء الخبرات الأجنبية.
- مصطلحات الدراسة:**

1- **مجتمع المعرفة Knowledge Society:** هو المجتمع الذي يقوم بنشر المعرفة، وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي، وهي: (الاقتصاد، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد؛ أي إقامة التنمية الإنسانية". (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، 39)

ويعرف على أنه: "المجتمع الذي يعتمد على إنتاج المعرفة، ونشرها، وتطبيقها؛ لتحقيق الرفاهية والرخاء، وإحراز التقدم في مجال العلوم، والتكنولوجيا، والتعليم، والحكم، والسياسة، والفنون، والحرف اليدوية". (Jha, 2012, 6)

وأيضاً يعرف على أنه: "مجتمع كلي شامل ينطوي على نقلة نوعية لنموذج المعرفة، والثقافة، والسياسة، والاقتصاد، والاجتماع، ويرتبط بثقافة كوكبية في حقوق الإنسان، والمواطنة، ونظم إدارة الحكم." (تقرير المعرفة العربي، 2011، 11)

ومما سبق يمكن تعريف مجتمع المعرفة إجرائياً بأنه: "المجتمع الذي يتمتع بنظام حكم ديمقراطي، يهدف إلى تحقيق العدالة، والمساواة، والرفاهية الاجتماعية؛ من خلال تمكين أفرادها من الحصول على حقوقهم في المعرفة، وتوفير فرص تعليمية متميزة، تعتمد على قيم التشارك في المعرفة، وتبادلها، وتقاسمها لإنتاج معرفة جديدة، وأفكار ابتكارية تساهم في التنمية الشاملة بالاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة".

2- الجدارات **Competences**: تعرف على أنها: "مجموعة مترابطة من القدرات، والالتزامات، والمهارات، والمعارف التي تُمكن الفرد أو المؤسسة من العمل بفعالية." (Business Dictionary, 2014)
وتعرف أيضًا على أنها: "قدرة الفرد من ناحية القدرات التي يمتلكها للقيام بعمل ما يمكنه من النجاح في العمل، والحصول على دخل مناسب، وتتضمن القدرات العقلية، والجسمية، والاجتماعية، واللغوية." (The Free Dictionary, 2014)

ومما سبق يمكن تعريف الجدارات إجرائيًا بأنها: "مجموعة القدرات والمهارات العقلية والجسمية والاجتماعية واللغوية التي يمتلكها الفرد وتمكنه من الحصول على فرصة عمل مناسبة في مجتمع المعرفة."
3- البيئة التمكينية: هي البيئة التي يتمتع العاملون فيها بفرص المشاركة والحصول على المعلومات، وتدعم فرص النمو المهني، ووجود نظام اتصال مفتوح، وشعور بالثقة والاستقلالية. (تقرير المعرفة العربي، 2011، 65)

4- الإستراتيجية **Strategy**: خطة العمل التي تتبعها الحكومة أو المنظمة لتحقيق هدف محدد، أو حل مشكلة، أو تحسين أوضاعها خلال فترة معينة، مع مراعاة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. (Cambridge Dictionaries Online, 2014)

الدراسات السابقة:

تم حصر الدراسات التي تناولت مجتمع المعرفة من أبعاد مختلفة، وترتيبها تاريخياً؛ بما يتفق مع موضوع الدراسة كما يأتي:

أ- الدراسات العربية:

في بدايات الألفية الثالثة هدفت دراسة (حيدر، 2004) إلى استخلاص الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة؛ وذلك للوصول إلى هذه الأدوار، وتم التعرف على المشكلات التي تواجه

الوطن العربي في مجتمع المعرفة، واستخلص الباحث عدة أدوار لمؤسسات التعليم منها: التحول إلى مراكز إشعاع في البيئة المحيطة، وتحويلها إلى مجتمعات تعلم، والتأكيد على التعلم مدى الحياة.

وتناولت دراسة (أبو السعود، 2010) إعداد المعلم ومواجهة تحديات المستقبل، وهدفت الدراسة إلى تحليل أهم التحديات وتأثيرها على برامج إعداد المعلم، واستخدم الباحث منهج التحليل الفلسفي، وقسمت الدراسة التحديات إلى: تحديات خارجية من أهمها العولمة، والديمقراطية، والتكنولوجيا، وتحديات سكانية واجتماعية، وتحديات داخلية منها: أنماط التعلم الجديدة، والتعددية الثقافية، وانتشار العنف في المدارس، وتوصلت الدراسة إلى سيناريوهين للمستقبل؛ لمواكبة هذه التحديات منها المتشائم وفيه اختفاء للمعلم من خريطة المستقبل، أو المتفائل القائم على تطوير إعداده ليتناسب مع المستقبل.

وهدفت دراسة (السيد، 2011) إلى تحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة؛ باعتبار المعلم أهم عناصر المنظومة التعليمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى تصور مقترح لمحتوى برنامج تدريبي للمعلمين في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، وتضمن البرنامج مهارات خاصة بالتعامل مع تكنولوجيا المعلومات، والتعليم الإلكتروني، ومهارات خاصة بإستراتيجيات التدريس، وأساليب التقويم، ومهارات إدارة الفصل.

وركزت دراسة (أحمد، 2011) على تفعيل دور التعليم الثانوي العام في تلبية متطلبات مجتمع المعرفة في مصر، وأوضحت أن هناك العديد من المشكلات التي يعاني منها التعليم الثانوي منها العجز الذي يواجهه في كافة عناصره سواء المادية أو البشرية، وتوصلت الدراسة إلى سيناريو مستقبلي لتفعيل دوره في مجتمع المعرفة.

وهدفت دراسة (المحمدي، 2012) إلى وضع تصور للدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعة المصرية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، ولقد

توصلت الدراسة إلى أن الجامعة يمكنها تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة من خلال كيانها التنظيمي المتمثل في وظائفها الثلاث: التدريب، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وذلك من خلال تحول الجامعة إلي مجتمع تعلم، مما ينعكس إيجابياً علي تنمية المجتمع وتقدمه. كذلك من خلال تحويل الجامعة إلى منظمة شبكية ذات اتصالات واسعة وممتدة بين كلياتها المختلفة من ناحية، ومجتمعات البحث ومراكز البحوث من ناحية أخرى.

هدفت دراسة (الجمال 2012) إلى عرض سياسات التعليم الإلكتروني في كل من فنلندا، وفرنسا، والنرويج، وإمكانية الاستفادة منها في تطوير مؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر، واستخدمت الباحثة المنهج المقارن، وأوضحت وجود قصور في تطبيق هذا النوع من التعليم منها: ضعف البنية التكنولوجية التحتية بالمدارس، وصعوبة استخدام وسائل وأدوات التقويم، وأن المواصفات الداخلية وأماكن المعامل تفتقد التجهيزات المناسبة، ولا تتناسب مع الأعداد الكبيرة للطلاب، وتوصلت الدراسة إلى بعض الإجراءات المقترحة لتطوير هذا النوع من التعليم منها: ضرورة تبني إستراتيجية وخطة شاملة لإدخال التكنولوجيا في مؤسسات التعليم وفقاً لبرنامج محدد، ودمج التكنولوجيا داخل العملية التربوية، وإنشاء وحدة للتعليم الإلكتروني بالمدرسة.

وقدمت دراسة (عليان، 2012) المفاهيم الأساسية لمجتمع المعرفة، وأظهرت التطور التاريخي له، وتم استخدام المنهج الوصفي، وحددت أسس مجتمع المعرفة، ومراحل تكوينه، وحدت بعض التوصيات الخاصة بانتقال الدول العربية إلى مجتمع المعرفة.

وتناولت دراسة (أحمد، 2013) متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الدراسات العليا التربوية بجامعة الأزهر، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وأظهرت الدراسة حاجة ملحة لإعادة النظر في الدراسات العليا التربوية بجامعة الأزهر؛ لمواكبة اقتصاد المعرفة، وتعزيز دورها في بناء

وتتمية مجتمع واقتصاد المعرفة، وتوصلت إلى بعض التوصيات الخاصة بمتطلبات اقتصاد المعرفة، مثل: إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها.

كما عرضت دراسة (توفيق، 2014) لتوجهات التعليم العالي بمصر في بناء اقتصاد المعرفة، واستخدم الباحث المنهج النقدي التحليلي، وهدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي ساهمت في تصاعد اقتصاد المعرفة والعلاقة بين توجهات التعليم العالي في مصر، وملامح الظرف المجتمعي العالمي لاقتصاد المعرفة. وتوصلت إلى بعض المؤشرات التي يمكن اعتبارها مؤشرات لاستعداد مصر لاقتصاد المعرفة ومنها وجود برامج ومشروعات لتطوير التعليم العالي.

ب- الدراسات الأجنبية:

تناولت دراسة (Crane, et al, 2009) متطلبات قيادة المنظمات في عصر المعلومات والمعرفة، وأكدت أن القادة يجب أن يستفيدوا من الموارد البشرية الموجودة داخل المنظمات لكي يتمكنوا من مواجهة التغيرات الشرسة في عالم المعلومات والثورة التكنولوجية، وأن التعاون والتواصل مع العاملين وتشجيعهم على المبادرة والابتكار في المنظمة من أهم عوامل نجاحها.

كما اهتمت دراسة (Sahlberg, 2010) بإعادة التفكير في المحاسبية التعليمية في مجتمع المعرفة، وأوضحت أن نجاح التغيير التربوي في فنلندا يرجع إلى الثقة بين أفراد المجتمع، وتعزيز المسؤوليات الجماعية داخل المدارس، وبينها وبين المجتمع ككل، والذي انعكس بدوره على تنمية رأس المال الاجتماعي؛ مما أدى إلى خلق فرص جديدة وأفضل للتعليم مدى الحياة. وأكدت الدراسة أنه من الضروري تشجيع التعاون بين الطلاب أكثر من التنافس، وتعرضت الدراسة إلى مفهوم المحاسبية بفنلندا، ودورها في التغيير التربوي.

وقدمت دراسة (Alam, 2011) بعض المبادرات التي قامت بها الحكومة الهندية من أجل بناء البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات

والمعلومات، وتيسير الوصول إلى المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، وكل هذه المبادرات هدفها الأساسي سد الفجوة الرقمية بين مؤسسات التعليم العالي في الولايات الهندية المختلفة، وأيضًا أشارت إلى التحديات والمعوقات التي تحول دون ذلك، ومنها غياب ثقافة المشاركة في المعرفة.

وفي دراسة (Weber, 2011) تناولت دور التعليم والجامعات بصفة خاصة في بناء اقتصاديات المعرفة بالدول النامية، وعرضت الدراسة لمفاهيم متعددة مرتبطة بهذا الموضوع منها: رأس المال الفكري، والملكية الفكرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأكدت الدراسة على أن التعليم هو الأداة الأساسية لبناء هذا الاقتصاد، وأن الدول النامية تواجه العديد من التحديات لتحقيق ذلك، وأوصت بضرورة القضاء على الأمية مع الحفاظ على التكامل الثقافي وتنويع المشروعات الاقتصادية.

وتناول البحث المرجعي (Voogt. et al, 2012) المحتوى التربوي التكنولوجي المعرفي (TPACK) وتقديمه كإطار مفاهيمي لعمل المعلمين لأهميته في مجتمع المعرفة، وتناول البحث أهمية دمج التكنولوجيا في التعليم، وأكد على ضرورة امتلاك المعلمين لمهارات محددة تمكنهم من ذلك، وأوضح البحث أن معرفة المعلمين ومعتقداتهم وأفكارهم حول التدريس والتكنولوجيا معقدة ومتشابكة.

وتناولت دراسة (Nair, 2013) إدارة التعليم العالي في الهند لمواجهة التحديات المستقبلية، وأكدت على الدور الحيوي للتعليم في بناء اقتصاد المعرفة، ومجتمع المعرفة، وأوضحت أن الهند تمتلك شبكة كبيرة من التعليم العالي، إضافة إلى عدد هائل من الشباب الذي يجب إعداده للمستقبل، واقترحت الدراسة تبني إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي باعتبارها الأمثل للتنمية البشرية.

وتناولت دراسة (Ko&Kim, 2014) دور إدارة المعرفة في تنمية سلوك التشارك في المعرفة في ظل اقتصاد المعرفة، وأظهرت أهمية الثقة

لتنمية سلوك التشارك في المعرفة، وهذا دور وحدة إدارة الموارد البشرية في المنظمات المختلفة، وأكدت على أهمية البرامج التدريبية في تنمية هذا السلوك، وكذلك أبرزت دور المشرفين في تحفيز العاملين على تبادل المعرفة وتقاسمها، وأهمية الحوافز والمكافآت بأنواعها المختلفة لتعزيز هذا السلوك.

وتناولت دراسة (Arayici, 2014) إنتاج المعرفة الجديدة المكثفة وعلاقتها بمجتمعات المعرفة والاقتصاد، وركزت الدراسة بصورة أساسية على دور مدن المعرفة في تجديد المعرفة، وكيفية إشراك الجامعات في ذلك من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضربت أمثلة لمدن ناجحة حول العالم، وأوضحت نموذج جديد للتجديد الحضري هدفه التحول من المجتمعات الصناعية إلى مجتمعات المعرفة، وتوصلت الدراسة إلى أن النهج الجديد الذي توصلت إليه الدراسة يؤثر على التنمية المستدامة في مجتمعات المعرفة، وعلي اقتصاد المعرفة المعتمد على تنمية رأس المال البشري.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أنها توصلت إلى نتائج رئيسية على النحو التالي:

- ضرورة التعرف على أدوار المؤسسات التعليمية في مجتمع المعرفة وتحديدتها كما في دراسة (حيدر، 2004)، وأهمية دور التعليم بكافة مراحله في التحول لمجتمع المعرفة كما في دراسة (Weber, 2011)، (أحمد، 2011)، (المحمدي، 2012).
- ضرورة امتلاك المعلم لمهارات تمكنه من العمل بنجاح، وإعداد طلابه لمجتمع المعرفة، وضرورة تحديد احتياجاته التدريبية المناسبة لمجتمع المعرفة كما في دراسة كل من (أبو السعود، 2010)، (السيد، 2011)، (Voogt. et al, 2012).

- دور التكنولوجيا في التحفيز على إنتاج المعرفة، وتحسين الأداء، والتعرف على المعرفة الضمنية، والخبرة وأفضل الممارسات، وعلاقتها بالتمكين مثل دراسة (Kirkman et al, 2011)
 - أهمية التعليم الإلكتروني وأهميته كأحد آليات التحول لمجتمع المعرفة وإنتاج المعرفة الجديدة المكثفة، وعلاقتها بمجتمعات المعرفة والاقتصاد، وسد الفجوة الرقمية بين مؤسسات التعليم العالي كما في دراسة (الجمال، 2012)، (Alam, 2011)، (Arayici, 2014)
 - أهمية التعرف على المفاهيم والقضايا الأساسية المرتبطة بمجتمع المعرفة، ومتطلباته كما في دراسة (عليان، 2012).
 - تحديد متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة، ودور التعليم العالي في تحقيق ذلك، وأهم توجهات هذا التعليم في مصر كما في دراسة كل من (أحمد، 2013) و(توفيق، 2014).
 - أهمية دور إدارة المعرفة وأنماط القيادة داخل المؤسسات في مجتمع المعرفة مثل دراسة (Nair, 2013) (Ko&Kim, 2014) (Sahlberg,) 2010.
- تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اهتمامها بمجتمع المعرفة، والمفاهيم الأساسية المرتبطة به، ومتطلباته ودور التكنولوجيا والتعليم الإلكتروني كأحد آليات التحول لمجتمع المعرفة، وإنتاج المعرفة الجديدة المكثفة، وأدوار المؤسسات التعليمية في مجتمع المعرفة وتحديد أهمية دور التعليم بكافة مراحله في التحول لمجتمع المعرفة، وضرورة امتلاك المعلم لمهارات تمكنه من العمل بنجاح، وإعداد طلابه لمجتمع المعرفة، وتحديد احتياجاته التدريبية لمجتمع المعرفة.
- وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في اهتمامها بالتوصل إلى إستراتيجية مقترحة لتحويل المدرسة المصرية إلى بيئة تمكينية لجدارات

مجتمع المعرفة، وذلك من خلال التعرف على بعض الخبرات الأجنبية التي تحولت إلى مجتمعات معرفة.

ووفقاً لأسئلة الدراسة وإجراءاتها يتناول المحور الثاني ما يلي:
الإطار النظري: (ملاح مجتمع المعرفة، وأبعاده، وجداراته، وخصائص التعليم به).

أولاً ملاح مجتمع المعرفة:

إن مدلول كلمة "المعرفة" أصبح مختلف في العصر الحالي فهي قوة وأساس لبناء الاقتصاد، وبعد كانت حتى النصف الثاني من القرن العشرين كانت تشير إلى الفكر والبحث والثقافة الرفيعة وتحتكرها النخبة، أصبحت الآن للعمامة وليست حكراً على فئة بعينها، وهذا ما يطلق عليه "مجتمع المعرفة" والذي يتميز بالاهتمام برأس المال البشري بصورة كبيرة. ومجتمع المعرفة هو الذي يتميز أعضاؤه بما يلي:

1- الاستقصاء والبحث في أساس معتقداتهم حول الإنسان والطبيعة والمجتمع.

2- الاسترشاد بالمعايير الموضوعية للحقائق، والتطلع لتحقيق مستويات عليا من التعليم، وإتباع القواعد العلمية للاستدلال.

3- تخصيص الموارد المناسبة للبحث؛ وبالتالي يمتلك المجتمع مخزون كبير من المعرفة.

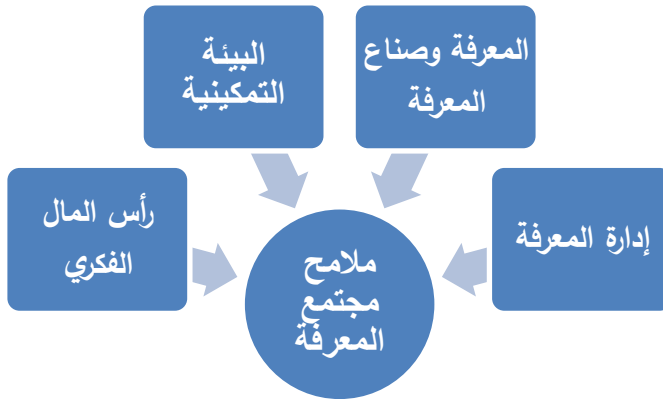
4- بذل الجهد في تجميع، وتنظيم، وتفسير المعرفة؛ للتوصل لمزيد من المعرفة، وتداولها بسهولة.

5- العمل على توظيف المعرفة، واستخدامها، وتطبيقها، وتعديل القيم والأهداف في ضوءها؛ للنهوض بالمجتمع. (Jha, 2012, 5)

والنقاط السابقة توضح أن المعرفة هي أساس تقدم المجتمع وتحوله إلى "مجتمع معرفة"، وأنها الأساس في تقدم ونهضة المجتمعات، والاهتمام

بالبحث وتخصيص الموارد المناسبة، وأصبحت المعرفة عاملاً أساسياً في التنمية والتوازن بينها وبين الموارد يتحول سريعاً نحو المعرفة. ويمكن توضيح ملامح مجتمع المعرفة كما يلي:

شكل رقم (1) يوضح ملامح مجتمع المعرفة



الشكل من تصميم الباحثة

يشير الشكل السابق إلى أن من أهم ملامح مجتمع المعرفة ما يأتي:

1- **مجتمع قائم على المعرفة وصناعاتها:** المعرفة هي "مزيج من الخبرة، والقيم، والمعلومات الجديدة، وقد تكون صريحة أو ضمنية". كما يشار إليها بأنها "عبارة عن معلومات، بالإضافة إلى روابط سببية تساعد في إيجاد معنى للمعلومات، وتتولى إدارة المعرفة إيجاد هذه الروابط" (العلي، 2006، 25)، فئة صناعات المعرفة الفقري يرتبط باقتصاد المعرفة باعتبارهم العمود، فهم يتمتعون بمهارات وقدرات عالية ومتنوعة، ويتطلب ذلك نظام تعليمي يتميز بمناهج أكثر ابتكاراً لمساعد الطلاب على التفكير النقدي التحليلي، وصناعات المعرفة قادرين على إنتاج الأفكار والمعلومات والمعرفة، وتوزيعها أكثر من إنتاج السلع والخدمات، ومن الضروري الاهتمام بهذه الفئة مع العمل في هيكل تنظيمي مرن يسمح لهم بالوصول إلى المناصب العليا بغض النظر عن التسلسل الهرمي

للسلطة، والحد من استنزاف رأس المال الفكري. (Ghirmai, 2010, 71)، ويرجع كل من مصطلح "مجتمع المعرفة" و"صناع المعرفة" إلى بيتر دركر Peter Drucker في عام 1969 في كتاب بعنوان "عصر التوقف" والذي أكد فيه على أن المعرفة هي مركز الاقتصاد والعمل المجتمعي، وتم تنقيح الفكرة من قبل دانيال بل Daniel Bell عام 1973 في كتابه بعنوان "قدوم مجتمع ما بعد الصناعة" والذي أكد فيه على فكرتين أساسيتين الأولى: أن أساس الابتكار هو البحث والتطوير، وأن هناك علاقة جديدة بين العلم النظري والتكنولوجيا، والثانية: أن نقل أي مجتمع يقاس بنسبة زيادة الناتج القومي في مجال المعرفة، وارتبط هذا المصطلح بتحول المجتمعات نحو اقتصاد المعرفة، أو الاقتصاد القائم على المعرفة. (Ghirmai, 2010, 72).

2- **مجتمع المعرفة قائم على رأس المال الفكري:** وقد ظهر مفهوم رأس المال الفكري (IC) Intellectual Capital وانتشر منذ عام 1990. وارتبط بشكل كبير بمجال إدارة المعرفة، وكلاهما اعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الحديثة؛ لتمكين أعضاء المؤسسة من العمل معًا بشكل أفضل، وتطوير أفكارهم، وإنتاج المعرفة، والتشارك فيها وتطبيقها، ورأس المال الفكري (IC) يعرف بأنه: "المعرفة الجماعية سواء كانت صريحة أو ضمنية من الأفراد سواء على مستوى المؤسسة أو المجتمع ككل"، وهذه المعرفة يمكن استخدامها لمضاعفة الأصول المادية، واكتساب الميزة التنافسية، أو لتعزيز قيمة أنواع أخرى من رأس المال، وهناك ثلاث أبعاد لرأس المال الفكري هي: رأس المال البشري، رأس المال التنظيمي، رأس مال العلاقات. فبالنسبة لرأس المال البشري: يتم تنميته من خلال العلاقات بين الأفراد القائمة على الثقة في تبادل المعرفة؛ وبالتالي إنتاج معرفة جديدة، والتشارك فيها، وتطبيقها. فهي الأساس لتطوير المعرفة، فالأفراد يمتلكون

المعرفة في عقولهم، وهدف المجتمع تحويل هذه المعرفة إلى معرفة صريحة موقفة يتم التشارك فيها وتبادلها لتطورها. (Eggs, 2012, 215)

أما رأس المال التنظيمي Organizational Capital أو Structural Capital فيتضمن: السياسات، والنظم، والشبكات، والثقافة التنظيمية، وقنوات التوزيع والاتصالات، وكذلك الملكية الفكرية. ورأس مال العلاقات Relational Capital تتضمن الاتصالات مع المستفيدين الخارجيين مع المؤسسة وتأثيرها في السوق وقضايا أخرى مماثلة. (Kok, 2007, 185).

3- إدارة المعرفة أساس مجتمع المعرفة: ترتبط إدارة المعرفة برأس المال الفكري ارتباطاً وثيقاً، وبمجتمع المعرفة بشكل أساسي، خاصة أنه مجتمع قائم على الأصول الفكرية التي يمتلكها الأفراد، وما ينتجوه من معرفة، وكيفية تطويرها، ويأتي دور إدارة المعرفة في تنظيم هذه الأصول، والاحتفاظ بها، وتيسير تبادلها بين العاملين، والتشارك فيها. فالمقصود بإدارة المعرفة: الإستراتيجيات والعمليات المصممة لتحديد، والنقاط، وتنظيم، والاستفادة، والتشارك، في الأصول الفكرية للمنظمة؛ لتحسين أدائها، وقدرتها التنافسية. وتقوم على نشاطين حاسمين هما: النقاط وتوثيق المعرفة الفردية سواء الصريحة أو الضمنية، ونشرها داخل المنظمة. (Business Dictionary, 2014)، وكيفية تحول المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة مكتوبة، وتعود لتكون جزءاً من المعرفة الضمنية، وهكذا وهي دورة لا تنتهي، فالحصول على المعرفة لم يعد الهدف الأساسي؛ حيث إن العصر الحالي ييسر الوصول إلى المعارف بصور متعددة وبسهولة، وإنما المهم هو إنتاج معرفة جديدة تتضمن أفكاراً مبتكرة من خلال دمج المعرفة الصريحة مع الضمنية للوصول إلى معرفة جديدة، ويعتبر العالم الأمريكي ويج "Wiig" أول من استخدم مصطلح

إدارة المعرفة وذلك عام 1986 في المؤتمر الدولي الذي عقد بسويسرا، إلا أن بداية "إدارة المعرفة" كفرع علمي مستقل يعود إلى بداية عام 1993م عندما عقد مؤتمر بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة مشاكل إدارة المعرفة في المنظمات، وحاليًا تعتبر من أكثر فروع الإدارة شهرة، وأكثرها استخدامًا في عصر العولمة والمنافسة والتطور السريع للتكنولوجيا. (Sedziuviene & Veinhardt, 2009, 80).

4- **البيئة التمكينية:** فهي تتيح للعاملين فرص المشاركة والحصول على المعلومات، وتدعم فرص النمو المهني في ظل وجود نظام اتصال مفتوح وشعور بالثقة والاستقلالية، ولا تقتصر بيئة التمكين على مكان العمل فحسب، ولكن يجب أن يكون المجتمع ككل يتمتع بالتمكين فلا يوجد تهميش لفئات بعينها كالمرأة، أو ذوي الخلفيات الاقتصادية المنخفضة أو ذوي الاحتياجات الخاصة، كما يتمتع جميع أفراد المجتمع بالحرية، وفرص المشاركة السياسية، وتوفير المناخ الاقتصادي المحفز للحرية والابتكار. فالمجتمع ونظام الحكم فيه لا بد من أن يوفر بيئة تمكينية لأفراده. فالمعرفة تتطلب مناخًا يتسم بالحرية بمعناها الواسع. فالحرية تخلق الثقة بين الدولة والمجتمع. ومن ثم يمكنهم من التواصل والحوار والعكس صحيح، فالحرية مفتاح أساسي لولوج الشباب لمجتمع المعرفة. (تقرير المعرفة العربي، 2011، 56)

وبيئة التمكين تتضمن التمكين النفسي والتمكين الاجتماعي، وذلك على

النحو التالي:

- **التمكين النفسي** للعاملين له أربعة أبعاد رئيسية هي: المعنى Meaning: ويُقصد به التوافق بين احتياجات العمل، وقيم الفرد ومعتقداته، وسلوكياته نحو العمل، والكفاءة الذاتية Self-efficacy. وتعني اعتقاد الفرد بالقدرة على أداء العمل وأنشطته بمهارة وإتقان وجهد مثمر، والاستقلالية Autonomy أو الحكم الذاتي، وينطوي على السيطرة

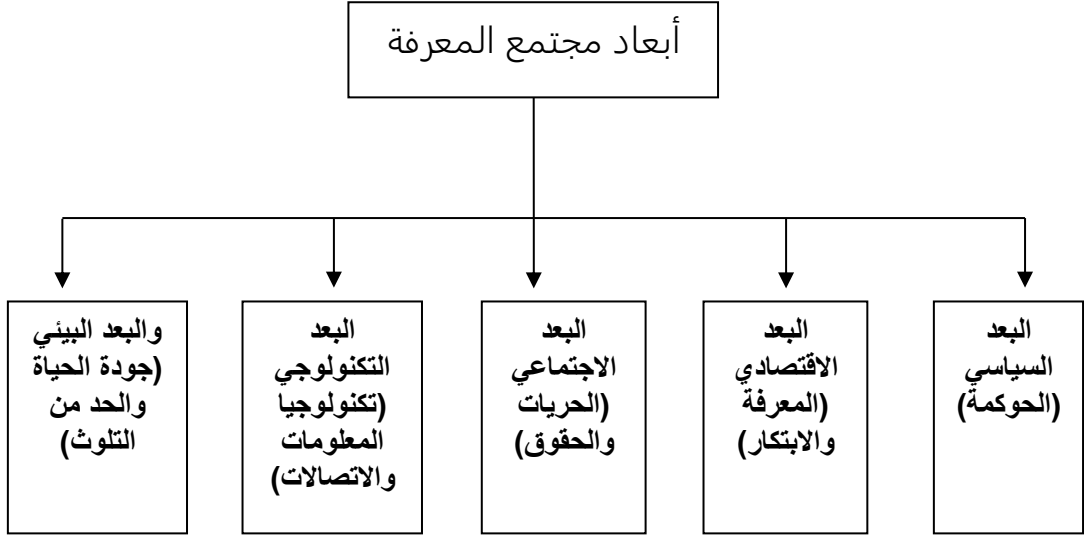
على الأساليب المستخدمة لتغيير أنشطة العمل، وجدولته، واستخدام المعايير للحكم على الأداء، وأخيرًا الأثر Impact ويشير إلى الدرجة التي يُمكن للفرد التأثير الإستراتيجي في الإدارة والنتائج. Kirkman, et (al, 2011,1236)

- **والتمكن الاجتماعي** (البنية الاجتماعية للمؤسسة)، يجب أن تتسم المنظمة بالديمقراطية، وتعمل على الاستفادة من قدرات العاملين وإمكاناتهم التي تُعيد العمل حتى لو كانوا في المستويات الدنيا، ويتحقق ذلك بتطبيق الديمقراطية الحقيقية وليست الشكلية، فیتاح للعاملين فرص التصويت على القرارات المختلفة حتى ولو بصورة غير رسمية لتأتي متوافقة مع آرائهم، ويشعرون بالمسئولية تجاه تنفيذها. (ملحم، 2006، 120-121)، وينعكس ما سبق على مؤسسات المجتمع المختلفة ومنها المؤسسات التعليمية، التي يجب أن توفر بيئة تمكينية للمعلمين والمتعلمين؛ باعتبارها ضرورة حتمية في ظل مجتمع المعرفة، الذي يتميز بالتقدم التكنولوجي. فلا بد أن تتيح لهم فرص الحصول على المعلومات والمعرفة؛ ليتم إثراء معلوماتهم، وتنمية قدراتهم، ونموهم المهني، وتشجيعهم على المشاركة في اتخاذ القرارات، وإشعارهم بالثقة، والمسئولية، والاستقلالية.

ثانيًا: أبعاد مجتمع المعرفة:

لمجتمع المعرفة أبعاد مختلفة مرتبطة ببعضها البعض، ويمكن تناولها على النحو التالي:

شكل رقم (2) يوضح أبعاد مجتمع المعرفة



الشكل من تصميم الباحثة

ويوضح الشكل السابق أن لمجتمع المعرفة أبعادًا أساسية هي: البعد السياسي (الحكومة أو نظام إدارة الحكم)، البعد الاقتصادي (الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار)، والبعد الاجتماعي (الحريات والحقوق)، والبعد التكنولوجي (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والبعد البيئي (جودة الحياة والحد من التلوث)، وتوافر هذه الأبعاد يعد المعيار للحكم على المجتمع بأنه "مجتمع معرفة". فالمعرفة والتكنولوجيا هي جوهر الاقتصاد العالمي، ولكي تصبح اقتصاديات المعرفة ناجحة يجب على الدولة تطوير نظم التعليم، والابتكار والبنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتعمل على وجود نظام اقتصادي ومؤسسي عال الجودة، ويجب تعديل الإستراتيجيات التنموية على مستوى الدولة، وغالبًا ما يكون التطور تدريجيًا، وفي بعض الأحيان تستطيع الدول تحقيق التقدم خلال عقد واحد، فالمعرفة والابتكار حاسمين في التنمية الاجتماعية.

1- البعد السياسي لمجتمع المعرفة:

ويرتبط البعد السياسي بنظام الحكم في مجتمع المعرفة، والحكم الرشيد (الديمقراطي): هو الذي يوفر الحرية للمواطنين، ويوفر لهم فرص المشاركة في عملية إدارة الحكم التي تؤثر على حياتهم. وعلى هذا فالتنمية البشرية الحقيقية هي التي تتم في ظل الحكم الرشيد؛ الذي يوجه نحو تحقيق سياسات اقتصادية واجتماعية، لدعم تنمية المواطنين، وفي إطار ذلك يظهر بوضوح مفهوم الشفافية، والمساءلة، وهما مرتبطان في ظل المشاركة، وسيادة القانون، حيث إنها الضامن الوحيد لنجاح الحكم الرشيد في تحقيق الحرية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، والمساعدة في مكافحة الفساد. فالمعرفة تتطلب مناخاً مفتوحاً يتسم بالحرية بمعناها الواسع. (تقرير المعرفة العربي، 2011، 55-56) وهناك تغيرات سريعة حدثت في العالم، ولم تقتصر على الاقتصاد، والتكنولوجيا، والمعرفة، ولكنها امتدت لتشمل: الحراك السياسي، والاجتماعي، ومن أهمها: حل الاتحاد السوفيتي، والنهضة الإفريقية السياسية، وتوطيد الحكم المدني في أمريكا اللاتينية، وغيرها من الأحداث التي غيرت شكل الحياة السياسية على كوكب الأرض، وتتضمن نتائجها الانتقال إلى الديمقراطية في أنحاء كثيرة من العالم، وأصبحت تنصدر اهتمامات الدول خاصة فيما يتعلق بالحوكمة، وقضايا التنمية السياسية والاجتماعية، وزيادة الوعي بحقوق الإنسان، وبروز منظمات المجتمع المدني كأصحاب المصلحة الشرعية في التعددية. (The World Bank, 2002, 19).

2- البعد الاقتصادي لمجتمع المعرفة:

ومجتمع المعرفة يرتكز على سيادة اقتصاد المعرفة، والتي تقوم فيه المعرفة بالدور الأساسي بدلاً من الموارد الطبيعية، ويرتبط اقتصاد المعرفة بإدارة المعرفة، وذلك لأن المعرفة أصبحت أساس الميزة التنافسية للمنظمات فيجب أن تُدار بالطريقة الأكثر فعالية. (KO & Kim, 2014, 586)

كما أن اعتبار المعرفة "قوة" والاقتصاد قائم على هذه القوة، ومن يمتلكها امتك السيطرة والثروة، ولذلك أصبح التنافس بين المنظمات والدول قائم على امتلاكها، كما أصبحت الأفكار الابتكارية والمبدعة أساس الاقتصاد الجديد، خاصة أن الاقتصاد حاليًا مفتوحًا، وليس به فواصل أو حواجز زمنية أو مكانية، والصراع العالمي في القرن الحادي والعشرين على امتلاك المعرفة وليس المواد الخام، فهي محور ارتكاز اقتصاد الدول، ويطلق عليه أيضًا الاقتصاد الكوني، وهناك عبارة شهيرة لـ ونستون تشرشل حيث يقول: "إن إمبراطوريات المستقبل هي إمبراطوريات العقول، وقد أدركت المنظمات والدول المختلفة أهمية المعرفة وإدارتها؛ لزيادة القدرة التنافسية، وهذا أدى إلى الاهتمام بالموجودات الفكرية غير الملموسة الموجودة في عقول البشر. (جامعة الملك عبد العزيز، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012، 5-8)، ويشير تقرير البنك الدولي لعام 2010 أن للتعليم العالي دورًا رئيسيًا في تكوين رأس المال البشري، وبالتالي فإن اقتصاد المعرفة يركز على أربعة أبعاد أساسية هي: نظام الابتكار، والتعليم، والتكنولوجيا، والنظام الاقتصادي. (البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2010، 231)

3- البعد الاجتماعي (الحرية والحقوق):

لقد زادت ثورة المعرفة من فرص الحرية والديمقراطية أمام شعوب العالم، وتقدمت حركة حقوق الإنسان مؤكدة على حق الإنسان في الحرية، والتعبير، والعقيدة، وحقه في العيش بكرامة، والحصول على فرص العمل، والدفاع عن حقوق المهمشين، مثل: المرأة، والأقليات. ومجابهة التسلط، ونظم الحكم الديكتاتورية التسلطية، وهذا يرتبط بالعولمة الإيجابية التي تقوم على مفاهيم أساسية حاكمة، ومنها: الديمقراطية، والتعددية، وحقوق الإنسان، وأصبحت هذه المفاهيم ركائز جديدة لنهضة المجتمعات من الداخل، وأيضًا قواعد تحكم علاقات الدول الخارجية، ويؤدي تجاهل العدالة الاجتماعية وتفاقم عدم

المساواة في المجتمع إلى تقاوم مشكلات اجتماعية خطيرة. (تقرير المعرفة العربي، 2011، 14)

وفي ظل انتشار الديمقراطية أصبح الحق في المعرفة والتعليم من حقوق الإنسان، ويحتم على مجتمع المعرفة القضاء على الفجوة المعرفية بين أبنائه، وإتاحة الحصول على هذه الحقوق، فهذا بعد أساسي من أبعاد مجتمع المعرفة، ويؤدي إلى وجود أرضية مشتركة من القيم الثقافية، وحد أدنى. والتعليم يمكن أفراد المجتمع من التواصل، وهذا من شأنه القضاء على ظاهرة الاغتراب المجتمعي، ومن جانب آخر يزيد احترام الاختلاف والتعددية وتقبل الآخر في المجتمع العالمي.

4- البعد التكنولوجي (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات):

في ظل الثورة والتقدم المتزايد والمتسارع لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حدثت تغيرات اجتماعية كبيرة، وتغير شكل المجتمعات على مدى العقد الماضي، ولقد أصبح مفهوم مجتمع المعرفة مطبق بشكل كبير في كافة المجالات، وفي مختلف القطاعات الاجتماعية، وأصبح التواصل عبر شبكات التواصل الاجتماعي (MySpace & Facebook, Twitter) جزءًا أساسيًا من الروتين اليومي لكثير من الأشخاص حول العالم، بالإضافة إلى ذلك فهناك مجموعة من وسائل الإعلام الاجتماعية الرقمية التي توفر كم غير مسبوق من المعلومات بسهولة ويسر، وأصبح مفهوم مجتمع المعرفة مطبق بشكل كبير، وتطبيقات وسائل الإعلام الاجتماعية Social Media Applications توفر كما غير مسبوق من المعلومات سهل الوصول إليها (ويطلق عليها أيضًا الجيل الثاني من الإنترنت أو الحوسبة الاجتماعية وهي تقوم على المحتوى التعاوني، مثل: المدونات، والويكي، وشبكات التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام التشاركية، ومنها: Flickr, YouTube، والألعاب الاجتماعية أو ما يطلق عليه الحياة الثانية Second Life. (Vandenbroucke, 2009, 5)، والتقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات Information and Communication Technologies (ICT) كانت سبباً ونتيجة في نفس الوقت للعولمة، وسمحت بتكثيف التداول العالمي للأفكار السياسية، كما أفرزت صيغاً جديدةً للتعليم، مثل: التعليم عن بعد، والتعليم الافتراضي برسوم منخفضة وعبر دول العالم. (Marginson & wende2009,31)، وبناءً على ذلك ظهر التعليم عن بعد، والتعلم الافتراضي، وعبر الشبكة، وغيرها من صيغ معتمدة على المستحدثات في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ونتج عنها أيضاً سهولة توصيل الخدمة التعليمية، والحصول على المعرفة بسهولة ويسر، وأثرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والمتطورة في السنوات الأخيرة بشكل كبير على طبيعة بيئة العمل، كما أصبح لها تأثير كبير على الابتكار في الشركات المختلفة، وهذه التكنولوجيا تتميز بتعدد الوظائف والاستخدامات.

5- البعد البيئي (جودة الحياة والحد من التلوث):

إن مجتمع المعرفة يسعى لتحقيق الرفاهية لأفراده، وفي هذا الإطار يجب الحد من التلوث الناتج من الحقة الصناعية، ومن استخدامات الطاقة غير المتجددة، ومعظم الأنشطة الإنسانية التي أهملت الحفاظ عليها، مما أثر سلباً على البيئة، وصحة الإنسان، وظهور أمراض لم تكن موجودة سابقاً، والانبعاث الحراري وتغير المناخ أوجب ضرورة التوافق العالمي في هذا الشأن، وبدأت دول العالم في التحرك لتحقيق ذلك.

وتتمحور الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو Kyoto Protocol الملحق بها، وهاتان المعاهدتان تمثلان الاستجابة الدولية التي جمعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وأكدها مراراً، وقد اتفقت البلدان على الاتفاقية في مايو 1992، وبدأ التنفيذ في مارس 1994، وقد أدركت الحكومات أن الاتفاقية أحكام لن تكون كافية للتصدي لتغير المناخ، ولذلك بدأت جولة جديدة من المحادثات؛ لمناقشة وضع التزامات أقوى وأكثر

تفصيلاً في المؤتمر الأول الذي عقد في برلين بألمانيا في أوائل عام 1995، وبعد عامين ونصف العام من مفاوضات مكثفة، اعتُمد امتداد للاتفاقية في كيوتو باليابان، في ديسمبر 1997، وهو ملحق كيوتو والذي حدد أهدافاً ملزمة قانوناً بالنسبة للبلدان الصناعية للحد من الانبعاثات، وحدد آليات مبتكرة لمساعدة هذه البلدان في ذلك، وبدأ تنفيذ بروتوكول كيوتو في نوفمبر 2004. (الأمم المتحدة، 2005)

والأبعاد المختلفة لمجتمع المعرفة ترتبط بشكل أساسي بالعولمة وتداعياتها. فقد أثرت على شتى المجالات، الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية في ظل التطور التكنولوجي، وعالم الشبكات. فالعولمة تعزز العدالة الاجتماعية عبر الحدود القومية، وتؤيد نضال الشعوب من أجل تحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص في الوصول إلى التعليم الجيد؛ باعتباره حق من حقوق الإنسان، وفي ظلها تحول الاقتصاد وأصبح مبني على المعرفة؛ وبالتالي الاهتمام برأس المال البشري، والسيطرة على أصوله؛ لتحقيق الميزة التنافسية. ثالثاً جداريات مجتمع المعرفة:

ارتبط تحديد جداريات مجتمع المعرفة بحركة مهارات القرن الحادي والعشرين والتي بدأت منذ منتصف التسعينات مع انتشار العوالمة، والتغير الاقتصادي نحو المعرفة والثورة التكنولوجية، ومعها بدأ صناع السياسة، ومتخذي القرار يعتمدون بصورة أساسية على مصطلحات مجتمع المعرفة، والقرن الحادي والعشرين بصورة أساسية، وعن الجداريات التي تمكن المجتمعات من التحول نحو مجتمعات المعرفة واقتصادها. (Anderson, 2008, 9)

ومجتمع المعرفة قائم على التعاون والتواصل مع الآخرين، والاعتماد على التكنولوجيا بشكل أساسي، والمواطن العالمي يُمكن تقسيم هذه الجداريات إلى أربع فئات أساسية كما يلي:

- طرق التفكير Ways of thinking الإبداعي والتفكير النقدي وحل المشكلات واتخاذ القرار.
 - طرق العمل Ways of working وتتضمن التعاون والتواصل.
 - أدوات العمل Tools for working وتتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحو الأمية المعلوماتية والتكنولوجية.
 - مهارات العيش في العالم Skills for living in the world. وتتضمن المواطنة والحياة والوظيفة وتحمل المسؤولية الشخصية والاجتماعية.
- (ATCS, 2014)
- ووفقاً للفئات الأساسية السابقة يمكن تحديد جداريات المتعلمين في مجتمع المعرفة فيما يلي:

1- جداريات الإبداع والابتكار:

- يجب تنمية قدرة الطلاب على التفكير الإبداعي والنقدي، وبناء المعرفة وتطويرها، وإنتاج أفكار ابتكارية باستخدام التكنولوجيا الرقمية، من خلال المعرفة القائمة، والتوصل لمعرفة جديدة، وأفكار ابتكارية، وذلك من خلال:
- إنشاء أعمال أصلية كوسيلة للتعبير الشخصي، أو للتعبير عن المجموعة.
 - استخدام النماذج والمحاكاة؛ لاكتشاف النظم والقضايا المعقدة.
- (Thomas & Knezek, 2008, 336)

2- جداريات الاتصال والتواصل:

- يجب أن يمتلك الطلاب جداريات الاتصال والتواصل، فهم مواطنين عالميين وهذا يعني ضرورة امتلاكه القدرة على احترام الاختلاف والتنوع، والألفة مع الثقافات الأخرى، والممارسات الدينية المتنوعة، والأعراق، والبعد عن التعصب، والتصرف بشكل أخلاقي، وبطريقة واعية على الصعيد العالمي.
- (Marcelo&Sattin, 2008, 58)، وترتبط هذه الجدارية بالتعاون؛ فالطلاب من خلال وسائل الاتصال الحديثة لديهم القدرة على العمل في البيئة الرقمية مع

أشخاص مختلفين من جميع أنحاء العالم لدعم التعلم الفردي، والمساهمة في تعليم الآخرين، ويتم ذلك بصورة تعاونية، وهذا يتطلب التعبير عن الأفكار، والعمل مع الثقافات المختلفة.

3- جدارات البحث والتعامل مع المعلومات:

طلاب مجتمع المعرفة يحاطون بكم هائل من المعلومات في حياتهم اليومية، ولذلك يجب أن يمتلكوا مهارة الاختيار للمعلومات، وتصنيفها، وتبويبها على أساس مدى ملاءمتها لاحتياجاتهم؛ للاستفادة منها في إنتاج معرفة جديدة، مع مراعاة أخلاقيات الحصول على المعلومات، ويتعرفوا على كيفية تنظيم وتحليل هذه المعلومات حسب قيمتها، ومعالجتها، وكتابة التقارير النهائية لما تم التوصل إليه. (336, Thomas & Knezek, 2008, (Marcelo & Sattin, 2007, 58)

4- جدارات المواطنة الرقمية:

لابد للطلاب في مجتمع المعرفة الوعي بالقضايا الإنسانية، والثقافية والاجتماعية، والقانونية، ومراعاة الجانب القيمي والأخلاقي، ويرتبط بذلك ضرورة إتقان لغة أجنبية أو أكثر، وهذا ضرورة حتمية؛ لئتمكنا من العيش كمواطنين عالميين. (336, Thomas & Knezek, 2008)

رابعاً، خصائص التعليم في مجتمع المعرفة:

التحول إلى مجتمع المعرفة يتطلب من القائمين على التعليم تبني سياسات تتواءم مع متطلبات هذا المجتمع، ومن الضروري تبني إصلاحات تعليمية غير تقليدية مع تطوير عناصر العملية التربوية من: إدارة مدرسية، وإعداد المعلم، والمناهج، والتكنولوجيا، وهذه التحديات تفرض وضع سياسات مناسبة لمواجهتها والتخفيف من حدتها، وذلك كما يلي:

1- سياسات التعليم وإستراتيجيات تطويره في ضوء جدارات مجتمع المعرفة:

مجتمع المعرفة له آثار كبيرة على كل أوجه الحياة، مثل: الصحة والتعليم، والثقافة. وهناك حاجة مستمرة للابتكار، والتعلم مدى الحياة، وتحقيق

ذلك مرتبط بالقدرة على الابتكار، فالمشكلات العالمية المتعلقة بتغير المناخ، وظاهرة الإرهاب، ووفرة المعلومات، وظهور الأمراض المقاومة للمضادات الحيوية، والأزمة الاقتصادية، وخلق فجوة المعرفة والإبداع بين الدول كل هذا يحتاج إلى أفكار مبتكرة؛ للمساهمة في حل المشكلات المعقدة والمتشابكة بشكل كبير، ولكي تظل المجتمعات على قيد الحياة يجب عليها بناء المعرفة، ويتجلى دور التعليم بشكل واضح في مواجهة هذه التحديات. (Scardamali, et al, 2010, 4)

وترتبط السياسات التعليمية في مجتمع المعرفة بالعوامة، وتعتبر الوجه الآخر له، والعوامة تؤثر بشكل كبير في سياسات التعليم. فهناك ضغط في المكان والزمان في السياسات، وينشط بشكل كبير دور المؤسسات الدولية، وتظهر الأقلمة لسياسات التعليم بشكل كبير بما يتماشى مع العوامة، ومجتمع المعرفة، وهذه التغيرات تُجبر علماء التربية المقارنة على المزيد من الاهتمام بدinamيات المشاركة في مرحلة تعديل وتبني السياسات التعليمية، ففي هذه المرحلة تبني سياسات التعليم، وتحديد إستراتيجيات الإصلاح لم تعد تعتمد على التسلسل التقليدي لجدول الأعمال الذي يتضمن: مراحل تصميم السياسات، وتنفيذها، ثم تقييمها، ولا النظر ببساطة للإطار المحلي للتنفيذ، ففي ظل وجود مؤسسات دولية تأثيرها يمتد عبر الحدود القومية يجب البحث عن المشاركة ومنها التفاوض للتوصل إلى وضع وتنفيذ الإصلاحات وتقييمها. (Verger, 2014, 14)

ولذلك فإن إصلاح التعليم يتناسب مع متطلبات مجتمع المعرفة، ويكون أكثر انسجاماً مع الواقع العالمي الجديد يستلزم إستراتيجية متكاملة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وهذا لا يتحقق دون توافق الرؤية السياسية، والتوافق لدعم الإصلاحات المرجوة، ومنها: البنية التكنولوجية، وتدريب المعلمين، وتغيير المناهج، وغيرها من أوجه العمل التعليمي. (Marcelo&Sattin, 2007, 60)

والتعليم هو الأداة الأساسية للتنمية الاجتماعية في الوسط الثقافي المتغير، واكتساب المهارات الجديدة من خلال الممارسات التعليمية المختلفة، فالتعليم يغير المجتمع، وتهتم الدول بالتعليم اهتمامًا كبيرًا، وتحرص على تطويره؛ ليتلاءم مع العصر الحالي، وإيجاد أشكال جديدة وصيغ مختلفة تساهم في ذلك، وكان التوجه نحو التعليم الإلكتروني والمحتوى الإلكتروني من أهم هذه الصيغ بدلًا من المحتوى التقليدي، ونص الكتاب التقليدي، وفيه يتحول دور المعلم من السيطرة والتسلط إلى دعم وتيسير التعلم، وتعتبر الهند من أكثر الدول تقدمًا في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتي ساهم بدوره في الحصول على الموارد والمعلومات، وجلبت المعرفة العالمية داخل الفصول من خلال تقنيات الويكي MOOCs, OERs and wiki ، وهذا يتطلب التحول في بيئة المدرسة إلى مجتمع تعلم. (Madden, 2013, 11) وفي إطار ما سبق يجب يبرز سؤال مهم هو ما شكل البيئة المدرسية في مجتمع المعرفة؟

2- البيئة المدرسية في مجتمع المعرفة وخصائصها:

تعتبر المدرسة بيئة لبناء المعرفة؛ فيجب أن يكون لديها نفس الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه هذا المجتمع. فالمدارس في مجتمع المعرفة يجب أن تسمى بيئات بناء المعرفة، فهي تعيد تشكيل المتعلمين في ظل التوجه نحو الاقتصاد العالمي، وتؤهلهم للعمل في بيئة تتميز بالمرونة والتغير وعدم الاستقرار، وذلك بالتركيز على الإبداع، والعمل التعاوني. وتعتبر المؤسسات التربوية مجتمعات معرفة مصغرة؛ فهي تنتج المعرفة، وتتبادلها، وتطبقها، وذلك من خلال التواصل بين أعضائها، في وجود القيادة والإدارة القادرة على التكيف للتغيير، والمعلم المنتج للمعرفة، والبنية التحتية التكنولوجية التي تساعد على التشارك، وتبادل المعرفة بسهولة وبسرعة، في ظل ثقافة منظمة تتسم بالثقة بين أعضائها، وتتحول المدرسة إلى مجتمع تعلم أو مجتمع معرفة.

د/زهلة سيد تحويل المدرسة المصرية إلى بيئة لجدارات مجتمع المعرفة

وخلال الحقبة الصناعية ركزت طرق التدريس على شخصية المعلم بدرجة كبيرة، والتلقين كانت الصيغة السائدة بدلاً من الاعتماد على البحث، والاستكشاف، وغيرها من الطرق القائمة على المشاركة الفعالة للمتعلمين، وأغفلت الاختلاف بينهم، ويعتبر هذا من التحديات التي تواجه المعلمين في مجتمع المعرفة، فقد اعتادوا العمل وسط قيود عديدة عبر عقود طويلة. (Smith & Lynch, 2013, 27)

ويعرض الجدول الآتي أهم الاختلافات بين البيئة المدرسية في المجتمع الصناعي ومجتمع المعرفة:

جدول رقم (1) يوضح الاختلافات بين البيئة المدرسية في المجتمع الصناعي، ومجتمع المعرفة.

م	البيئة المدرسية في مجتمع الصناعي	البيئة المدرسية في مجتمع المعرفة
1	تنميط التعليم والتدريس من خلال: أ- تحديد واضح، ومرتفع، ومركزي للأداء المتوقع من جميع الطلاب والمدارس. ب- توحيد طرق التدريس والمناهج الدراسية وفقاً لمعايير قياس محددة.	تخصيص وتفريد التعليم والتدريس من خلال: أ- إطار وطني محدد ولكنه مرن، وتخطيط المناهج أساسه المدرسة. ب- تشجيع الحلول الفردية والمحلية لتحقيق الأهداف القومية؛ لإيجاد أفضل السبل لتوفير فرص التعليم الأمثل للجميع. ت- تقديم فرص لذوي الاحتياجات الخاصة.
2	التركيز على القراءة والكتابة والحساب: أ- التركيز على المهارات الأساسية في القراءة، والكتابة، والرياضيات، والعلوم، وتعتبر هدف أولي لتطوير التعليم، ويتم زيادة هذه الموضوعات باستمرار.	التركيز على التعلم الإبداعي: أ- التعلم العميق واسع النطاق، وإعطاء قيم متساوية لجميع جوانب نمو الشخصية المعرفية، والوجدانية، وتنمية جوانب الإبداع، والمهارات، والقيم، والأخلاق.
3	تدريس المقررات والمناهج الدراسية المحددة: أ- الوصول إلى مستويات عالية هو المعيار الوحيد لقياس جودة الأداء. ب- نتائج التدريس يمكن التنبؤ بها، ومنصوص عليها مسبقاً.	تشجيع المجازفة: أ- تجديد المناهج أساسه المعلم والمدرسة، وهذا يتطلب من الإدارة والقيادة المرنة تشجيع المجازفة، وتبني الأفكار الجديدة.

د/زهلة سيد تحويل المدرسة المصرية إلى بيئة لجدارات مجتمع المعرفة

	ج- يتم الحكم على النتائج من خلال اختبارات موحدة، وإدارتها خارجية.	
4	<p>الأفكار الإصلاحية موجهة نحو السوق:</p> <p>أ- مصادر التغيير والتجديد في الإدارة تتم استعارتها من عالم الشركات، وإدارة الأعمال، ويتم تنفيذها من خلال تشريعات قومية.</p> <p>ب- هذه الاستعارة تضع الإدارة المدرسية موضع التنفيذ فقط ويتعد عن مستوى التخطيط.</p>	<p>التعلم من خبرات الماضي وامتلاك الإبداع:</p> <p>أ- التدريس قائم على احترام القيم التقليدية للتدريس مثل احترام دور المعلم وعلاقته بالطلاب.</p> <p>ب- المصادر الرئيسية لتحسين المدرسة تعتمد على الخبرات الناجحة في الماضي وتحسين الممارسات التربوية في ضوءها.</p>
5	<p>المحاسبية على أساس الاختبارات والرقابة:</p> <p>أ- الأداء المدرسي ورفع مستواه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحصيل العلمي للطلاب، وهذا يرجع إلى نظام التقشير، وفي النهاية تحصل المدارس المتميزة على الجوائز والمكافآت.</p>	<p>الثقة والمسؤولية المشتركة:</p> <p>أ- يتم بناء الثقة كأساس للعمل داخل البيئة المدرسية من خلال التعاون بين المعلمين والمدير ووجود الكفاءة المهنية لتحقيق أفضل تعلم للطلاب.</p> <p>ب- استغلال الموارد والدعم المتاح للمدرسة لمساعدة الطلاب المعرضين للفشل الأكاديمي أو التسرب من التعليم.</p>

Source: Boboc Marius (2014): Modern and Post-Modern Teacher Education Revealing Contrasts in Basic Educational Beliefs and Practice- **Journal of Research in Innovative Teaching-** Volume (7) - Issue (1) - March, p24.

ويوضح الجدول السابق أن التغييرات التي حدثت في المجتمع من ثورة تكنولوجية ومعرفية لها انعكاسات عميقة على المعلم، وعملية التعليم والتعلم، وكذلك القيادة المدرسية؛ باعتبارها المسؤولة بالدرجة الأولى في إحداث التغيير، وفي العقود الماضية كان تركيز السياسة التعليمية على توفير التعليم، واليوم أصبح التركيز والاهتمام منصباً على النتائج؛ مما أدى إلى ضرورة تطوير المعلم، والمناهج المدرسية، وأنماط القيادة المدرسية لتغيير النظام التعليمي ككل. فبعد أن كان المعلم بمفرده داخل الفصل يتبع طرقاً تقليدية للتدريس؛ أصبح هناك تنوعاً كبيراً لمصادر التعلم، وتعتمد على الطلاب بشكل أساسي. فالعولمة كسرت الروتين، وأصبح امتلاك المعرفة أساس كل شيء خاصة في

ظل التحول الرقمي والأتمتة، والاستعانة بمصادر خارجية، وأصبح الطالب محور المناهج بدلاً من التركيز على المعايير والمقاييس مما يضمن نجاح كل طالب فيما هو مؤهل له من خلال تشجيع التباين والاختلاف بينهم، وهذا يتطلب من المعلم أن يكون قائداً وصانعاً للمعرفة وقادراً على تطوير معارفه الخاصة والمهنية باستمرار، ويتبادل هذه المعرفة مع الزملاء، وهذا لا يتحقق إلا في وجود القيادة المدرسية التي تحول بيئة العمل إلى منظمة تعلم (معرفة)، وتبتعد عن البيروقراطية والسيطرة، وتشجع الحكم الذاتي مع وجود نظم فعالة لتقييم المعلم، وتهتم بالنمو المهني للمعلمين.

وتخلص الباحثة مما تقدم إلى أهم خصائص البيئة المدرسية في مجتمع المعرفة هي:

- المتعلم محور العملية التربوية.
- دور المعلم الأساسي تيسير وإرشاد المتعلم.
- المعلم يعنى بتطوير المناهج وفقاً لاحتياجات المتعلمين، واستناداً للبحوث العلمية.
- الاعتماد على مجموعة كبيرة من أدوات التقييم يدخل ضمنها التقييم الموثق (الاختبارات).
- الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية المؤثرة على البيئة المدرسية وعلى التعليم ككل.

وفي ضوء ما تم تحديده من محاور في حدود الدراسة سنتناول الباحثة بعض عناصر البيئة المدرسية في مجتمع المعرفة، وهي: (الإدارة والقيادة المدرسية، والمعلمون، والمنهج، ودمج التكنولوجيا في التعليم)، وذلك كما يأتي:

أ- القيادة والإدارة المدرسية في مجتمع المعرفة:

وتتطلب البيئة المدرسية في مجتمع المعرفة ملاءمة التعليم للاحتياجات الفردية، والتركيز على الإبداع لكل من الطلاب في كيفية حصولهم على المعرفة، والمعلمين في تحسين ممارستهم المهنية، وتشجيع المبادرات والمجازفة ويتطلب ذلك مرونة الهياكل التنظيمية الإدارية، وتقبل القيادة

المدرسية لهذه الأفكار الإبداعية، والتعلم من خبرات الماضي والاعتماد على العلوم الاجتماعية أكثر من إدارة الأعمال، والمشاركة في المسؤولية ونشر الثقة بين أعضاء المجتمع المدرسي الداخلية والمجتمع ككل. (Peters & Besley, 2006, 25)

ويجب على الإدارة العليا في المدرسة أن تتبني أسلوب إدارة المعرفة؛ لتتمكن من تحويل المدرسة إلى منظمة تعلم أو معرفة يتمكن أفرادها من إنتاج المعرفة، والوصول إليها، ونشرها، وتبادلها، والتشارك في المعرفة، وهذا يتطلب ضرورة توافر **الثقة التنظيمية** فهي مطلب أساسي في إدارة المعرفة، وتعرف بأنها: "التوقع الذي يحمله الفرد أو الأفراد من أن الكلمة والوعد والقول لفظاً أو كتابةً، والذي يصدر عن فرد آخر أو مجموعة أخرى يمكن الاعتماد عليه، وهي المدى الذي يكون فيه الفرد مستعداً إلى أن يعزي النوايا الحسنة إلى كلمات وأفعال الآخرين". (معاينة واندرأوس، 2008، 28)، ومن المفهوم السابق يتضح ارتباط الثقة بالأفراد، وما يسود بينهم من علاقات تدعم هذه الثقة، ويرتبط بالثقة وقيم التعاون والعمل كفريق.

ب-المعلم كقائد المعرفة:

وقائد المعرفة هو النموذج الذي يُحتذى به من الآخرين، ويعتبر مسئولاً عن تطبيقه، واستمرارها بنجاح وبشكل متواصل، ويقع على عاتقه عبء تصميم الإستراتيجيات المناسبة لها (القطارنه، 2011، 82)، ويتمثل ذلك في ضرورة وجود مدير للمعرفة يكون لديه القدرة على فهم العلاقة بين إنتاج المعرفة وتبادلها؛ لتحسين الأداء، وتيسير الحصول على المعرفة للعاملين في المدرسة، كما يقدم الدعم المستمر لمزيد من إنتاج المعرفة، وتقديم الأفكار المبدعة، ومزيد من استخدام الإستراتيجيات الخاصة باكتساب المعرفة، والعمل على نشرها، وقصص النجاح في تطبيقها، وتحديد نماذج السلوك المرغوب. (Wai. et al, 2010, 5).

وتختلف أدوار المعلم في مجتمع المعرفة وخاصة مع دمج التكنولوجيا في العملية التربوية، فقد أصبح قائدًا للعملية التربوية، ويقوم بقيادة وإدارة البيئة الصفية، ويوجه الطلاب ويرشدهم، ويعمل على تسهيل التعلم الذاتي. (Redecker et al, 2010, 10)

والمعلم لا بد وأن يستوعب جيدًا معنى "مجتمع المعرفة"، ويتم ذلك من خلال الإعداد والتنمية المهنية وفي أثناء العمل نفسه، حتى يتمكنوا من نقل هذه الفكرة إلى طلابهم، فالمعلمون المفتقدون للفهم الصحيح لمجتمع المعرفة لا يمكنهم إعداد الطلاب له، ويؤكد هذا على ضرورة استرجاع مكانة المعلم في المجتمع، واعتراف الجميع بهذه المكانة، ففي الفصول الدراسية يتم إعداد المواطن العالمي، والذي يجب أن يؤهل للحياة كمواطن يحترم الثقافات المختلفة، فهذا هو جوهر المواطنة العالمية، مع تعزيز مشاركته الفعالة في المجتمع المحلي،

ج- المنهج في مجتمع المعرفة:

يتطلب بناء المعرفة إحداث تغيير وتعديل في طرق التدريس والتكنولوجيا لإعادة تشكيل النشء، وخلق ثقافة المعرفة. فبناء المعرفة وإنتاجها مترادفين، وفي مجتمع المعرفة يجب أن تصبح المدرسة قائمة على المعرفة School-based Knowledge، فتتحول إلى منظمات لإنتاج المعرفة في سن مبكر، ولذلك يجب أن تركز المناهج على الأنشطة والانخراط فيها كجزء من نشاط الطلاب في إنتاج المعرفة، ويجب التأكيد على أن التدريس في مجتمع المعرفة بعيد كل البعد عن الإعداد لوظائف محددة، وإنما يهدف إلى تطوير القدرات والمهارات ومنها مهارات التفكير التحليلي للمواقف المختلفة التي يمكن للفرد التعرض لها، فالمناهج وطرق التدريس يجب أن تركز على تنمية قدرات النجاح في الحياة والعمل، فهناك معايير جديدة للمناهج تتطلب التغيير التحويلي. (Zhang et al, 2011, 263)

والمناهج في مجتمع المعرفة تفرض على المدارس وضع إستراتيجية تتضمن العناصر الحاسمة للقرن 21، والذي يتطلب إعداد الطلاب للحياة المهنية في عصر العولمة، وأيضًا النظر إليهم باعتبارهم قادة المستقبل، وهذا يفرض تحديد مجموعة من المهارات التي يجب أن يكتسبها الطلاب تمكنه من النجاح فيما بعد، وطرق التدريس تعتمد بشكل أساسي على تنمية القيم، والوجدان بجانب التعلم المعرفي للشباب، فبناء الالتزام للحياة العالمية تتطلب العمل الجماعي التعاوني، والرغبة في التعلم والفضول في التعرف على الثقافات المختلفة. (Hargreaves, 2002, 11)

د - دمج التكنولوجيا في التعليم في مجتمع المعرفة:

العلاقة بين التكنولوجيا والتعليم لها تاريخ طويل منذ اختراع الراديو، وهناك وجهتا نظر حول هذه العلاقة، الأولى: تنظر إلى التكنولوجيا باعتبارها الأساس لعملية التعليم، ويستخدمها المعلمون، والطلاب، والإدارة للوصول إلى المعرفة وتبادلها وبصفة خاصة الشبكات فيما يطلق عليه البيئات التعليمية الافتراضية (VLE) virtual learning environments، ونظم إدارة التعلم (LMS) learning management systems وما شابه، والثانية: وهي استخدام التكنولوجيا في المدرسة بوصفها "تكميلية" للعملية التعليمية، وتتميز بأنها متنوعة جدًا، ويمكن اعتبارها أداة لنشاط معين، أو البحث في قواعد البيانات، ويمكن الاعتماد على الحاسب الشخصي، وأدوات الويب 2.0، والتصوير الرقمي، والفيديو، والهواتف النقالة، والويكي و blogs. (Moonen, 2008, 1073)

وتساعد البنية التكنولوجية على الوصول إلى المعرفة بشكل سريع، وفي أي وقت، وتخزينها بصورة منظمة، وتستخدم العديد من التقنيات والأدوات لتحقيق ذلك، وكلها قائمة على الجيل الثاني من الإنترنت القائم، ومنها أدوات وتقنيات تمكن الأفراد من الاتصال المباشر بالمعرفة أو تمكنهم من المشاركة مع الأفراد الآخرين، والتواصل مع الزملاء لمعرفة المزيد من تجارب الآخرين

مباشرة، وأفضل الممارسات، وهناك طرق متعددة تعتمد على التقنيات الحديثة تتضمن تقنيات اتصال مباشر مع المعرفة، وتقنيات التواصل مع الزملاء لتبادل المعرفة.

ويمكن النظر إلى تأثير وسائل التواصل والإعلام الاجتماعي المعتمدة على تطبيقات الجيل الثاني من الإنترنت من خلال ما يطلق عليه four C's of Learning 2.0 (content, create, connect & collaboration)، أولاً: وسائل التواصل الاجتماعي تسمح للمتعلمين بالوصول بحرية إلى مجموعة واسعة من المحتوى التعليمي Learning Content والذي يدعم التعلم والتنمية المهنية في سلسلة متصلة من أنشطة التعلم مدى الحياة؛ مما يساهم في تحقيق المساواة والعدالة في الحصول على فرص التعليم، كما يخفف الضغط عن مؤسسات التعليم والتدريب، وبالنسبة لـ (digital create content) فوسائل التواصل الاجتماعي تسمح للمستخدمين من المشاركة بأنفسهم في تطوير المحتوى، وذلك يشجعهم على المبادرة والتعلم النشط، كما يفيد من تبادل المعرفة والخبرات، وال (connect)؛ تربط شبكات التواصل المستخدمين بعضهم ببعض؛ مما يمكنهم من الاستفادة من المعرفة الضمنية لأقرانهم، والحصول على المعرفة المفيدة، والممارسات الناجحة، وأخيراً (collaboration)؛ فالتعاون بين مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي يدعم التعاون بين المعلمين والمتعلمين في مشروع معين، أو موضوع ذو فائدة مشتركة وتجميع الخبرات، والموارد، والإمكانات المختلفة للمشاركين والمهتمين بهدف معين. (Redecker et al, 2010, 8)

المحور الثالث: وصف وتحليل ثقافي لاستراتيجيات التحول لمجتمع المعرفة في الخبرات الأجنبية المختارة وواقع الجهود المصرية في هذا المجال:

وفقاً للمدخل المنهجي لبيرداي فيضم هذا المحور الوصف بناءً على الفرض المبدئي، ويشكل ذلك وصف إستراتيجيات التحول لمجتمع المعرفة وفقاً لما تم تحديده في حدود الدراسة؛ (الإدارة المدرسية، المعلمون، المنهج،

و**دمج التكنولوجيا في التعليم**) في الخبرات الأجنبية، وأيضًا وصف الجهود المصرية للتحويل لمجتمع المعرفة، ويتبع ذلك التفسير الذي يختص بتحليل القوى والعوامل المؤثرة في هذا التحويل، والمقابلة والتي تهدف إلى التوصل لأوجه التشابه والاختلاف بين الخبرات وجدولتها والموازنة بينها للتوصل إلى صحة الفرض الحقيقي للدراسة، والمرتبطة بالاستفادة من إستراتيجيات التحويل لمجتمع المعرفة في مصر، وتود أن تشير الباحثة إلى أن خطوة المقابلة والموازنة ستتم بين الخبرات الأجنبية فقط حيث إن الجهود المصرية في هذا المجال مبعثرة، وخاصة أن المدخل المنهجي المستخدم يتيح للباحث إمكانية تطويع الخطوات بما يتلاءم مع موضوع الدراسة، وهذه المقابلة تتم لصياغة الفرض الحقيقي، وأخيرًا خطوة المقارنة التفسيرية بين الخبرات الأجنبية المختارة، وذلك وفق ما يلي:

أولاً: وصف وتحليل ثقافي للخبرات الأجنبية في تحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة؛ ويتضمن (الاتحاد الأوروبي متمثلة في خبرة كل من فنلندا وألمانيا)، وخبرة البريكس متمثلة في (خبرة الهند).

ثانيًا: الجهود المصرية لتحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة.

ثالثًا: دراسة مقارنة تفسيرية بين استراتيجيات التحويل لمجتمع المعرفة في الخبرات المختارة (المقابلة والجدولة والموازنة والتحليل المقارن).

أولاً: وصف وتحليل ثقافي للخبرات الأجنبية في التحويل إلى مجتمع المعرفة، ويتضمن: (الاتحاد الأوروبي متمثلة في خبرة كل من فنلندا وألمانيا)، وخبرة البريكس متمثلة في (خبرة الهند).

1- الاتحاد الأوروبي وإستراتيجيات التحويل لمجتمع المعرفة (فنلندا وألمانيا):
الاتحاد الأوروبي (European Union) شراكة سياسية واقتصادية

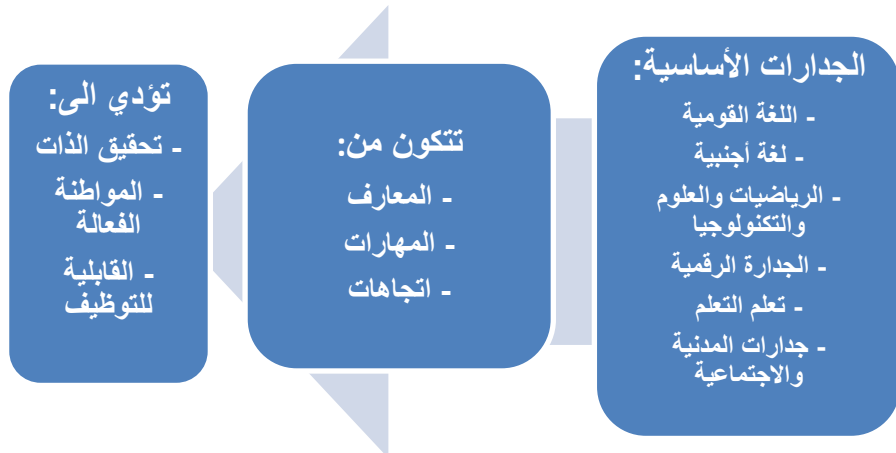
فريدة من نوعها بين 27 دولة أوروبية ديمقراطية، تهدف إلى السلام، والرخاء، والحرية لمواطنيها الـ 500 مليون، في عالم أكثر عدلاً وأمنًا، ونظامه

د/زهلة سيد تحويل المدرسة المصرية إلى بيئة لجدارات مجتمع المعرفة

السياسي يتطور باستمرار، ويتم التشريع الأساسي للاتحاد الأوروبي وفقاً للمعاهدات الموقعة بين الدول الأعضاء، وهذه المعاهدات تضع السياسات الأساسية للاتحاد الأوروبي، وتوطد الهيكلية المؤسسية، والإجراءات التشريعية. (Europa EU, 2011)

وفي ظل التحول لمجتمع المعرفة؛ تم تحديد ثماني جدارات أساسية لازمة لتحقيق الذات، والمواطنة الفاعلة، والتماسك الاجتماعي، والحصول على فرص العمل والتوظيف في مجتمع المعرفة، وهي: التفكير الناقد، والإبداع، والمبادرة، وحل المشكلات، والتقييم، واتخاذ القرارات، والإدارة البناءة، والمخاطرة، وهي مهمة جداً في مجتمع المعرفة، ومنذ عام 2006 وهي وتمثل إطاراً مرجعياً مؤثراً على إصلاح المناهج الدراسية، وبرامج التدريب المهني في كافة دول الاتحاد الأوروبي. فمعظم الإصلاحات تصبح جزءاً أساسياً من المناهج، مع العمل على أن تكون هذه الجدارات أساساً للعمل البيئي، وكسر الحواجز التقليدية بين المواد الدراسية، وتحديد أهداف وطرق جديدة، مثل: ريادة الأعمال، وتعلم التعلم. وترتب على هذه الإصلاحات إعادة النظر في التنمية المهنية للمعلمين، وطرق التقييم؛ لتتوافق مع الجدارات المحددة. (European Commission, 2012, 5)

شكل رقم (3) يوضح جدارات مجتمع المعرفة المحددة من دول الاتحاد الأوروبي.



Source: European Commission (2012): Assessment of Key Competences in initial education and training Policy Guidance- Rethinking Education: Investing in skills for better socio-economic outcomes, p6, **available at**, http://ec.europa.eu/education/index_en.htm.

بالنسبة للمعلم بدول الاتحاد الأوروبي: يتم إعداده، وتطويره مهنيًا مدى الحياة؛ حرصًا على إعداده للاستجابة للتحديات المتطورة لمجتمع المعرفة، والقدرة على إعداد المتعلمين على الانخراط كمواطنين في الحياة الأوروبية، ويتطلب ذلك احترام التنوع الثقافي، والاستعداد للتعلم مدى الحياة، ولذلك تحرص دول الاتحاد الأوروبي على إعدادهم في مؤسسات التعليم العالي ليتمكنوا من المشاركة النشطة في عمليات التعليم والتعلم، وتطوير محتوى المناهج وطرق التدريس، والبحث والابتكار. كما تحرص على تكوين شراكات قوية بين مؤسسات إعداد المعلم والمدارس أو غيرها من المؤسسات التي يمكن أن يعمل بها المعلم، وأيضًا تنمية الثقة المتبادلة بين المعلمين والمجتمع، ومن أهم الخطوات التي اتخذت لتحقيق ذلك الاعتراف بالمؤهلات. Justin, (2006, 13)

وظهر البعد الأوروبي بوضوح في إعداد المعلمين؛ فوظيفتهم لا تقتصر على إعداد أجيال المستقبل داخل حدود دولهم فقط، بل تتعدى ذلك في إعدادهم كمواطنين أوروبيين مع مراعاة الإطار الوطني لكل دولة، ويستخدم مصطلح "البعد الأوروبي" لتحقيق التوازن بين القيم الوطنية وعبر الوطنية في صنع السياسات، وهذا البعد يتطلب أن يكون المعلم الأوروبي على وعي بتاريخ أوروبا، ونظم التعليم المختلفة، وأهم ما يؤثر في السياسات التعليمية في القارة الأوروبية، بجانب إلمامه بالشئون العالمية، ويتطلب إعداد المعلم الأوروبي في مجتمع المعرفة ضرورة احترامه للحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية. (Schratz, 2010, 99-100)

وبالنسبة لدمج التكنولوجيا في التعليم فوفقاً لأهداف "شبوننة الجديدة2020" تم التركيز على التكنولوجيا، والمصادر التعليمية المفتوحة لإعادة تشكيل التعليم في الاتحاد الأوروبي، وذلك لسببين رئيسين هما: إخفاق التعليم في دول الاتحاد الأوروبي في مواكبة الاقتصاد والمجتمع الرقمي، وأن التكنولوجيا توفر فرصاً لزيادة الكفاءة والعدالة في التعليم، وقد حددت المفوضية الأوروبية جدول أعمال لتحفيز بيئة تعلم مفتوحة ذات جودة عالية، وطرق تدريس وتعلم مبتكرة من خلال التكنولوجيا الحديثة والمحتوى الرقمي، وفي إطار جدول الأعمال الرقمي تم تحديد إجراءات يجب أن تنفذها الدول على المستوى الوطني وهي:

- مساعدة المؤسسات التعليمية، والمعلمين، والمتعلمين على اكتساب المهارات الرقمية.
 - دعم التنمية وتوفير الموارد التعليمية المفتوحة Educational Resources (OER).
 - ربط الفصول الدراسية عبر الشبكات، ونشر المحتوى والأجهزة الرقمية.
 - حشد جميع أصحاب المصلحة (المعلمون، والمتعلمون، والأسر، والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين؛ لإحداث تغيير في دور التكنولوجيا الرقمية في المؤسسات التعليمية. (European Commission, 2013, 1-3)
- وما سبق تناول أهم جهود الاتحاد الأوروبي والتحول إلى مجتمع المعرفة، وللتعرف بشكل أكبر على هذه التغييرات سيتناول الجزء التالي خبرة فنلندا باعتبارها من دول الاتحاد التي حققت نجاحاً عالمياً في اقتصاد ومجتمع المعرفة، وذلك كما يأتي:
- 1-1 فنلندا وإستراتيجيات تحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة:

فنلندا هي إحدى الدول الإسكندنافية، وتقع بجانب السويد وروسيا، ولها حدود أيضاً مع النرويج وألمانيا، وترتيبها السابع على مستوى الدول الأوروبية من حيث المساحة بعد روسيا، وأوكرانيا، وفرنسا، والسويد، وأسبانيا، وألمانيا،

وقد حصلت على الاستقلال عام 1917م، وقبل هذا التاريخ كانت دوقية في الإمبراطورية الروسية 1809، وفي القرن ال 12 كانت جزءًا من المملكة السويد (Inkinen & Vaattovaara, 2007, 2)، و فنلندا دولة ذات كثافة ومتجانسة نسبيًا، وتعتبر اللغة الفنلندية والسويدية اللغة الوطنية، و 80% من السكان تنتمي إلى الكنيسة الإنجيلية اللوثرية. (Kansanen 2010, 3)

وبالنسبة للناحية السياسية؛ فنلندا دولة ديمقراطية، والدستور الفنلندي يتبع النموذج الديمقراطي الغربي، ورئيس البلاد ينتخب لمدة ست سنوات، ويتولى الحكم لمدة فترتين رئاسيتين كحد أقصى، ويتكون البرلمان الفنلندي من 200 عضو، وينتخب لمدة أربع سنوات، وتجرى الانتخابات على أساس التمثيل النسبي لفئات المجتمع. (Inkinen & Vaattovaara, 2007, 2)، وفي تحولها إلى مجتمع المعرفة كانت الإرادة السياسة هي المحرك الأساسي من خلال التشريعات والقوانين التي تيسر هذا التحول، وقد عبر رئيس وزراء فنلندا عام 2003 السيد بافو ليبونان Mr. Paavo Lipponen عن تميز سياسة فنلندا بقوله: "إن فنلندا مجتمع قائم على المعرفة، وهي تتقدم بسرعة هائلة نحوه، وذلك نتيجة للالتزام السياسي والمجتمعي لتعزيز إنتاج المعرفة، ونشرها، وتبادلها، وتعزيز الابتكار وذلك في ظل بيئة آمنة توفر ظروف معيشية تتميز بالرفاهية للمواطنين. (Markkula, 2006, 4)

ومن الناحية الاقتصادية فهي من أبرز الاقتصاديات القائمة على المعرفة، وهي دولة رائدة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) مع أنها كانت من منذ ثلاثة أجيال من الدول الفقيرة جدًا، ومعظم سكانها يعملون في الزراعة، وتعتمد بشكل كبير على موارد الغابات، وبالكاد يتم توفير الاحتياجات الأساسية للسكان، إلا أنها حققت طفرة اقتصادية، وأصبحت من أنجح الاقتصاديات في العالم، وفي عام 2008 وحتى 2010 سجلت فنلندا انخفاضًا ملحوظًا في إجمالي الناتج القومي، مما دعاها لتبني سياسات

إصلاح اقتصادية، إلا أن هذا لم يؤثر على تمويل التعليم حيث تعتبره أكبر استثمار على المدى البعيد. (OECD Indicators, 2013, 1)

أ- الإستراتيجية الوطنية للتحويل لمجتمع المعرفة:

تبنت فنلندا إستراتيجية وطنية للتحويل لمجتمع المعرفة، وأصبحت كذلك. وهذا ما أكدته القياسات الدولية للمنافسة بعد أن كانت منذ ثلاثة عقود فقط من الدول الفقيرة التي تعتمد على الزراعة بشكل أساسي، وسكانها أغلبهم يعملون في هذا المجال، إلا أنها بدأت التحويل إلى مجتمع المعرفة من خلال إستراتيجية محددة.

وجاءت هذه الإستراتيجية للتحويل إلى مجتمع المعرفة متمشية مع سياسات الاتحاد الأوروبي، وكان أحد محاورها التوسع في استخدامات ICT خاصة أن مجتمع المعرفة هو مجتمع خدمات، ويهدف لتحسين جودة الحياة وتحقيق الرفاهية لأفراده، وتضمنت هذه الإستراتيجية National Knowledge Society Strategy 2007-2015 أهدافاً متعددةً ومنبثقةً من الأهداف الثلاثة الأساسية للإستراتيجية 2010، وهي:

- أن فضاء المعلومات الأوروبي المشترك يعزز التنافسية والسوق الأوروبي المفتوح، وذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- زيادة الاستثمار والابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يزيد النمو الاقتصادي، ويوسع فرص التوظيف.
- مجتمع المعلومات الأوروبي يزيد التنمية الاقتصادية المستدامة ويحسن جودة الحياة والرفاهية. وفي ضوء هذه الأهداف حددت الإستراتيجية عام 2015 لتكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزء من الروتين اليومي للمواطن الفنلندي في الحياة والعمل: (The National Knowledge Society Strategy 2007-2015, 2006, 14-15)

ويوضح ما سبق البعد الأوروبي في التحويل لمجتمع المعرفة والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير باعتبارها من أهم أدوات

التواصل في العصر الحالي، وباعتبارها تحقق الرفاهية للمواطنين، وهذا من أهداف مجتمع المعرفة، وفنلندا من الدول التي تتمتع بدرجة عالية من الرفاهية، والمستوى المعيشي المرتفع، بالإضافة إلى التركيز بشكل أساسي على التنمية الاقتصادية.

ولذلك تم إنشاء اللجنة القومية للمستقبل عام 1993، ويمكن تحديد دورها مع البرلمان في: **التأكيد على اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والخبرات والمعارف**، ولذلك لا بد من سن القوانين والتشريعات وهذا يمثل تحدياً أساسياً للبرلمانيين؛ حيث يجب عليهم تحمل نتائج القوانين والتشريعات، وأيضاً مراقبة تطبيقها في الواقع العملي، والحوار بين الباحثين والممارسين من صناع المعرفة من جهة وبين صانعي القرار ومتخذيها من جهة أخرى، وهذا لا يعني الاعتماد فقط على نتائج البحوث؛ بل تشجيع ثقافة المناقشة. وتعتبر اللجنة البرلمانية للمستقبل بفنلندا فريدة من نوعها في العالم؛ حيث جعلت هذه المناقشات، واشتراك العلماء فيها والأنشطة البحثية جزء لا يتجزأ من العمل البرلماني. (Committee for the Future, 2014)

وتتميز السياسة الفنلندية بالاستثمار في المعرفة والمعلومات، والنظرة المتكاملة بدلاً من النظر إلى التعليم والعلوم والتكنولوجيا بشكل منفصل، وهي سياسة قائمة على الدعم المجتمعي لتحقيق التكيف في البيئة المتغيرة مع التركيز على مسارات التنمية المحددة.

ويرجع تفوق فنلندا وتحولها لمجتمع معرفة إلى النظام التعليمي بشكل أساسي فهو أحد العناصر الرئيسية للنجاح، فالتعليم كان وما زال جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المجتمع الفنلندي، والمدرسة جزء ثابت من المجتمع وتعكس صفاته، ويتمتع المعلمون باحترام كبير، وثقة غير محدودة.

ب- فنلندا وتحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة وفقاً لحدود الدراسة: (الإدارة المدرسية، المعلمون، المنهج القومي، ودمج التكنولوجيا في التعليم):

يرجع تفوق فنلندا وتحولها لمجتمع معرفة إلى النظام التعليمي بشكل أساسي، فهو أحد العناصر الرئيسية للنجاح. فالتعليم كان ومازال جزءًا لا يتجزأ من ثقافة المجتمع الفنلندي، والمدرسة جزء ثابت من المجتمع، وتعكس صفاته، ويتمتع المعلمون باحترام كبير، وثقة غير محدودة، ويعتبره الفنلنديون أنه مهنة نبيلة، وتطغى عليها الجوانب الأخلاقية أكثر من المادية، والمعلمون هم السبب الرئيسي في قيادة فنلندا للعالم في مجال تعلم القراءة، والكتابة، والرياضيات والعلوم. فقد كان مستوى التعليم بفنلندا حتى عام 1960 منخفض نوعًا ما، فكان (1) من كل عشرة فنلنديين يكمل أكثر من تسع سنوات في التعليم الأساسي، أما الحصول على شهادة جامعية فكان شيئًا غير مألوف في المجتمع، وفي هذا الوقت كان التعليم الفنلندي مشابه بدرجة كبيرة للتعليم الماليزي والتعليم في بيرو، وتخلفت بدرجة كبيرة عن جيرانها من الدول الإسكندنافية (النرويج، والدنمارك، والسويد)، وأيقن المجتمع أن التحول والانتقال إلى مجتمع الرفاهية لن يتم بدون الاهتمام بالمعلم والمنهج ونظام الإدارة والإشراف. (Sahlberg, 2007, 148)

والانتقال لدولة الرفاهية يتطلب نظامًا اقتصاديًا متقدمًا قادرًا على التنافس العالمي، وقد بدأت الإصلاحات التعليمية ما بين عامي 1970 . 1980 بالتركيز على الابتكار والأفكار التقدمية، وكان الانضمام للاتحاد الأوروبي عام 1990 استمرارًا لجهود الإصلاح، وجزءًا مكملًا للجهود السابقة، والوصول إلى التفوق على المستوى الأوروبي والدولي، واستند النموذج الفنلندي على التعليم الأساسي ذي المستوى العالي مع الالتزام القوي من جانب المواطنين بالتعلم مدى الحياة. (Kansanen Pertti, 2010, 96)

وتعتبر فنلندا نموذجًا للإصلاح التعليمي الناجح والتميز في الأداء، فهو يتضمن دروسًا أساسية للدول التي تطمح في التحول لمجتمع المعرفة، إلا أن النموذج الفنلندي يمكن ألا ينجح في مجتمعات أخرى، فأهم ما يميز هذا المجتمع، الثقة؛ فأفراده يثقون في بعضهم البعض، وفي معلمهم، ومديري

المدارس، بدرجة أكبر من أي مجتمع آخر، وهناك عوامل اجتماعية وثقافية أخرى تؤثر على ذلك، منها: رأس المال الاجتماعي، والقيم الاجتماعية التي تتميز بالفردية والعدالة في وقت واحد، والتجانس العرقي الكبير للمعلمين، مما يجعلهم أكثر قابلية لسياسات تطوير التعليم. (OECD, 2010b, 56)

وعلى الرغم من اهتمام دول العالم شرقاً وغرباً بالاختبارات الدولية لتقييم الطلاب⁽¹⁾. **Programme for International Student Assessment**

(PISA) إلا أن فنلندا تعتبر ظاهرة ملفتة للنظر وجلبت أنظار العالم لدراسة أسباب تفوق نظامها التعليمية، وأشاد العالم بهذه الظاهرة، وقد أصبح المعلمين ومديري المدارس في فنلندا يحتفلون بنجاحهم في هذه الاختبارات، ويعتبر ذلك النجاح نتيجة للإصلاحات الشجاعة في نظام التعليم الفنلندي، والتي بدأت منذ عام 1970، واعتمادها على الإبداع والابتكار. (Sahlberg, 2011, 137)

الإدارة المدرسية والرقابة على التعليم بفنلندا:

لقد تم تغيير نظام التفتيش التقليدي على المدارس منذ عام 1980، لنظام جديد للرقابة والتقييم قائم على التقييم الذاتي، وتم تطوير هذا النظام باستمرار وذلك من خلال مجلس معين أنشئ بالاتصال مع وزارة التربية والتعليم، ومهمته تقديم الدعم للمدارس في القضايا والمسائل المرتبطة بالتقييم، والتحول نحو الرقابة الذاتية للمدارس بعد أن كانت مهمة المفتشين على المستوى المركزي، وهذا مؤشر على الثقة في المدارس والمعلمين، فالتقييم الذاتي للمدارس يشمل الأنشطة ولا يتضمن الرقابة الإدارية والإشراف على اختبارات المستوى القومي، وتقييم التدريس يتم في ضوء الأهداف والغايات، ويتم كذلك تقييم مستوى التعليم في بعض الموضوعات على المستوى المركزي، وهذا التقييم يتم في جو تسوده الثقة. (Kansanen, 2010, 100)

(1) البرنامج الدولي لتقييم الطلاب (PISA) تابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ويجرى كل ثلاث سنوات كمؤشر لتحديد جودة النظام التعليمي في البلدان المختلفة على مستوى العالم، من خلال قياس قدرات الطلاب في مجال القراءة والكتابة والعلوم والرياضيات، وذلك في نهاية المرحلة الإلزامية لتحديد مدى قدرتهم على الاندماج والمساهمة في بناء المجتمع.

وقد بدأت فنلندا عام 2010، برنامجًا عبر (67) من شبكات التعليم لإعادة تصميم تنمية القيادات المدرسية في البلاد، ويتمثل الهدف الأساسي لهذا البرنامج في إعطاء مسئولية أكبر للمدارس؛ لتتمكن من تنفيذ أنشطة لتنمية قدرات العاملين وفقًا لاحتياجاتهم والاحتياجات التنظيمية للمدرسة، كما يمكن المعلمين من إنشاء وتنفيذ برامج للتنمية المهنية خاصة بهم، واستهدف البرنامج في بدايته قادة المدارس والمعلمين الذين يبلغون أكثر من 55 عامًا، وأيضًا ممن شاركوا في أنشطة التطوير في السنوات الأخيرة، ويشجع البرنامج التعاون واستخدام أساليب التعلم المبتكرة كما يرسخ التنمية المهنية داخل المدرسة. (OECD, 2012, 28)

ولا يوجد في فنلندا لوائح على المستوى القومي تحدد تقييم المدرسة من جهة خارجية، فالمدرسة وإدارتها ومعلموها وأولياء الأمور مسئولون عن التقييم، وفي ظل هذا النهج يتم التركيز بشكل أكبر على مقدمي الخدمة التعليمية، وليس على المدارس، ولذلك تترك الحرية للمدارس، ولكن يتم التقييم على المستوى المحلي، وذلك لدعم التطوير وتحسين ظروف التعليم. European Commission/EACEA/Eurydice, 2015, 20)

المعلمون في فنلندا، (إعداد المعلم وتنقيفه لمجتمع المعرفة بفنلندا): يتطلب الحصول على درجة الماجستير لمن سيعمل في التعليم العام، أما التعليم المهني فمن الممكن الحصول إما على درجة البكالوريوس أو الماجستير، كما يتلقى المعلمون تدريبًا عالي الجودة، يتم من خلاله تنمية استقلالهم المهني، ومنذ أن أصبحت مؤسسات إعداد المعلم جزءًا من التعليم العالي في عام 1970، حدثت كثير من الإصلاحات في برامج إعداد المعلم، بالإضافة إلى إعطائهم مزيدًا من الاستقلالية والمسئولية عن المناهج وتقييم الطلاب، وهذه الاستقلالية المهنية عامل مهم في تفسير إعجاب الشباب الفنلندي بمهنة التعليم مستقبلاً. (Finnish National Board of Education, 2014)

ويمكن تحديد أهم النقاط التي تميز نظم إعداد المعلم بفنلندا فيما يلي:

- الأبحاث أساس لإعداد المعلم: ويتضح ذلك في ضرورة كتابة أطروحة ماجستير سواء لمعلمي المرحلة الابتدائية أو الثانوية؛ ليمكنوا من مهارات البحث والمعرفة، ويجب أن ترتبط بالموضوعات المتعلقة بتخصصهم، وأيضًا بعض الجوانب الخاصة بفنون التربية.
- التركيز القوي على تطوير المحتوى التربوي والمعرفي، فإعداد المعلم بفنلندا مسئولية مشتركة بين المدارس والكليات، وهذا يحدث تكاملاً في الإعداد.
- التدريب الجيد لكافة المعلمين؛ ليمكنوا من اكتشاف حالات صعوبات التعلم والتعرف على الطرق المناسبة لمساعدتهم، وأيضًا التدريب على الجوانب الإدارية في المدرسة ليساعدهم ذلك فيما بعد على اتخاذ القرارات والتعاون مع الآخرين وتقييم العمل المدرسي وتطويره.
- التكوين العلاجي بحيث يتمكن الطالب . المعلم من تشخيص مشكلات التعليم ووضع الحلول لها بمشاركة الطلاب والزملاء، إعداد المعلم الفنلندي يشمل التركيز القوي على كيفية التدريس مع استخدام البحوث في المدرسة المرتبطة بالكلية خلال السنة التدريبية النهائية. (OECD,2012,39)

وما سبق يوضح أن هناك اهتمامًا بإعداد المعلم بفنلندا ليمكن من العمل في الظروف المتغيرة باستمرار في العصر الحالي، والذي أصبحت فيه البيئة أكثر تعقيدًا، ويتميز بالتنوع والتشتت الثقافي والتغير المستمر، والذي شمل تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وتركيب الأسر، وذلك بشكل سريع وغير متوقع، وهذا يتطلب إعدادًا يمكن المعلم من النجاح في العمل في هذه البيئة يزيد من قدرته على تحليل الأوضاع الراهنة لاستخلاص النتائج واتخاذ القرارات المناسبة.

المنهج القومي وصناعته على مستوى المدرسة بفنلندا:

والمنهج القومي بفنلندا هو الإطار الذي يتم في ضوءه صناعة المنهج على مستوى المدرسة، وهو يحدد القيم الأساسية والرسالة والرؤية والأهداف العامة والمحتويات الرئيسية، ويصف مفهوم التعلم، وتطوير بيئة التعلم، ويحدد خصائص الثقافة المدرسية، وهو يعتبر مزوج الأهمية؛ فهو من ناحية وثيقة توجيهية للإدارة المدرسية، ومن جهة أخرى أداة للمعلمين لتطوير قدراتهم وإمكاناتهم، كما يعتبر المنهج القومي الفنلندي أداة مهمة لتطوير التعليم، ويستند المنهج القومي بفنلندا على ثلاث ركائز أساسية، هي:

- الإدارة وفقاً للتشريعات الواردة في المنهج القومي.
- استقلالية السلطات المحلية في توفير وتقديم وتنظيم التعليم وهو بمثابة وثيقة توجيهية.

- الاستفادة من المعلمين كخبراء لهم قيمتهم في تطوير المنهج والأنشطة المصاحبة. (The Finnish National Board of Education, 2011)

و يتم إعداد الإطار الوطني للمنهج من قبل مجلس التربية والتعليم الفنلندي The Finnish National Board of Education ، ويهدف ذلك لتوجيه العمل التربوي على مستوى الدولة، ويتم ترجمة هذه الأفكار والخطوط العريضة من قبل كل مدرسة في صناعة المنهج الملائم لإمكاناتها المادية والبشرية، وخاصة لتلبية متطلبات الهجرة الداخلية في المجتمع الفنلندي، ويتم مراعاة الميزات الثقافية للمنطقة الموجودة بها المدرسة، وأيضاً كتابة الممارسات التربوية الواجب اتباعها لتحقيق الأهداف والموضوعات المحلية ذات الاهتمام وتقاليد المدرسة، والمعلم دوره أساسي في كتابة المنهج وتحديد أساليب التدريس المناسبة، ويتم تطوير وتنقيح هذه المناهج باستمرار ووفقاً لخطة عملية محددة، وهذه المشاركة تزيد من فاعلية المعلم في تدريس المنهج الذي اشترك في كتابته كما تجعل لديه التزاماً أعلى لتحقيق الأهداف، كما يشترك في كتابة

المنهج أولياء الأمور والطلاب، ويجب أن يراعي المنهج المهارات اللازمة لتنفيذ المنهج، ويرتبط أيضًا بالتخطيط للتنمية المهنية للمعلمين، وترتبط كتابة المنهج واشتراك المعلمين في ذلك ارتباطًا وثيقًا بإعداد المعلم القائم على البحث والارتباط بين الجامعات والمدارس؛ فالمعلم يعد كباحث ممارس، وكتابة المنهج تتسق مع هذا الإعداد، وهذا الإعداد يمكن المعلم من كتابة المنهج بشكل علمي قائم على أفكاره من العمل اليومي داخل المدرسة. (Sahlberg, 2010, 48)

دمج التكنولوجيا في التعليم:

تعتبر فنلندا دولة رائدة في الاعتماد على التكنولوجيا في التعليم والتعلم، واستخدامها من قبل كل من المعلمين والمتعلمين، ويرجع ذلك لمنتصف عام 1980. وتعتمد البنية التحتية التقنية بشكل أساسي على الشراكة بين قطاع الأعمال والمدارس، ولذلك قد يظهر بعض التفاوت على مستوى المدارس في البنية التحتية التكنولوجية، ومؤسسات تدريب المعلمين تولي أهمية خاصة للتكنولوجيا، وخاصة لمعلمي اللغة والرياضيات باعتبارها أساسية في تبسيط القواعد، وجذب الطلاب، وهناك تعاون كبير بين دول الإسكندنافية (الشمال الأوروبي)، في مجال البرمجيات التعليمية مدعومة ماليًا من قبل المجلس الوطني للتعليم National Board of Education، وقد أقرت وزارة التعليم إستراتيجيات رسمية لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT، وذلك منذ عام 1996، وهذه الإستراتيجيات بديلاً لإستراتيجية على المستوى القومي، ولكنها لم تنفذ حتى تتوافق مع كل منطقة بما يناسبها، وقد بدأت الإستراتيجية الأولى عام 1996/1995، وركزت على تحسين التدريس، واستخدام طرق التدريس الحديثة، والأدوات والأجهزة التكنولوجية، وأيضًا استخدام الشبكات، وآخرها عام 2004، وهي لتعزيز الأولى، ولكن تركيزها الأكبر على تمويل البنية التحتية التكنولوجية من خلال توفير التمويل اللازم

للبلديات لتتمكن المدارس من شراء الأجهزة المختلفة وبناء شبكات الاتصالات وإنشاء التعلم الرقمي. (Ilomäki, 2008, 18)

ويمكن استخلاص أهم النقاط المميزة لخبرة فنلندا للتحويل إلى مجتمع المعرفة في:

- الحوكمة: فنظام الحكم بفنلندا ديمقراطي، يعمل على توفير فرص تعليمية متكافئة لأبناء المجتمع بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو العرقية، وتلتزم الحكومة بوضع سياسات وإستراتيجيات على المستوى الوطني للتحويل لمجتمع المعرفة، تتضمن الابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويلتزم البرلمان بتوفير التشريع اللازم لنجاحها، ويظهر دور البرلمان الفنلندي بصورة جلية لتطوير العلوم والتكنولوجيا، ووضع سياسة لتشجيع الابتكار؛ لزيادة رفاهية الإنسان وجودة الحياة.
- الثقة والتماسك الاجتماعي أهم ما يميز المجتمع الفنلندي: وانعكس ذلك بشكل كبير على نظام التعليم، فأفراده يتقون في بعضهم البعض وفي معلمهم ومديري المدارس بدرجة أكبر من أي مجتمع آخر، وقد أثر ذلك على تنمية رأس المال الاجتماعي والقيم الاجتماعية التي تتميز بالفردية والعدالة في وقت واحد، والتجانس العرقي الكبير للمعلمين يجعلهم أكثر قابلية لسياسات تطوير التعليم، وقد اعتمدت فنلندا على إصلاح التعليم باعتباره العمود الفقري لبناء اقتصاد ومجتمع المعرفة.
- البعد الأوروبي يظهر بوضوح في سياسات الإصلاح الفنلندية، وما تتبناه من إستراتيجيات للتطوير يجب أن تتماشى مع توجهات الاتحاد الأوروبي، وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الرقمية والمصادر المفتوحة على الإنترنت كطريقة لإعادة تشكيل التعليم في دول الاتحاد الأوروبي، باعتبار أن المصادر المفتوحة والتكنولوجيا الفائقة وتقنيات الجيل الثاني من الإنترنت، تساعد على تنفيذ الأجندة الأوروبية 2020، لتحقيق تعليم عالي الجودة، وتقديم طرق مبتكرة للتعلم، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف أوروبا

2020، لتعزيز القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي من خلال إعداد قوة عاملة ماهرة على نحو أفضل وتوفير المزيد من فرص العمل.

• اهتمت فنلندا بالاستثمار طويل الأمد في التعليم، فخلال الإصلاحات الطويلة هناك اعتراف قوي بأن النتائج تحتاج إلى وقت كي تؤثر على الاقتصاد.

• المعلمون الأكفاء هم الأساس والبداية الصحيحة لإصلاح التعليم، وهذا يوضح اهتمام فنلندا بإعداد المعلم وتطوير برامجهم، وفئة المعلمين بفنلندا يشاركون في إدارة المدرسة ليكتسبوا خبرة في هذا المجال، وتكون لديهم المعرفة الكافية، ويكتسبون مهارة التعاون مع الزملاء والأسر باعتبار أن المعلم هو أساس العملية التعليمية، ويتمتعون بالثقة والاحترام وتنافس مهنة التعليم الطب والقانون.

• نظام الإدارة لا مركزي، وهذا يمنح الاستقلالية للسلطات المحلية في توفير وتقديم وتنظيم التعليم، وهو بمثابة وثيقة توجيهية، فكل مدرسة لها الحرية في صناعة المنهج الملائم لإمكاناتها المادية والبشرية، وخاصة لتلبية متطلبات الهجرة الداخلية في المجتمع الفنلندي، ويتم مراعاة الميزات الثقافية للمنطقة الموجودة بها المدرسة، وتحديد الممارسات التربوية الواجب اتباعها لتحقيق الأهداف والموضوعات المحلية ذات الاهتمام وتقاليدها المدرسة، كما انعكس على تقييم الطالب فيتم الحكم على تقدم المدرسة فتقدم الفرد، وتنمية قدراته هو الأساس وليس المؤشرات الإحصائية، فيتم تضمين تقييم الطلاب لتحسين عمل المعلمين باستمرار، والنظر للأداء الأكاديمي للطلاب باعتباره مسئولية المدرسة وليس تقييماً خارجياً.

• الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الدولة والتعليم، وقد أقرت وزارة التعليم إستراتيجيات رسمية لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT، وذلك منذ عام 1996، وذلك لتحسين

التدريس، وهناك شراكة بين قطاع الأعمال والمدارس لتوفير البنية التحتية التكنولوجية في المناطق المختلفة.

- تشجيع الشراكة بين القطاع الحكومي والشركات الخاصة لتحقيق مزيد من الابتكار.

2-1 خبرة ألمانيا في التحول إلى مجتمع المعرفة:

تقع جمهورية ألمانيا الاتحادية في قلب أوروبا، وتحيط بها تسع دول، ولديها أكبر عدد من الدول على حدودها الغربية، وهي أكبر دول الاتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان، وهي ثالث دولة من حيث المساحة، وعاصمتها برلين، وألمانيا دور محوري ومركزي في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وتعتبر الجسر الواصل بين دول أوروبا الشرقية والوسطى ودول أوروبا الغربية، وهذا الموقع أضفى عليها أهمية محورية في العلاقات الأوروبية والعالمية، وهناك تنوع في التضاريس؛ فالشمال يتميز بالبحيرات والكثبان الرملية ومصبات الأنهار، والشواطئ بها جزر عديدة، واستغلت هذه الطبيعة في السياحة الصحية، أما الجنوب فهناك الجزء الألماني من جبال الألب والتلال الخضراء والغابات الصنوبرية، وتتمتع بمناظر طبيعية خضراء خلابة يتخللها وديان الأنهار والسهول، وهي بلد ديمقراطية، لديها تقاليد عريقة، وحاضر ينبض بالحياة والحياة، وتنقسم ألمانيا إلى ست عشرة ولاية، والتي يطلق عليها (Länder). (Atlapedia, 2013).

ومن الناحية الاقتصادية، ألمانيا أقوى اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، ومن أقوى الاقتصاديات في العالم، كما أثبت الاقتصاد الألماني أنه يتمتع بمرونة كبيرة في مواجهة الأزمات الاقتصادية، فحتى مع الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة سجلت البطالة أدنى مستوياتها، مما يعكس نجاح الإصلاحات الاقتصادية في ألمانيا، وهذا جعلها ملاذًا آمنًا للاستثمار؛ فقد صمدت البنوك في ألمانيا في وجه أزمة اليورو بشكل جيد، وهناك استجابة كبيرة لمتطلبات اقتصاد المعرفة؛ فالابتكار والقيمة المضافة وتنمية رأس المال الفكري والتوسع

في التصدير في كافة القطاعات من أولويات الحكومة الفيدرالية. (OECD, 2014, 13)

ومن الناحية السياسية، فهي جمهورية فيدرالية (اتحادية)، ومقر الحكومة الفيدرالية في العاصمة برلين، وتتكون من المستشار الفيدرالي، ومجلس الوزراء الفيدرالي، وتعد الانتخابات الفيدرالية كل أربع سنوات، وبجانب الحكومة الفيدرالية توجد (16) حكومة محلية في كل ولاية من الولايات الألمانية، وكل منها له دستوره الخاص وبرلمانه، وتعد الانتخابات على مستوى الولايات كل أربع أو خمس سنوات، يمثل السلطة التشريعية على المستوى الفيدرالي البرلمان Bundestag وقد تم اختيار المستشارة Angela Merkel، وذلك لفترة ثالثة. (Germany country brief, 2013)

وألمانيا من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي تساهم الدول المختلفة بشكل كبير في الاستجابة للمتطلبات الجديدة، مثل: اقتصاد المعرفة، وشيخوخة المجتمع، وذلك من خلال إعداد المقارنات بين الدول الأعضاء للتعرف على التجارب الناجحة والممارسات الناجحة والإصلاحات والدروس المستفادة، كما تقوم بالتنسيق بين السياسات المحلية والدولية، وتشكل دول الاتحاد الأوروبي الجزء الأكبر من دول المنظمة. (The OECD, 2008, 13-14)

أ - ألمانيا والإستراتيجية الوطنية للتحويل لمجتمع المعرفة:

وقد حرصت ألمانيا على تعزيز دورها في مجتمع المعرفة العالمي من خلال عدة إستراتيجيات الحكومة الفيدرالية منها:

الإستراتيجية العامة لتدويل العلوم والبحوث، وهذه الإستراتيجية هدفها التعاون بين المنظمات البحثية والعلمية بألمانيا؛ لزيادة التبادل والتنسيق بينها لتكون أكثر تأثيراً في البيئة العالمية، وذلك من خلال التعرف على الأفكار الابتكارية واستثمارها وتطويرها وتطبيقها، ولتحقيق ذلك تم تحديد أربعة أهداف رئيسية لهذه الإستراتيجية، هي:

- **تعزيز التعاون البحثي مع الرواد في العالم:** فيجب أن يتعاون الباحثين الألمان في المستقبل بشكل أكبر مع الباحثين الأكثر ابتكارًا في العالم، من خلال تشكيل مجموعات بحثية، وفي نفس الوقت يجب أن تكون ألمانيا الخيار الأول والأفضل للباحثين وطلاب العلم على مستوى العالم.
 - **الاستثمار الدولي للابتكار:** يجب على الشركات الألمانية والمنظمات البحثية توفير بيئة جيدة للابتكار يكون لها دور قيادي في مؤازرة الاقتصاديات الناشئة، فهذا سيزيد من جاذبيتها باعتبارها تدعم الابتكار.
 - **تكثيف التعاون مع الدول النامية في مجالات التعليم والبحث العلمي والتنمية على أساس طويل الأجل:** وذلك في دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتنسيق التعاون في المجالات المذكورة، والعمل على تطوير نظم البحث العلمي والاستفادة من الأفكار الابتكارية إلى أقصى حد، مما قد يسهم في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الدول، وأيضًا يُشكل جزءًا من الجهود الدولية للحد من الفقر والمشاكل العالمية الأخرى.
 - **تحمل المسؤولية الدولية والسيطرة على التحديات العالمية:** سوف تستخدم ألمانيا الابتكارات والبحوث العلمية للمساهمة في وضع حلول للتحديات العالمية في مجالات المناخ والصحة وتنمية الموارد المختلفة والأمن والهجرة. (Federal Minister of Education and Research, 2008, 4-5)
- إستراتيجية المستقبل الرقمي في ألمانيا (ألمانيا الرقمية 2015):** وقد تم وضع هذه الإستراتيجية عام 2010 من قبل الوزارة الفيدرالية للاقتصاد والتكنولوجيا (Federal Ministry of Economics & Technology (BMWi)، ومن أهدافها:
- تعزيز القدرة التنافسية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة المجالات لتنمية الاقتصاد.

د/زهلة سيد تحويل المدرسة المصرية إلى بيئة لجدارات مجتمع المعرفة

- التوسع في البنية التحتية والشبكات لمواجهة تحديات المستقبل.
- حماية الحقوق الشخصية لمستخدمي الإنترنت، وتشجيعهم على استخدام وسائل الإعلام الأكثر تطوراً في المستقبل.
- تكثيف البحث والتطوير في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإسراع في ترجمة نتائجها إلى منتجات وخدمات.
- تعزيز وتدعيم الأساس التعليمي والتدريب على جدارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل على تطويرها لمواجهة التطوير المستقبلي في هذا المجال.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لحل ومواجهة المشكلات الاجتماعية، ومنها: الصحة، والإدارة، ووسائل الانتقال، وحماية البيئة، والتغلب على المشكلات المناخية، والعمل على تحقيق جودة الحياة للمواطنين. (Federal Ministry of Economics &

(Technology, 2010, 3-4

وتتماشى هذه الإستراتيجية مع أهداف أجندة أوروبا الرقمية، وسوف تزيد القدرة التنافسية الألمانية على المستوى الدولي في قطاع الأعمال، كما أنها تأخذ في الاعتبار جميع الأنشطة الأوروبية، وتنفيذ إستراتيجية (ألمانيا الرقمية 2015)، تتطلب تضافر الجهود والتفاعل الوثيق بين صانعي السياسة والعلماء والباحثين والوزارات المختلفة. (Federal Ministry of Economics &

Technology, 2010, 4

ب- ألمانيا وتحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة وفقاً لحدود الدراسة: (الإدارة المدرسية، المعلمون، المنهج القومي، دمج التكنولوجيا في التعليم):

نظام التعليم في ألمانيا يتبع النظام الفيدرالي لكل ولاية، ويمنح القانون الأساسي (Grundgesetz - (R1) سلطة التشريع للحكومة في الولايات والمقاطعات، وينطبق ذلك أيضاً على قطاع المدارس والتعليم العالي وتعليم

الكبار والتعليم المستمر، وإدارة النظام التعليمي من اختصاص الولايات والمقاطعات، كما وضعت قواعد ولوائح مفصلة في القانون خاصة بتعليم ما قبل المدرسة وتعليم الكبار والتعليم المستمر، ومسئولية الأجور والمعاشات للموظفين المدنيين، على سبيل المثال (المعلمون والأساتذة)، تقع أيضًا في نطاق اختصاصات الولاية، ويختلف نظام التعليم من مقاطعة ألمانية إلى أخرى، وهي تنقسم إلى ست عشرة مقاطعة اتحادية، يتمتع كل منها بسيادته وحكومته المحلية الخاصة، وكل مقاطعة لديها وزارة للتعليم خاصة بها، ولذلك فسياسة التعليم لا تخضع لرؤية واحدة، والنتيجة هي المنافسة بين الولايات الاتحادية واختلاف في المعايير وفي نوعية التعليم، مما أدى أيضًا إلى وجود الكثير من العراقيل البيروقراطية في وجه الطلبة الحاصلين على شهادات في مقاطعات معينة قد لا يتم الاعتراف بها في مقاطعات أخرى. (Education in Germany,2013)

ومن أهم ما يميز نظام التعليم في ألمانيا وجود ما يطلق عليه Dual System "النظام الثنائي أو المزدوج"، ويسمى كذلك لأنه يجمع بين التلمذة الصناعية في المصانع أو الشركات وبين التعليم المهني في المدرسة، في برنامج واحد، فيتلقى الطالب التدريب العملي في مكان العمل، والدراسة النظرية في المدرسة، ويلتحق بهذا النوع من التعليم حوالي 60% من الشباب الألماني، وهناك حوالي 350 مهنة تعترف بها الدولة، تتضمن النجارة وميكانيكا السيارات، ومدة التدريب من سنتين إلى ثلاث سنوات، وخلال هذه المدة يتقاضى المتدرب أجرًا ماليًا قبل أن يتقدم للاختبار النهائي، ولا يرتبط الالتحاق بهذا النوع من التعليم الحصول على شهادة محددة. (Unesco,2010) ويفضل كثير من الشباب الالتحاق بهذا النظام لما يوفره من فرص عمل جيدة بمرتبات مجزية، ولما له من مميزات أخرى، فهو يجمع بين الخبرة العملية والدراسة النظرية، كما يدرك أصحاب الأعمال قيمة هذا النظام بشكل كبير. (OECD, 2011, 207)

ولقد ظل نظام التعليم بألمانيا يحظى باحترام وتقدير الشعب وصناع السياسة باعتباره من النظم المتميزة، فالمدارس في ألمانيا كانت من المدارس الأكثر فعالية ونزاهة وكفاءة على مستوى العالم، إلا أن نتائج اختبارات البيزا PISA أوضحت أنها تحتل مرتبة متوسطة بين الدول المشاركة في اختبارات التقييم الدولي، مما يتطلب ضرورة إعادة النظر في التعليم بألمانيا، ولذلك بدأت إصلاحات عديدة منذ عام 2000، ليتناسب التعليم الألماني مع متطلبات مجتمع المعرفة والقرن الحادي والعشرين. (OECD, 2014, 2-3)

الإدارة المدرسية في ألمانيا:

يتم اختيار مديري المدارس في المراحل المختلفة وفقاً لمعايير محددة تتضمن حصولهم على مؤهل تربوي عال مع عدد من سنوات الخبرة، ويفضل من يعمل في نفس المدرسة التي سيتولى إدارتها ولديه خبرة في الأعمال الإدارية، ومن مسؤوليات مدير المدرسة (Schulleiter): إدارة شؤون الموظفين، وتقييم أداء المعلمين، والعلاقات العامة للمدرسة وتطويرها، ويتم تخفيض ساعات العمل بالتدريس ليتمكن المدير من القيام بمهامه المحددة، ويرتبط الراتب بعدد التلاميذ في المدرسة، وتتضمن مسؤوليات مديري المدارس تقديم المشورة لكل من المعلمين والطلاب، وأيضاً توفير فرص التنمية المهنية المتنوعة، بالإضافة إلى ذلك فمدير المدرسة شريك أساسي في تحقيق الصحة الجسمية والنفسية للطلاب، وقد يلجأ إلى منظمات المجتمع المدني أو الجامعات لتحقيق أقصى استفادة، ومساعدة الطلاب ممن لديهم مشكلات نفسية. (KMK, 2013, 213-214)

المعلمون ومجتمع المعرفة في ألمانيا:

نظراً لمبدأ الثقافة الألمانية والعوامل التاريخية، فأعداد المعلم وتدريبه يتميز بدرجة عالية من التنوع، وذلك وفقاً للمرحلة التعليمية وأنواع المدارس، بالإضافة إلى ذلك فهو يجمع بين الدراسات النظرية والتطبيقات العملية وفنون

التدريس، وقد شكلت لجنة عام 1988، تضم خبراء الإدارة التربوية وعلوم التربية، مهمتها الأساسية إصلاح نظام الإعداد والتدريب ومراجعتة باستمرار، وتضمن إصلاح تدريب المعلمين بنية هيكلية من الدورات التدريبية بعد درجة البكالوريوس والماجستير، وذلك بما يتناسب مع إطار عمل التعليم العالي، وفي يونيو 2005، أقر وزراء التعليم والشئون الثقافية تعديلات للمبادئ التوجيهية الخاصة بالاعتراف المتبادل لدرجة البكالوريوس والماجستير في برامج تدريب المعلمين، ووفقاً لهذه المبادئ عدلت الولايات المختلفة البنية الهيكلية لبرامج تدريب المعلمين لتتناسب مع ما تم تحديده عام 2005. (IUCU, 2010, 79)

والمعلمون مؤهلون بشكل كامل، فالنظام الألماني للإعداد يتكون من مسار مزدوج لمدة خمس سنوات على سبيل المثال (رياضيات وكمبيوتر)، وبجانب التخصص يتم إعداد الطالب . المعلم على فنون التدريس ونظريات التعلم. (Schulte, 2011, 9)

ويتم إعداد المعلمين على مهنة التعليم في مؤسسات التعليم العالي، ويتم الإعداد وفقاً للتخصص (طفولة مبكرة، تعليم ابتدائي، ثانوي)، ووفقاً لنظام الدولة الفيدرالي، فكل ولاية لها نظام في الإعداد، ولا يوجد نظام موحد على مستوى الدولة، وتتضمن برامج الإعداد موضوعات عن النظريات التربوية والتعلم وفنون التدريس، وبالنسبة لمعلمي الفنون أو التربية البدنية فهم في كليات متخصصة، والتربية العملية جزءاً أساسياً في الإعداد، وبعد الانتهاء من البرنامج يتبع بتدريب عملي داخل المدرسة يؤدي في نهايته اختبار الولاية لمزاولة المهنة، وهو مكمل لاختبار الجامعة، وفي بعض الولايات يعتبر هذا التدريب بمثابة الحصول على دراسات عليا في التخصص. (Endepohls- Ulpe et al, 2010, 34)

وتضمنت الإصلاحات الأخيرة ضرورة تمتع المعلمين بمهارات مرتفعة فيما يتعلق بالتدريس وذلك من خلال برامج الإعداد التي تتضمن جزءاً كبيراً

من العمل البحثي، فيتعرف الطالب . المعلم على المشكلات في الواقع العملي ويحلها ويضع بعض الحلول التي تسهم في الحل، وكل الولايات تتطلب أن يشارك المعلم فترة من الإشراف والتوجيه من خلال الالتحاق بمرحلة الماجستير قبل تولي مهامهم كمعلمين بدوام كامل. (KMK, Teachers & Education Staff, 2013, 181-182)

المنهج والتحول لمجتمع المعرفة بألمانيا:

كما سبقت الإشارة فإن أهم سمة يتميز بها التعليم الألماني، هي: "الحرية الفيدرالية"، فكل ولاية من الولايات الألمانية لديها وزارة للتعليم تختص بشئون التعليم وتشريعاته، وهذا أدى إلى وجود تنوع بصورة كبيرة في التعليم ونظمه، وانعكس بطبيعة الحال على المنهج المقدم في مراحل التعليم المختلفة، فكل منها تسعى للمنافسة ولا يخلو الأمر من وجود بعض التناقضات لدرجة أن بعض الشهادات غير معترف بها من ولاية لأخرى داخل حدود ألمانيا، وفي إطار ذلك فليس هناك مناهج مشتركة بين الولايات، وتختلف المعايير أيضاً من ولاية لأخرى كما تختلف المعايير المرتبطة بالتعليم في المراحل المختلفة، وقد تم وضع معايير مشتركة للمناهج التعليمية، وذلك في إطار الإصلاحات التي تبنتها ألمانيا وفقاً لما تم التعرف عليه من تحليلات نتائج البيزا. (OECD, 2011, 211)

وزارات التعليم والشئون الثقافية (KMK)، في كل ولاية هي المسؤولة عن المواد التعليمية في جميع المدارس، والتي تعتبر مهمة جداً للعملية التعليمية، ومسؤولة عن وضع المناهج أو إطار عمل للمنهج، وبالتالي فهناك مناهج متنوعة ومختلفة خاصة بكل ولاية، كما توجد اختلافات في أنواع المدارس. (Schulte, 2011, 10)

وفي عام 2004 . 2005، قرر مجلس الوزراء وضع معايير تربوية مشتركة على المستوى القومي للمدرسة الابتدائية وحتى الفصل التاسع أو العاشر من الثانوية الدنيا، تشمل الرياضيات واللغة الألمانية والعلوم

(البيولوجي، والكيمياء، والفيزياء)، وفي عام 2007، تم إعلان معايير للمدرسة الثانوية العليا تتضمن ضرورة تدريس سبع موضوعات، وهي: الرياضيات واللغة الألمانية والفرنسية والإنجليزية والبيولوجي والكيمياء والفيزياء. (OECD, 2011, 211)

دمج التكنولوجيا مع التعليم بألمانيا:

اهتمت ألمانيا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد أصبحت جزءاً أساسياً في الحياة اليومية في الاتصالات والتجارة والتعليم والعمل والترفيه والصناعة، وترجم ذلك في الحكومة الإلكترونية والتي يتم من خلالها تقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتولي الحكومة اهتماماً خاصاً بتوفير الخصوصية والسرية في تقديم هذه الخدمات. (Federal Office for Information Security, BSI, 2014)

ووضعت وزارة التعليم والبحث على المستوى القومي إستراتيجيات لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس، منها إستراتيجية Online-2000 IT in education - Offline، وتحرص ألمانيا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها عاملاً أساسياً في النمو الاقتصادي، وفي نهاية عام 2006، حددت الحكومة الفيدرالية الألمانية أهدافاً إستراتيجية وإجراءات أساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وترجمت في برنامج عمل يعرف (id2010)، وذلك في إطار "مجتمع المعرفة في ألمانيا"، ويتم تقديم تقرير مفصل عن مدى التقدم في البرنامج كل عام.

ويعتبر التعليم هو العنصر الناجح في تنمية مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالعلاقة متبادلة بينهم× فالتكنولوجيا تتطور من خلال التعليم، وفرص التعليم وأشكاله تتطور باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وقد حرصت ألمانيا على تحقيق ذلك من خلال إجراءات متعددة، منها زيادة عدد الطلاب الدارسين لمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد تم ذلك من خلال خفض عدد سنوات التعليم الأساسي في بعض الولايات ليتمكن الطلاب من

استكمال الدراسة في هذا المجال، أو تأجيل الخدمة العسكرية للمتقنين به، والتوسع في التخصصات المرتبطة بالتكنولوجيا في الجامعات التطبيقية، وتشجيع الفتيات على الالتحاق بهذه التخصصات. (E-SKILLS IN EUROPE, 2014, 3)

ولذلك فهناك إستراتيجيات على المستوى القومي ترتبط بجدول الأعمال الرقمي لأوروبا، وبأهداف الاتحاد الأوروبي 2020، Digital Agenda for Europe (DAE) and EU2020 goals، تتمثل في الإجراءات التدريبية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتضمين التكنولوجيا في المدارس، تشمل تنمية المهارات التكنولوجية ومحو الأمية الرقمية وتنفيذ المشروعات التكنولوجية في المدارس، وأيضًا مبادرات التعلم الإلكتروني في كافة المراحل التعليمية، ولا يقتصر ذلك على استخدام أجهزة الكمبيوتر، وإنما يصل إلى تعلم البرمجيات، ويتم استخدام وسائل الاتصال المجتمعية social media في عملية التعليم بالمرحلة الثانوية فقط، كما يتم تدريس التكنولوجيا كمقرر منفصل ضمن المقررات التعليمية، ويتم تدريب كل من المعلمين والطلاب على استخدام التكنولوجيا. (European (Schoolnet, 2012, 4)

وعلى الرغم من التنوع التعليمي في ألمانيا والناتج عن وجود وزارة خاصة للتعليم في كل ولاية من الست عشرة، وتشريعات تعليمية خاصة بها، إلا أن هناك إجماعًا عامًا على ضرورة دراسة التكنولوجيا وتنمية الجدارات الرقمية، ويتضح ذلك منذ عام 1898، فقد تم إصدار وثيقة موحدة خاصة بالموضوعات التي يجب تدريسها والمتعلقة بالتكنولوجيا في المدارس من قبل وزارات التعليم في الولايات المختلفة (KMK)، وتم تعديلها عام 2004، وتشمل النمذجة، والعلاقة التفاعلية بين الإنسان والكمبيوتر، والخصوصية والموثوقية، والهندسة المعمارية، والكفاءة، والقضايا المجتمعية، وعلوم الكمبيوتر ليست إلزامية ولكنها من متطلبات التخرج، وليست بديلة عن المقررات الإلزامية، في عام 2008، وضعت رابطة علوم الكمبيوتر (Gesellschaft für Informatik)

معايير للمرحلة الثانوية، وجاءت هذه المعايير نتيجة لجهد تعاوني لأكثر من 70 باحث وإداري ومعلم على مدى سنوات طويلة بين المتخصصين. (Schulte, (2011, 8-9

ويمكن استخلاص أهم النقاط التي تميز ألمانيا في التحول إلى مجتمع المعرفة فيما يأتي:

- ظهور البعد الأوروبي بقوة، والارتباط بإستراتيجياته، وقد يرجع هذا لدور ألمانيا المحوري في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، ويتضح ذلك في الإستراتيجيات على المستوى القومي المرتبطة بجدول الأعمال الرقمي لأوروبا، وبأهداف الاتحاد الأوروبي 2020. Digital Agenda for Europe (DAE) and EU2020 goals
- الحرص على تنمية الابتكار والشراكة مع الدول المختلفة، سواء في الاتحاد الأوروبي أو على مستوى العالم، وذلك للحفاظ على شعار "صنع في ألمانيا"، واقتصاد المعرفة، وتعزيز دورها في مجتمع المعرفة العالمي، وذلك من خلال عدة إستراتيجيات، مثل: "Info2000"، وإستراتيجية المستقبل الرقمي في ألمانيا. (ألمانيا الرقمية، 2015)
- اللامركزية في الإدارة، والاستقلالية في نظام التعليم، فهو من اختصاص وزارات التعليم والشئون الثقافية في كل ولاية (KMK).
- تنوع المناهج واختلافها بدرجة كبيرة إلا أن الجدير بالذكر أن هذا التنوع كان له أثر سلبي تمثل في الحصول على مراكز متوسطة في اختبارات البيزا، وأيضًا في عدم اعتراف بعض الولايات بالشهادات الممنوحة من ولايات أخرى، وجانب إيجابي تمثل في وجود تنافس بدرجة كبيرة بين الولايات الألمانية، وقد تم التغلب على ذلك بوضع المعايير المشتركة للمناهج على مستوى الولايات الألمانية.

- كفاءة المعلمين ونظام الإعداد الجيد، ومعظم المعلمين تم إعدادهم في الجامعات، وحاصلين على مؤهلات تربوية، ودرجة الماجستير، وإجراء البحوث لدراسة مشكلات التعليم.
- التكنولوجيا عنصر هام في التعليم والتحول إلى مجتمع المعرفة، فقد حرصت ألمانيا بالرغم من التنوع والاختلاف بين الولايات في مناهج التعليم على ضرورة دراسة التكنولوجيا وتنمية الجدارات الرقمية للطلاب، ووضعت وزارة التعليم والبحث على المستوى القومي إستراتيجيات لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس منها إستراتيجية -Online Offline – IT in education2000.
- الاهتمام بتعليم اللغات والرياضيات والعلوم كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- أهمية النظام المزدوج فهو يلعب دوراً محورياً وأساسياً في مجال التدريب والتعليم الألماني، فالدول الصناعية تحتاج هذا النوع من التعليم لتحافظ على مكانتها، فيتم من خلاله تنمية مهارات جديدة للطلاب، ومنها: وضع الخطط، وتحديد الأولويات، والعمل في فريق، وأيضاً بشكل مستقل، هذا من خلال الدراسة العملية بجانب الدراسة النظرية التي تمكن الطالب من الإلمام بالمعرف المختلفة وتنمية قدرته على التفكير التحليلي لحل المشكلات الواقعية في العمل، والاهتمام به كوسيلة للتنمية الصناعية وخفض معدل البطالة وتلبية مطالب سوق العمل.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل أساسي في تنمية الابتكار والتعرف على الأفكار الجديدة، ويتضح ذلك من الإستراتيجية العامة لتدويل العلوم والبحوث، وهذه الإستراتيجية هدفها التعاون بين المنظمات البحثية والعلمية بألمانيا لزيادة التبادل والتنسيق بينها لتكون أكثر تأثيراً في البيئة العالمية، وذلك من خلال التعرف على الأفكار الابتكارية واستثمارها.

1-3 دول البريكس **BRICS** ومجتمع المعرفة (الهند نموذجًا)

البريكس هو تحالف لخمس دول، وهذا تجميع للحروف الأولى للدول المكونة لهذا التحالف، وهي: البرازيل والهند وروسيا والصين وجنوب أفريقيا (BRICS) ، India, China , and South Africa, إلا أن البداية كانت مع أربع دول تعرف بالبريكس قبل انضمام جنوب أفريقيا لهذا التحالف، وقررت هذه الدول، والتي تتميز باقتصاد سريع النمو وزيادة في النفوذ الدولي، الوقوف صفاً واحداً والتعاون على الساحة العالمية، وظهر هذا التعاون رسمياً عندما اجتمع وزراء دول البريك في نوفمبر 2008، في ساو باولو في البرازيل، وأصدروا بياناً تفصيلياً بالتزامهم بالعمل معاً في ضوء الأزمة المالية العالمية، وفي نفس الشهر أعلن كل من الرئيس الروسي في ذلك الوقت ديمتري ميدفيديف، والرئيس البرازيلي أويس إيناسيولولا داس يلغا عقد أول قمة لدول البريكس، وقد كان يشير اختصار البريك (BIRC) إلى تجمع غير رسمي، وكان أول من أطلق عليه هذا الاسم هو الاقتصادي جولدمان ساكس، وجيم أونيل عام 2001، وتوقع زيادة حصة الدول الأربع من الناتج العالمي زيادة كبيرة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وسوف تفوق نمواً بعض أكبر الاقتصاديات في العالم، وفي السنوات التالية بدأ عقد اجتماعات متقطعة بين وزراء خارجية الدول الأربع، وفي عام 2006، وبالتحديد في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، اجتمع الوزراء للحوار حول كيفية سبل التعاون السياسي لدول البريك، وسرعان ما حدثت الأزمة المالية العالمية 2008، وضرب الركود أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الأوروبية، ظهرت البريك كإقتصاديات ناشئة اكتسبت ثقة العالم وتنافس بقوة الاقتصاديات المتقدمة بل وتهدها، وفي عام 2010، أصبحت تعرف بالبريكس عقب انضمام جنوب أفريقيا لهذا التحالف بعد دعوة رسمية وجهها رئيس الصين لجنوب أفريقيا، وتم عقد أكثر من مؤتمر دولي لدول البريكس بداية من عام 2009، للبريك ثم توالى المؤتمرات السنوية

للدريكس بعد انضمام جنوب أفريقيا، وبمثل تحالف البريكس مثلاً للجغرافيا السياسية، وهدفت لتحقيق الإصلاحات المؤسسية لتحول القوة العالمية، كما أكدت كخطوة أولى على ضرورة إصلاح المؤسسات الدولية وسياساتها، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومن أهم التطورات في عام 2013، اتفاق الدول بشأن إنشاء "بنك التنمية الجديد" يكون بمثابة البديل للبنك الدولي، وفي عام 2014 تم توقيع اتفاقية لإنشاء هذا البنك. What Are the BRICS, (2014)

يوضح ما سبق أن تحالف البريكس نشأ كشكل من أشكال التعاون الاقتصادي سرعان ما تحول إلى تحالف سياسي، حيث إن كلا منهما مرتبطاً بالآخر، فالسياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، بالإضافة إلى ذلك فهناك توجهات لتغيير ميزان القوى السياسية والاقتصادية في العالم حيث يجمع البريكس الاقتصاديات الناشئة في العالم، والتي اكتسبت الثقة على مدار الأعوام السابقة.

للهند أنها تعد سابع أكبر بلد في جنوب قارة آسيا من حيث المساحة، والثانية من حيث عدد السكان، وتعد من أقدم الحضارات في الشرق، ومن أشهر طرق التجارة التاريخية، وشبه القارة الهندية يوجد بها أربع ديانات كبرى، هم: الهندوكية، والبوذية، اليانية (ديانة هندية قديمة والسيخية)، بالإضافة إلى اليهودية والمسيحية والإسلام، وتعتبر الهند منطقة متنوعة الثقافة، حيث يوجد في الهند أكثر من 22 لغة مختلفة معترف بها من قبل الدستور، والآن اللغة الهندية هي اللغة الرسمية للبلاد، كما يسمح باستخدام اللغة الإنجليزية رسمياً وفقاً لإحدى مواد الدستور، وتتكون من سبعة أقاليم اتحادية وثمان وعشرين ولاية، وقد حققت تقدماً ملحوظاً في الستين عاماً الأخيرة في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية. (India at a Glance, India. gov.in, 2011) ووفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عام 2013، عن نهضة الجنوب من أن الهند تعيش زمن النهضة والتقدم في التنمية البشرية، والنمو القوي، والتوجه

نحو الحد من الفقر، وهي من البلاد النامية التي حققت تقدمًا وأبليت بلاءً حسنًا يمكن من خلاله أن يطلق عليها "نهضة الجنوب"، وقد استفادت من هذه النهضة الدول النامية الأخرى التي لم تحقق بعد تقدمًا، فالهند مثلًا توفر الأدوية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمعدات الطبية بأسعار أقل لبعض الدول الأفريقية. (تقرير التنمية البشرية، 2013، 15)

وينظرة متعمقة لجغرافية الهند، فهي شبه قارة مساحات شاسعة من الغابات والبحيرات وتضم غابات وصحراء كانت سببًا وعائقًا في الانتشار والتوسع في التعليم، وأصبح موجودًا في بعض الولايات والأقاليم فقط دون الأخرى، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر بحيث لا يقل وفقًا لأفضل التقديرات المعتدلة عن 35% من إجمالي عدد السكان، ومما يزيد أيضًا من حدة المشكلات ارتفاع معدلات الأمية. (عبد العال، 2001، 14)

والهند تمتلك رؤية خاصة منذ البداية، تتمثل في تحويلها إلى قوة عظمى في المعرفة، وبدأت في تحقيق هذه الرؤية من خلال تطوير التعليم، وهي تتميز بنظام سياسي ديمقراطي ومجتمع مفتوح، ورأس مال بشري يُعد من الأفضل عالميًا، بالإضافة إلى تركيزها على تنمية رأس المال البشري الذي يمتلك مهارات تعليمية جيدة تعتمد بالأساس على الرياضيات والتركيز على اللغة الإنجليزية لدى أبنائها في معظم أنحاء الهند، حيث تعتبر اللغة العالمية الأولى خاصة بعد الانتشار الهائل للإنترنت، كما أنشئت مراكز بحوث على غرار ما هو متبع في الدول الغربية المتقدمة، مثل: معهد الهند للتكنولوجيا الذي صنف ضمن أهم مراكز التميز على مستوى العالم، فهناك عدد كبير من الهنود العاملين في "وادي السيلكون" في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد قادت تكنولوجيا المعلومات الهند لأن تصبح أحد أهم الاقتصاديات العالمية في المعرفة، وأدى هذا إلى إقامة جسور تعاون بينها وبين كثير من الدول المتقدمة. (The World Bank, 2007, 29)

أ . الإستراتيجية الوطنية للهند للتحويل إلى مجتمع المعرفة:

الهند تعتبر مجتمعاً للمعرفة منذ القدم، وهي تضيف إليه النكهة الهندية المعاصرة، وذلك بدمج الأساس العلمي، وعلى الجانب الإنساني والتطلع إلى المستقبل مع الاستفادة بغزارة من مستودع الثقافة الهندية والمعرفة التقليدية مع نشر ثقافة البحث والابتكار، فالعبور إلى مجتمع المعرفة العالمي يحدث باستغلال الثروة الحضارية للمجتمع. (Jha, 2012, 7)

تم إنشاء الهيئة الوطنية للمعرفة National Knowledge Commission (NKC) عام 2005، وهي هيئة استشارية لرئيس الوزراء رفيعة المستوى، هدفها تحويل الهند إلى مجتمع المعرفة وقد أعدت توصيات عديدة لتحقيق ذلك على مدار سنوات عدة، وتعمل الحكومة الهندية المركزية وحكومات الولايات على تنفيذ هذه التوصيات بالتعاون مع كافة مؤسسات وهيئات المجتمع. (NKC, 2014)

ويعتبر عام 2010 بداية لمجهودات جديدة في الهند، فقد تم إنشاء الشبكة القومية للمعرفة (NKN) National Knowledge Network عام 2010، تحت رئاسة المستشار العلمي للحكومة الهندية، والهدف منها هو ربط جميع مؤسسات التعليم والبحث العلمي بشبكة اتصالات فائقة السرعة لتيسير تبادل المعرفة، وإجراء البحوث التعاونية، والقضاء على الفجوة المعرفية في البلاد، وهذا من شأنه المساهمة في تطور البلاد، وبناء مجتمع المعرفة، وتحفيز الأنشطة الاقتصادية على أساس المعرفة، وقد تم ربط أكثر من 1500 مؤسسة تعليمية بحثية خلال السنتين الماضيتين، وتغطي هذه الشبكة مجالات التربية والزراعة والصحة وخدمات الحكومة الإلكترونية. Ministry of Communications Information Technology, Government of India, (2012)

وتهدف هذه الشبكة القومية إلى بناء مؤسسات تعليمية وبحثية ذات جودة عالية، وتكوين مجموعة من المهنيين المدربين تدريباً عالياً، وتمكين العلماء

د/زهلة سيد تحويل المدرسة المصرية إلى بيئة لجدارات مجتمع المعرفة

والباحثين والطلاب من مختلف الخلفيات الثقافية والمناطق الجغرافية المختلفة على العمل بشكل متكامل للنهوض بالتنمية البشرية، وخاصةً في المناطق النائية، وتتمثل رؤية الشبكة القومية للمعرفة **National Knowledge Network (NKN)** في تطوير أنشطة البحث العلمي والابتكار في التخصصات المختلفة على المستوى المحلي والعالمي من خلال أنشطة تعاونية، وتبادل المشاورات، والمشاركة في المعرفة، وتبادل البيانات والمعلومات، وتقاسم الموارد للاستفادة من المعرفة بالشكل الأمثل، وبالتالي إنتاج معرفة جديدة ونشرها وهكذا، وقد ظهرت الفكرة لأول مرة من خلال المداولات بين مكتب المستشار العلمي للحكومة الهندية واللجنة القومية للمعرفة ومقدمي خدمات الاتصالات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، وتم إطلاق مبادرة الشبكة القومية للمعرفة. (National Knowledge Network, 2012).

كما تقدمت وزارة العلوم والتكنولوجيا The Department of Science & Technology (DST) "بمشروع قانون الابتكار الوطني 2008"، فالابتكار المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي السليم وبناء القدرة التنافسية الوطنية في القرن الحادي والعشرين، وأعلن رسمياً عام 2010، بداية "عقد الابتكار في الهند" القائم على التكنولوجيا كأساس لقيادة الابتكار وتنمية القدرات في مجال البحث العلمي وإنتاج المعرفة، والهدف الأساسي لهذا القانون هو تسهيل الشراكة بين القطاع الحكومي الرسمي والقطاع الخاص لدعم وتشجيع مبادرات قائمة على الابتكار. (Krishna,2011,1)

ب. الهند وتحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة وفقاً لحدود الدراسة: (الإدارة المدرسية، المعلمون، المنهج القومي، دمج التكنولوجيا في التعليم):

نظام التعليم في الهند جذوره موروثه عن التعليم البريطاني ومنذ الحصول على الاستقلال عام 1947، وهذا النظام التعليمي قائم على توفير الفرص

التعليمية من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة، إلا أنه يتوفر لنخبة وأقلية داخل المجتمع الهندي، بالرغم من تأكيد الدستور الهندي الصادر عام 1950، يسعى لتحقيق المساواة الاجتماعية في التعليم دون تمييز على أساس الدين، أو الطبقة الاجتماعية، أو الجنس، أو العرق، ولمنع هذا التمييز نصت القوانين على إتاحة الفرص للمواطنين الهنود دخول مؤسسات التعليم قبل الجامعي مجانًا.

كما أكدت اللجنة القومية للتعليم National education Commission(NEC) على تبني السياسة التعليمية لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة، والذي يقضي بقبول جميع الأطفال في سن التعليم الإلزامي في المدارس الهندية. (Know India, 2008)

حدد الدستور الهندي التعليم باعتباره أحد الحقوق الأساسية لأبناء الشعب، ويشارك في تمويله القطاع العام والخاص، والرقابة عليه تتم في مستوى الحكومة المركزية وحكومة الولاية، ونظام التعليم الهندي يتكون من عدة مستويات، هي: ما قبل التعليم الابتدائي (رياض الأطفال)، ويهدف إلى تلبية احتياجات الأطفال من المرح والحرية، الاختيار، والحب والحنان والانتماء، وذلك لتشكيل الاحتياجات الأساسية للتنمية السليمة والتعلم مدى الحياة، التعليم الابتدائي يتكون من خمس مستويات، وتبدأ من سن 6 سنوات وحتى الحادية عشرة، التعليم المتوسط يبدأ من الصف السادس إلى الثامن، والتعليم الثانوي من المستوى التاسع حتى الثاني عشر، ومستوى التعليم الجامعي يبدأ بعد الانتهاء من التعليم المدرسي، وينقسم إلى مستويين (المرحلة الجامعية الأولى، ومرحلة الدراسات العليا)، وبالنسبة للتعليم الأساسي في الهند فقد كفل الدستور الحق في التعليم لكل الأطفال بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، وفي عام 2009، تم تعديل الدستور وصدر قانون Right to Education Act(RTE), 2009 ليصبح حلم المجانية حقيقة وواقعًا للهنود، ونصت التعديلات على توفير التعليم الابتدائي المجاني للأطفال من

عمر 6 . 14 عامًا، وأيضاً إلزام الوالدين أو الأوصياء عليهم بإرسالهم إلى المدرسة، وقد نص على ضرورة تقديم تعليم عال الجودة لجميع الأطفال في الفئة العمرية من 6 . 14 عامًا، وأن يتم التعليم من خلال الاستكشاف وبناء القدرات المختلفة لأقصى حد، وتنمية الإبداع والابتكار من خلال الحرية في التعبير عن الأفكار، ولتحقيق ذلك يجب أن يتم إعداد المعلم إعداداً يتناسب مع هذا التطوير ومع مجتمع المعرفة، فهو المسئول عن تطبيق (RTE)، والضامن لنجاحه خاصة في البيئة المعقدة المتغيرة باستمرار، وتزداد تعقيداً بوجود أطفال من خلفيات ثقافية متعددة. (Kaushal, 2012, 43-45)

وبالنسبة لسياسات التعليم التي تسهم في التحول إلى مجتمع المعرفة فقد تم تطويرها من خلال المشاورات الدائمة بين الحكومة المركزية واللجان المشكلة من حكومات الولايات المختلفة، وذلك بهدف تطوير التعليم بصفة مستمرة حيث ينظر إليه باعتباره الأداة الأساسية لتطوير الأمة.

الإدارة المدرسية والرقابة على التعليم بالهند:

الإدارة التعليمية في الهند في القرن الحادي والعشرين أصبحت أكثر ارتباطاً بالتغيرات التي تحدث في المجتمع الهندي والبيئة العالمية، وما فيها من توجهات نحو التخصصية وتحرير التعليم، فكان لابد من البحث عن أساليب غير تقليدية تتماشى مع هذه التغيرات وتبتعد عن الطرق التقليدية وتتسم بالكفاءة المهنية، ولذلك كثير من الجامعات اتجهت لإدراج إدارة التعليم كأحد التخصصات المهمة بعد أن كانت الإدارة تقتصر على الأعمال وإدارة الموارد البشرية وإدارة الأعمال الدولية وغيرها من المجالات بعيدة عن التعليم. (Dash, Kumar & 2011, 17)

والإدارة المدرسية في الهند تنفيذية، فيتم وضع السياسات والتشريعات على مستوى الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، ويتضمن دور مديري المدارس تنفيذ هذه القرارات إلا أن دورهم محوري داخل المدرسة، ويتوقف نجاح المدرسة وتميزها بشكل كبير على الإدارة وما يوفره المديرين من فرص للتنمية

المهنية لمعلميهم وما يتم تطبيقه من أنشطة مدرسية تؤثر بشكل كبير على فعالية وكفاءة التدريس، ويتم اختيارهم وتعيينهم بالأقدمية وذلك يكسبهم الخبرة، وقد زادت أعباء من يتولى إدارة المدرسة في الهند بعد صدور قانون التعليم Right To Education (RTE) Act 2009، حيث أصبح مطالبًا أكثر من ذي قبل بتقديم تعليم جيد وفعال، وبعض المدارس تعاني من قلة الموارد مما يؤثر سلبيًا على العملية التعليمية، وقد خصص (National Council of Educational Research and Training (NCERT برامج تدريبية لمساعدة مديري المدارس على القيام بأدوارهم في ظل هذا القانون بنجاح، وهذه البرامج تتضمن جوانب متعددة منها ما يتعلق بالنواحي المالية والمهارات القيادية والموارد البشرية والتخطيط الإستراتيجي على مستوى المدرسة وأيضًا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدرسة، وكيفية الاستفادة منها في التواصل مع كل أعضاء المجتمع المدرسي وأولياء الأمور والمجتمع الخارجي. (NCERT, Ensuring Inclusion - Role of Principals with reference to RTE, 2013, 1-4)

المعلمون في الهند: (إعداد المعلم وتنقيفه لمجتمع المعرفة بالهند)
المعلم عنصر أساسي في التحول نحو مجتمع المعرفة في الهند، وقديمًا كانت مهنة التعليم لها مكانة اجتماعية متميزة واحترامًا، إلا أنه مع تغير الزمن تغير هذا الأسلوب أيضًا في الهند، ومن الضروري استعادتها لتحقيق التوجه نحو المعرفة، وتأتي أهمية المعلم من أنه يتعامل مع البشر سواء كانوا طلابًا أو أولياء أمور أو مدراء أو زملاء، فهي مهنة معقدة للغاية تتطلب إعدادًا متميزًا، وقد بذلت الهند جهودًا مركزة لتعديل وتحديث مناهج إعداد المعلم لتناسب مع متطلبات مجتمع المعرفة، وغرس مزيد من الكفاءة المهنية والالتزام نحو المهنة، والاهتمام المستمر بالتدريب أثناء الخدمة لتطوير قدراتهم باستمرار، ومما يجدر ذكره أن الهند تحرص على أن يرتبط إصلاح مناهج إعداد المعلم مع تطوير المناهج المدرسية، ويقترن بالإصلاح المدرسي ككل،

وإذا تم تغيير في التعليم المدرسي تتبعه جهود لاحقه لتطوير إعداد المعلم لتتناسب مع الإصلاح المدرسي ككل. (Pandey, 2010, 5)، وقد تم وضع إطار عمل لمناهج إعداد المعلم بالهند يتضمن جوانب متعددة منها ما يأتي:

- ملائمة المنهج لاحتياجات الأطفال الشخصية والاجتماعية وتطلعات الشعب وفكر الأمة.
- المرونة وكسر الحواجز بين برامج إعداد المعلمين والحكومة، وأيضاً بين التخصصات المختلفة مع التأكيد على التعليم المستمر.
- اتباع النهج التكاملية الشامل في الإعداد، ويتم ذلك بين النظرية والممارسة، والجوانب المختلفة المرتبطة بالأطفال، مثل الخدمات الصحية والترفيهية والخدمات الاجتماعية، فالمعلم يجب أن يلم بكثير من الجوانب لنجاح عملية التعليم.
- يجب التعامل مع المعلمين على أنهم يمارسون مهاماً متنوعة داخل الفصول تتعدى المادة الدراسية، وأيضاً خارج الفصول الدراسية.
- إصلاح التربية العملية لتصبح محاكاة وصورة مصغرة للفصول الدراسية الفعلية.
- نظام التقويم يجب أن يكون شاملاً ويحدد من هو أكثر كفاءة في الأداء التدريسي. (NCERT,2009,4-12)

وما سبق يوضح وجود نظرة تكاملية في تطوير إعداد المعلم فهو يرتبط بتطوير المناهج في المراحل المختلفة، وأيضاً النظري والعملية، كما ينظر إلى التربية العملية باعتبارها محاكاة للفصول الدراسية الواقعية، وهذا يؤكد على أهميتها في الإعداد، كما يتضح أن المعلم دوره لا يقتصر على التعليم داخل الفصول فقط، فأدواره ممتدة ومتنوعة داخل البيئة المدرسية قدوة يقتضي بها الطلاب.

إطار عمل المنهج القومي بالهند والتحول لمجتمع المعرفة:

تقع مسئولية تطوير المناهج في الهند بين الحكومة (المركزية)، وحكومات الولايات (اللامركزية)، والحكومة المركزية تقوم بصياغة الخطوط الرئيسية والمبادئ التوجيهية للعمل والمحتوى في كل مرحلة تعليمية، وهذه الخطوط العريضة يضعها المجلس الوطني للبحوث التربوية والتدريب. National Council of Educational Research and Training (NCERT) (NCERT, 2001, 77)

كما حدد المجلس القومي للبحوث التربوية والتدريب (NCERT)، إطار عمل للمنهج القومي 2005 National Curriculum Framework (NCF) تضمن معايير سياسية واقتصادية وتعليمية يجب أن يراعيها المنهج القومي، ومنها: الارتباط بالتراث الثقافي الهندي ليتعرف عليه الطلاب وينمي هويتهم الثقافية في ظل اجتياح العولمة، نقل بعض مبادئ الدستور للأطفال وخاصة ما يتعلق بالحقوق والواجبات، ونظرًا لتآكل القيم يجب أن تعمل المناهج على غرس القيم الأخلاقية والاجتماعية، وبجانب الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع الهندي لابد وأن تتضمن المناهج البعد العالمي لتطوير التفاهم الدولي واحترام الثقافات المختلفة، وحماية البيئة والحفاظ عليها والحد من التلوث من أهم موضوعات المنهج، ونظرًا للزيادة السكانية في البلاد فلا بد من أن تتضمن المناهج التربية السكانية لإعداد الطفل للحياة. (NCERT, 2001, 78)

وتمثل اللغات المتعددة في الهند تحديًا كبيرًا في المنهج، وفي الوقت نفسه فهي مصدر للتنوع يثري المجتمع، فهناك خمس عائلات لغوية للغات في الهند، وهذا غير موجود في أي دولة من دول العالم وعملية بالغة التعقيد، وبالتالي تولي المناهج اهتمامًا خاصًا بتعليم اللغات، وهناك بعض الموضوعات التي يمكن التعامل معها بسهولة وخاصة تعليم العلوم والرياضيات، حيث يعتمد بشكل كبير على مصطلحات علمية لا تقبل التأويل،

وأيضًا هناك اهتمام باللغة الإنجليزية فهي لغة عالمية ولغة الإنترنت.
(NCERT, 2005, 36)

وقد نص قانون الحق في التعليم (Right To Education (RTE) Act الصادر عام 2009، والذي طبق في 2010، على ضرورة تطوير المناهج بما يتفق مع ما نص عليه الدستور، وهو تحقيق التنمية الشاملة للأطفال، وأن يكون ذلك عن طريق الاستكشاف وتطوير القدرات العقلية والجسمية إلى أقصى حد من خلال الأنشطة، مع منح الطفل الحق في التعبير عن آرائه وأفكاره بحرية في جو يسوده الاحترام، وأن يتم التقويم بشكل مستمر.
(Ministry of Human Resource Development, 2014, 1)

وأثرت الثقافة الهندية باعتبارها أساس لكل شيء وفي إطار ذلك واعتمادًا عليها، تم ابتكار طرق لتدريس الرياضيات تعتمد على (الرقص أو الحركة) باعتباره مكونًا أساسيًا للفن الهندي، بل ويتم استخدامه في مادة جافة، وذلك لجذب انتباه الأطفال، وتعليمهم أكثر الأشياء صعوبة، مثل: المعادلات الرياضية، وكسر الروتين المصاحب لدراسة الرياضيات، وهذه الحركات يمكن استخدامها في العروض التقديمية لشرح الرسوم البيانية وتحليل الأرقام، فمثلًا تتحرك المكعبات باللون الأسود بشكل معين، بينما التي باللون الأحمر حركة أخرى، (فيما يسمى بالرسوم والمخططات الراقصة)... وهكذا، ويؤدي هذا النوع من طرق التدريس إلى سرعة التقاط الطلاب للمعرفة، ويزيد من ارتباطه بثقافة المجتمع، ويرتبط ذلك بإبداع كل معلم ومخيلته. (Dance, Factors, Dance, 2014)

ويمكن استخلاص أهم النقاط التي تميز الهند في مجتمع المعرفة فيما يأتي:

- تبني إستراتيجية متكاملة للتحويل إلى مجتمع واقتصاد المعرفة بحلول عام 2020، قائمة على الإمكانيات البشرية، مع إضافة النكهة الهندية المعاصرة وذلك بدمج الأساس العلمي وعلى الجانب الإنساني والتطلع

- إلى المستقبل مع الاستفادة بغزارة من مستودع الثقافة الهندية والمعرفة التقليدية مع نشر ثقافة البحث والابتكار .
- إنشاء الهيئة الوطنية للمعرفة National Knowledge Commission (NKC) لتحويل الهند إلى مجتمع المعرفة، والشبكة القومية للمعرفة (NKN) National Knowledge Network، وتعمل الحكومة الهندية المركزية وحكومات الولايات على تنفيذ هذه التوصيات بالتعاون مع كافة مؤسسات وهيئات المجتمع.
 - تشجيع الابتكار "قانون الابتكار الوطني 2008" روح المبادرة ومواجهة متطلبات النمو الاقتصادي، من خلال توفير تعليم جيد للجميع بغض النظر عن التنوع العرقي أو المستويات الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لقانون التعليم لسنة 2009, Right to Education Act (RTE)، وذلك لبناء مجتمع يستوعب الجميع ويتيح الاستفادة من الخبرات والإسراع في مسيرة التنمية في البلاد، والتعرف على الأفكار المبتكرة لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية.
 - تطبيق الأنظمة الأساسية للحكومة الإلكترونية لتعزيز كفاءة الخدمات للمواطنين والقضاء على الفساد والرشوة، فالتكنولوجيا توفر بيئة تتسم بالشفافية والمحاسبية والكفاءة.
 - الاهتمام بتعليم اللغة الإنجليزية بوصفها عاملاً مهماً في الحصول على فرص التعليم والتوظيف والترقي الاجتماعي، وخاصة وأنها اللغة العالمية الأولى مما يتيح التواصل عالمياً، على أن يتم ذلك جنباً إلى جنب مع تعليم اللغة الأم.
 - المعلم عنصر أساسي في التحول نحو مجتمع المعرفة في الهند، وهناك نظرة تكاملية في تطوير إعداد المعلم، فهو يرتبط بتطوير المناهج في المراحل المختلفة، وأيضاً النظري والعملي، كما ينظر إلى التربية العملية باعتبارها محاكاة للفصول الدراسية الواقعية.

• إطار عمل للمنهج القومي National Curriculum Framework 2005 (NCF) تضمن معايير سياسية واقتصادية وتعليمية، مثل: الارتباط بالتراث الثقافي الهندي للحفاظ على هويتهم الثقافية في ظل اجتياح العولمة، والتركيز على القيم الأخلاقية والاجتماعية والبعد العالمي لتطوير التفاهم الدولي، واحترام الثقافات المختلفة، وحماية البيئة، والحفاظ عليها والحد من التلوث، من أهم موضوعات المنهج، وأيضًا التربية السكانية.

ثانيا: الجهود المصرية للتحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة.

تتمتع مصر بموقع جغرافي مميز مكنها من لعب دور مهم في صياغة السياسات الإقليمية والدولية في فترات الحرب والسلام، ومنحها مكانة متفردة بملتها الأسيوي والأفريقي، وجعلها من اللاعبين الكبار بمنطقة الشرق الأوسط منذ عقود طويلة، وتقع مصر في موقع القلب من العالم؛ فهي نقطة تلاق قارات العالم القديم: أفريقيا، وآسيا، وأوروبا. كما تطل على بحرين هما: البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط. وتشرف على خليجين هما: خليج السويس، وخليج العقبة. وعلى أرضها تجري قناة السويس أحد الممرات المائية الدولية، كما يتدفق عبرها نهر النيل الذي يمثل شريان الحياة لمصر، ويحظى بمكانة كبيرة في وجدان الشعب المصري. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2014)

الجهود المصرية للتحويل إلى مجتمع المعرفة:

لم تكن مصر بعيدة عن التحولات العالمية نحو مجتمع المعرفة، وبدأت في تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية؛ حيث يعتبر تحديث الدولة المصرية وتدعيمها بأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أحد الوسائل الرئيسية للاستمرار في برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ولا شك أن هذا التطوير سينعكس بشكل إيجابي على المواطنين والمستثمرين وشركات قطاع الأعمال التي تتعامل مع الجهات الحكومية حيث تهدف عملية

التطوير بشكل رئيسي إلى تقديم الخدمات الحكومية للمواطن في زمن قياسي، وبأقل جهد ممكن، وبمستويات الكفاءة العالمية. (بوابة الحكومة المصرية، 2014)

وفي إطار التحول الديمقراطي تبنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إستراتيجية 2012/2017 "المجتمع المصري الرقمي في ظل اقتصاد المعرفة"، وذلك لدعم حقوق "المواطنة الرقمية"، وتحددت رؤيتها في (نحو مواطنة رقمية عادلة، واقتصاد معرفي متطور في ظل التحول الديمقراطي)، ووضعت أربعة أهداف رئيسية لهذه الإستراتيجية، وهي: دعم التحول الديمقراطي، وتعزيز المواطنة الرقمية ومجتمع المعلومات، ودعم التنمية المستدامة، وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تنمية اقتصاد المعرفة. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2012، 8-9).

أ- مصر وتحويل المدرسة الى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة ويتضمن أربعة محاور وفقاً لحدود الدراسة وهي: (الإدارة المدرسية، المعلمون، المنهج القومي، التكنولوجيا والتعليم عن بعد):

لقد نص دستور 2014 في المادة رقم (19) على أن "التعليم حق لكل مواطن، وهدفه بناء الشخصية المصرية، وتأسيس المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب، وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية"، وهو إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية وفقاً للقانون، وتلتزم الدولة بتوفير نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، وتتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتشرف الدولة عليه؛ لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية". (دستور جمهورية مصر العربية، 2014)، ويعتبر النظام التعليمي المصري نظاماً

مركزياً يخضع لسيطرة الحكومة المركزية في القاهرة، وهناك عدة مؤسسات بمصر مسئولة عن إدارة العملية التعليمية كما يأتي: (الهيئة العامة للاستعلامات، 2014)

وبالنظر إلى جهود وزارة التربية والتعليم في تحسين البيئة المدرسية والتحول إلى مجتمع المعرفة يتضح ما يأتي:
الإدارة المدرسية:

حرصت وزارة التربية والتعليم على التوجه نحو اللامركزية، وإعطاء مزيد من الاستقلالية للمدارس، فقد صدر القرار الوزاري رقم (334) لسنة 2006 بشأن مجالس الأمناء في المدارس، والذي يحدد أدوار ومسئوليات المجالس، ومديري المدارس، وسلطاتهم الإدارية والمالية، وطرق تفعيل المشاركة المجتمعية على مستوى المدرسة، وكذلك إنشاء لجان تنسيق على مستوى المديرية والإدارات.

وظهر هذا بوضوح في الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر والتي انتهت في عام 2012، وركز برنامج التأصيل المؤسسي للامركزية على زيادة صلاحيات المدرسة مالياً وإدارياً وتربوياً في صناعة القرار، وتوسيع المشاركة المجتمعية، ونقل الصلاحيات الإدارية إلى مستوى الإدارة، وتطوير دور المديرية، وتطوير دور الوزارة كمراقب وواضع للسياسات والمعايير. (الخطة الإستراتيجية، 2007، 166-168)، كما ركزت الخطة في أحد برامج الإصلاح المتمركز على المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوي وفي إطار هذا التوجه تم تنفيذ عدة مبادرات منها: "مشروع المدرسة الجديدة" تم تنفيذه ف100 مدرسة موزعة على ثلاث محافظات (الفيوم، والمنيا، وبني سويف)، وذلك بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومشروع "تعميم التعلم النشط" والذي ينفذ في 90 مدرسة في ثلاث محافظات (سوهاج، وقنا، وأسيوط) بالتعاون مع اليونيسيف، و"برنامج تطوير التعليم"

الذي بدأ تنفيذه في 30 مدرسة في سبع محافظات بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. (الخطة الاستراتيجية، 2007، 133-134) ويعتبر ما سبق خطوات نحو تطبيق اللامركزية؛ وليصبح المناخ مهياً لتطبيقها في كل مدارس مصر، وتضمن ذلك تنمية قدرات مديري المدارس، وبناء مهاراتهم القيادية في إدارة الموارد البشرية.

المعلمون ومجتمع المعرفة:

نصت المادة رقم (22) من دستور 2014 لجمهورية مصر العربية على أن "المعلمون، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونهم، هم الركيزة الأساسية للتعليم، وتكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم، وتحقيق أهدافه". (دستور جمهورية مصر العربية، 2014)، ويتم الإعداد في كليات التربية، وهناك اهتمام بالتنمية المهنية تتمثل في عقد البرامج الدورية بصفة مستمرة، كما تم إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين، ورؤيتها تحددت في ضمان مهنية المعلمين والقيادات التربوية في ضوء المعايير القومية والعالمية، وبما يجعل الأكاديمية نموذجاً يحتذى به في المنطقة الإقليمية، وبما يمكنها من القيام بدورها في تقديم الدعم الفني والاستشاري للكيانات والمؤسسات المحلية، والإقليمية، والدولية ذات الصلة. (الأكاديمية المهنية للمعلمين، 2014)

المنهج ومجتمع المعرفة:

هناك جهود تبذل باستمرار لتطوير مناهج التعليم قبل الجامعي، وذلك في ضوء توصيات المؤتمرات القومية لتطوير التعليم، كما تم دمج العديد من المفاهيم والقضايا المعاصرة في المناهج منها (حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، ومنع التمييز، والتربية من أجل المواطنة، غيرها)، كما تم تطوير مناهج العلوم والرياضيات للصف الثالث الإعدادي، وحرصت الوزارة على الاشتراك في المسابقة العالمية للرياضيات والعلوم المعروفة Trends in International Mathematics & Science Study (TIMSS)، وتم توزيع مناهج

الصفين الرابع والخامس على ثلاث سنوات بعد إعادة الصف السادس الابتدائي، كما وضعت خطة شاملة لتطوير التعليم بدمج واستخدام التكنولوجيا في المناهج الدراسية، وذلك بنشر الأجهزة والمعدات اللازمة لقاءات الأوساط المتعددة، ومناهل المعرفة والعلوم المتطورة. (عبد الحليم، 2010، 32-34)

كما تم استحداث مواد دراسية جديدة وهي: مادة التكنولوجيا لتنمية التفكير؛ والتي تهدف إلى تنمية القدرات، والإبداع، حل المشكلات، مع تضمين المنهج للأنشطة المصاحبة؛ باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات المنهج، واللغة الانجليزية بدءاً من الصف الأول الابتدائي؛ باعتبارها لغة عالمية يجب تعلمها منذ سن مبكر. (وزارة التربية والتعليم، 2009)

وفي ظل التحولات الاجتماعية التي تشهدها جمهورية مصر العربية منذ ثورة 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 بدأت الوزارة في تضمين المناهج للممارسات الديمقراطية، وإرساء قواعدها في المناهج على أسس من الشفافية، والنزاهة، والعدالة، وزيادة البعد الاجتماعي والأخلاقي في المنهج، وتدعيم القيم الايجابية نحو العمل، والإبداع، والاجتهاد، واحترام الغير. (مركز تطوير المناهج، 2012، 5)

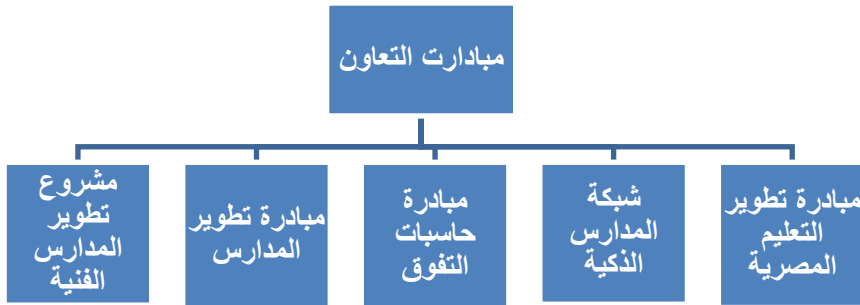
دمج التكنولوجيا في التعليم:

تمشياً مع الاعتماد على التكنولوجيا في تيسير الوصول إلى المعلومات جاءت رسالة وزارة التربية والتعليم لإنشاء البوابة الإلكترونية لتطوير البنية الأساسية المعلوماتية، وترسيخ دعائم تكنولوجيا المعلومات، وزيادة الوعي التكنولوجي، والمساهمة في تقليل الفجوة الرقمية بمؤسسات وزارة التربية والتعليم؛ بما يتماشى مع إستراتيجية تطوير التعليم بجمهورية مصر العربية، وتكنولوجيا المعلومات بوزارة التربية والتعليم تهدف لتطبيق أحدث وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ لتحقيق انسيابية انتقال المعلومات بين مكونات الوزارة؛ لدعم اتخاذ القرار، وذلك من خلال تطوير البنية التحتية لنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير برامج وأنظمة معلومات ملائمة

يمكن تطبيقها، وإدارتها، واستخدامها بفاعلية وكفاءة؛ لدعم عمليتي التعلم والتعليم، والبحث العلمي، وتحسين جودة الخدمات المعلوماتية المقدمة لمكونات الوزارة والمجتمع الخارجي، وزيادة الوعي التكنولوجي للمساهمة في تنمية المجتمع، وتلتزم بشؤون تكنولوجيا المعلومات من خلال تحقيقها لرؤيتها بالثقافة العربية والإسلامية، ومبادئ حقوق الإنسان التي تشمل على المسؤولية، والالتزام بحكم القانون، والشفافية، والتسامح، والعدالة والمساواة، والمشاركة مع أصحاب المصلحة. (وزارة التربية والتعليم، 2014)

وهناك عدة مبادرات تم تنفيذها في إطار التعاون بين وزارتي التربية والتعليم والاتصالات، حيث تسعى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى تطوير قدرات الموارد البشرية لدعم الاقتصاد الوطني، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية في مختلف القطاعات؛ مما يسهم في خلق فرص عمل للخريجين، ورفع قيمة المعرفة والإبداع، وتشجيع التخصص واكتساب المهارات في مختلف مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال برامج معتمدة دولياً، وتجهيز أجيال المستقبل لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات؛ مما يؤدي إلى تعزيز التنمية الوطنية والإنتاج، والقدرة التنافسية. وفي هذا الإطار تم تنفيذ عدة مبادرات بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ للتحويل إلى مجتمع المعرفة، ويمكن توضيحها في الشكل التالي:

شكل رقم (4) يوضح مبادرات بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتحويل إلى مجتمع المعرفة



الشكل من تصميم الباحثة

يوضح الشكل السابق المبادرات التي تمت بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتطوير التعليم المصري، وهي مبادرات متنوعة، وتهدف إلى تحسين البيئة المدرسية بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فبعضها يركز على التعليم الفني، وبعضها يهدف إلى نشر التكنولوجيا، أو تأهيل المعلمين على تعلم علوم الحاسب، وتحسين أساليب التعليم والتعلم باستخدام الحاسب، وأيضاً لتفعيل الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2014)

وبالرغم من الجهود السابقة والتي تسهم في تحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه المدارس المصرية فيما يتعلق بتحقيق ذلك منها:

- غياب الطابع القومي للتعليم، وجزئية الإصلاحات التعليمية نتيجة لغياب سياسة تعليمية واضحة ومحددة، مما يترتب عليه وجود خلل في العملية التعليمية. (عبد الحليم، 2010، 23).
- تعاني الإدارة المدرسية من مشكلات أوضحتها دراسات عديدة ومنها: ازدواجية في المسؤوليات المحددة للناظر، والمدير، والموجه. وأن المركزية الشديدة أدت إلى إضعاف شخصية المدرسة، وقتل روح

الابتكار بين (المديرين/المعلمين)، وذلك بسبب غياب الاستقلالية، والغموض الذي يشوب عملية اتخاذ القرار (عامر، 2006، 110-111)، وافتقار العديد من مديري المدارس إلى القدرة الإدارية، فبعضهم تم إقصاؤه لارتكابهم أخطاء تحولوا بسببها إلى وظائف إدارية تحت وهم أن من لا يصلح للتعليم يصلح لإدارته (عامر، 2007، 201)، وتجاهل استقلالية المدرسة باعتبارها الوحدة الأساسية في تنظيم التعليم، وأنها هي المسؤولة عن تحسين الأداء. ولكن يُنظر إليها على أنها الوعاء التنفيذي للقرارات الوزارية الصادرة عن الإدارة الوسطى، بالإضافة إلى المركزية الشديدة داخل المنظمة التعليمية، وعدم تفويض السلطة، والبيروقراطية، وتباين الإجراءات، وضعف نظم المعلومات وتبادلها داخل المدرسة، وتداخل الاختصاصات (قرني، 2008، 80-81)، وضعف قنوات الاتصال الأفقي والرأسي في المدرسة الثانوية، وعدم وجود اتصال تفاعلي؛ مما يؤثر على المشاركة والتخطيط التشاركي، والافتقار إلى وجود رؤية تربوية واضحة ومعلنة للجميع، وضعف استثمار الموارد البشرية والمادية المتاحة، والافتقار إلى أسس موضوعية للترقية والنمو المهني، والاعتماد على المؤهل وسنوات الخبرة بغض النظر عن الكفايات المرتبطة بالعمل، والتميز في الأداء (غنيم، 2012، 10-11)، هذا إضافة إلى قصور أداء القيادات الإدارية بمؤسسات التعليم قبل الجامعي؛ فهي تقتصر إلى القيادات التربوية والإدارية المؤهلة على مستوى المدرسة، وبالتالي فهناك افتقاد لنظام جيد لإدارة الموارد البشرية، بالإضافة إلى هدر المعلمين الأكفاء من المدارس نتيجة لانقائهم العشوائي إلى الوظائف الإدارية، والتضارب في مستويات واختصاصات الإدارة المدرسية؛ مما يؤثر على الأداء المدرسي (محمد، 2011، 10-11).

- بالنسبة للمعلم فالتركيز الأساسي له يقتصر على الانتهاء من المقررات الدراسية، وبالتالي لا يوجد اهتمام كافي بتأثير المعلم على طلابه أو زملائه خاصة عند افتقاد المناخ المدرسي للديمقراطية، بالإضافة إلى أن بعض المعلمين يهملون الحوار مع طلابهم؛ وبالتالي لا تتاح الفرصة للطلاب ليكونوا أكثر ارتباطاً بهم؛ مما يؤدي إلى افتقار التأثير عليهم (حسانين، 2009، 162)، وضعف برامج التدريب؛ حيث لا تؤخذ بعين الاعتبار الاحتياجات التدريبية للمعلمين، وبالتالي فإن نتائجها محدودة، كما أن معظم وحدات التدريب الموجودة بالمدارس والتي أنشئت كخطوة نحو اللامركزية تتسم بالصورية بما نفذته هذه الوحدات، وغالباً يتم ذلك لعدم توافر الإمكانيات المادية والبشرية في المدارس، وأيضاً عدم توافر الأماكن التي تسمح بتنفيذ برامج التدريب، وهذا من شأنه التأثير السلبي على النمو المهني للمعلم، بالإضافة إلى ذلك فقد أوضحت هذه الدراسة أن قلة عدد الاجتماعات المدرسية بين المديرين والمعلمين، وسيطرة النواحي الإدارية عليها حال انعقادها يؤدي إلى إهمال النمو المهني، وأيضاً ضيق الوقت لدى الموجهين، وكثرة أعباءهم يحول دون الاتصال الفعال بالمعلمين (شهاب، 2006، 3-4)، ووجود مشكلات تتعلق بالأكاديمية المهنية للمعلمين بأنها تعاني من نقص القيادات التربوية ذات القدرة على تنفيذ برامج الإصلاح، والاعتماد على بعض المدرسين غير المتخصصين في التدريب، والاعتماد على حقائب تدريبية جاهزة لاستثمارها في تدريبات أخرى؛ مما أسفر عن عدم توافق محتوى المادة التدريبية مع ما يعيشه المعلم من مشكلات في الواقع المصري، وأيضاً قلة وجود البرامج الداعمة في مجال التنمية المهنية للمعلمين مما يهدد الكثيرين منهم بعدم الحصول على الترقيات، وهذا هدف أساسي لإنشاء الأكاديمية (حسين، 2012، 49)، وغياب ثقافة التمكين لدى القادة الإداريين، وتجاهل تحديد الاحتياجات التدريبية عند تصميم برامج النمو

- المهني للمعلمين مما يؤثر على جدواها وحفزهم على التطوير(عبد الغفار، 2010، 122).
- فيما يتعلق بالمناهج فهناك شكوى مستمرة من الحشو والتكرار من الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين، كما صاحب تطبيق المواد الجديدة (التكنولوجيا، واللغة الانجليزية) خلل واضح أثناء التنفيذ في الواقع، وإهمال موضوعات مهمة مثل التربية السكانية وخاصة أن مصر تعاني من الزيادة السكانية.
 - وبالنسبة للتكنولوجيا فعلى الرغم من المبادرات لنشر التكنولوجيا إلا أن هناك الكثير من المدارس المصرية تعاني من عدم وجود التجهيزات الأساسية وليس التكنولوجية فقط، فأغلب المدارس لا يوجد بها أفنية أو حدائق أو ملاعب، وهناك نقص في التجهيزات والأثاث، مع رداءة المباني وسوء حالتها. (شهاب، 2013، 267)، وقد يرجع ذلك إلى عوامل متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية،
 - التركيز على التعاون مع وزارة الاتصالات فقط وإهمال دور الوزارات الأخرى كالسكان، والثقافة، والأوقاف، ويدل هذا على النظرة السطحية للتحويل لمجتمع المعرفة واقتصارها على التكنولوجيا باعتبارها القادرة على التحويل إلا أنها تتطلب وجود عناصر أخرى لنجاح التحويل نحو مجتمع المعرفة.

ثالثاً: دراسة مقارنة تفسيرية بين استراتيجيات تحول المدرسة الى بيئة
تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة في الخبرات المختارة

(المقابلة والجدولة والموازنة والتحليل المقارن).

وفقاً للمدخل المنهجي المتبع في الدراسة، تهدف المقابلة إلى التوصل
لأوجه التشابه والاختلاف بين إستراتيجيات تحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية
لجدارات مجتمع المعرفة في الخبرات المختارة وجدولتها والموازنة بينها للتوصل
إلى صحة الفرض الحقيقي والمرتبط بالاستفادة من هذه الإستراتيجيات وذلك
على النحو التالي:

أ- جدول محاور المقارنة:

تهدف هذه الجدولة إلى تحديد نقاط القوة والضعف، وأوجه الاستفادة من
إستراتيجيات الخبرات الأجنبية فيما يتعلق بمجتمع المعرفة، وعناصر التحليل
هي (الإستراتيجية القومية للخبرات، الإدارة المدرسية، والمعلمون، والمنهج،
ودمج التكنولوجيا في التعليم).

جدول رقم (2) ويوضح أوجه التشابه بين محاور استراتيجيات تحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة

أوجه التشابه			
المحاور المقارنة	فنلندا	ألمانيا	الهند
الإستراتيجية الوطنية المعرفة	1- الديمقراطية أساس استراتيجيات التحول لمجتمع المعرفة الحق في التعليم للجميع 2- تطبيق خدمات الحكومة الإلكترونية. جودة الحياة وتحقيق الرفاهية لأفراده وهي الإستراتيجية الوطنية لمجتمع المعرفة National Knowledge Society Strategy 2007-2015 3- إدارة المعرفة وتغيير ثقافة العمل. 4- الاهتمام بإصلاح التعليم بما يتناسب مع جدارات مجتمع المعرفة. 5- الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص لتحقيق مزيد الابتكار. 6- الاهتمام باللغات ولاسيما الإنجليزية؛ باعتبارها لغة عالمية ولغة الإنترنت.	1- الديمقراطية مع وجود تنوع في الدساتير والسياسات وفقاً لكل ولاية. 2- تطبيق خدمات الحكومة الإلكترونية. (ألمانيا الرقمية 2015) والإستراتيجية العامة لتدويل العلوم والبحوث. 3- إدارة المعرفة وتغيير ثقافة العمل. 4- الاهتمام بإصلاح التعليم بما يتناسب مع جدارات مجتمع المعرفة. 5- الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص لتحقيق مزيد الابتكار. 6- الاهتمام باللغات ولاسيما الإنجليزية؛ باعتبارها لغة عالمية ولغة الإنترنت.	1- الديمقراطية والإيمان بالتنوع كمصدر للثراء والحق في التعليم Right to Education Act (RTE), 2009 2- تطبيق خدمات الحكومة الإلكترونية (اقتصاد المعرفة رؤية 2020) 3- إدارة المعرفة وتغيير ثقافة العمل. 4- الاهتمام بإصلاح التعليم بما يتناسب مع جدارات مجتمع المعرفة. 5- التوجه نحو الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص "قانون الابتكار ال وطني 2008. 6- الاهتمام باللغات ولاسيما الإنجليزية باعتبارها لغة عالمية ولغة الإنترنت.

ويوضح الجدول السابق أهم أوجه التشابه بين الخبرات التي تناولتها الدراسة، والتي يمكن أن ترجع إلى الأسباب الآتية:

العولمة:

وفي ظل العولمة تبوأ ألمانيا مكانها كمجتمع مستقبل للمهاجرين الذين يزدون من التنوع العرقي والثقافي، وأخذت تبذل المزيد من الجهود لتوطين واندماج المهاجرين في المجتمع، وبالنسبة لفنلندا فتتميز سياستها بالاستثمار في المعرفة والمعلومات والنظرة المتكاملة بدلاً من النظر إلى التعليم والعلوم والتكنولوجيا بشكل منفصل، وهي سياسة قائمة على الدعم المجتمعي لتحقيق التكيف في البيئة المتغيرة مع التركيز على مسارات التنمية المحددة، وأكد المجلس الفنلندي للسياسة التكنولوجية والعلوم Finland Council of Science and Technology Policy على تخطي الحدود الوطنية والوصول إلى العالمية.

وإذا تم النظر لحالة الهند في ضوء نظرية العولمة يمكن أن يتوافق معدل النمو في الهند مع موقفها من العولمة، فهي لم تقف رافضة للعولمة؛ ولكن اعتمدت على إمكاناتها المحلية للنجاح في البيئة العالمية، ولم تعتمد بشكل كامل على الدول الغربية، فقد تفوقت في مجالات متعددة، مثل: التكنولوجيا، والفن، والزراعة، وصناعة الأدوية؛ مما أدى إلى نجاحها، وأصبح لها مكانة في التنافس العالمي، وفي إطار المنافسة العالمية تهدف أيضًا إلى لقضاء على مشكلاتها الداخلية، ومنها: الفقر، والجهل، والمرض.

التنافسية الدولية (الاقتصاد العالمي):

فنلندا من أبرز الاقتصاديات القائمة على المعرفة، مع أنها كانت منذ ثلاثة أجيال من الدول الفقيرة جدًا، ومعظم سكانها يعملون في الزراعة، وتعتمد بشكل كبير على موارد الغابات، وبالكاد يتم توفير الاحتياجات الأساسية للسكان، إلا أنها حققت طفرة اقتصادية، وأصبحت من أنجح الاقتصاديات في العالم، وفي عام 2008 وحتى 2010 سجلت فنلندا انخفاضًا ملحوظًا في

إجمالي الناتج القومي، مما دعاها لتبني سياسات إصلاح اقتصادية، إلا أن هذا لم يؤثر على تمويل التعليم حيث تعتبره أكبر استثمار على المدى البعيد. (OECD Indicators, 2013, 1). أما ألمانيا فهي من أقوى الاقتصاديات في العالم، وتسعى إلى أن تظل كذلك في ظل التنافسية العالمية. فشعار "صنع في ألمانيا"، والبحث الدائم عن القيمة المضافة من أهم اهتماماتها، ومن العوامل الأساسية لنجاح الاقتصاد الألماني هو الإعداد والتكوين المستمر للكفاءات المتخصصة. ففي كل عام يتوافد نحو مائة ألف مهندس ومتخصص في العلوم الطبيعية على سوق العمل، وقادمون من الجامعات، والمعاهد التقنية الألمانية الموزعة على مختلف مدن ألمانيا، كما أن النظام التعليمي الألماني يقوم على دمج الجوانب النظرية بالتطبيقية، ويرجع ذلك إلى نظام التعليم الحرفي في القرون الوسطى، وهو ما يضمن للطالب والمهندس لاحقاً أن يكون ملماً باختصاصه من جميع الجوانب، وهكذا يحصل سوق العمل على أجيال من الكفاءات المتخصصة، تستفيد منها على وجه الخصوص الشركات الوسطى التي تعد أساس الاقتصاد الألماني، ويقود الابتكار الصناعة الألمانية ولذلك تحرص بشكل كبير على تدويل الابتكار. (The World Fact, 2014). والهند تسعى كباقي دول العالم للنجاح في الاقتصاد العالمي؛ إلا أنها تبنت نمطاً مختلفاً في التغييرات الهيكلية الاقتصادية، وهو (التحول الموجه للخدمات) وليس (التحول الموجه للصناعة) على عكس دول شرق آسيا، مثل: اليابان، والصين، وجمهورية كوريا. وقد بدأت الهند في حركة التغيير الاقتصادي من القطاع الزراعي، وتم استيعاب القوى العاملة تلقائياً في قطاع الإنتاج الرسمي الزراعي القائم على الصناعات المرتبطة بالزراعة، وبالتالي انتقلت العمالة التي تعمل بشكل غير رسمي في المجال الزراعي تلقائياً، وهذا الانتقال حدث بدون خفض الإنتاجية أو الخدمات بل زاد معدل الإنتاج، وتحسين الدخل لكثيرين ممن يعملوا في هذا المجال، وقد حققت الهند معدلات نمو اقتصادي معقول بالرغم من اعتمادها على الأنشطة الإنتاجية المنخفضة،

فالنمو في الهند والتغيرات الهيكلية يرافقها انخفاض في معدلات الفقر لعدد كبير من السكان. (UNIDO, 2012, 63)

الديمقراطية:

في ظل هذا التوجه نحو الديمقراطية على مستوى دول العالم المختلفة أصبح التعليم من أهم وسائل تحقيق ذلك لإعادة تشكيل الأجيال وفقاً للقيم الديمقراطية، ويمكن القول: إن العالم تسوده اليوم موجة من الديمقراطية، وأصبحت مقبولة على نطاق واسع غير مسبوق؛ باعتبارها الشكل الأمثل للحكم.

فنلندا دولة ديمقراطية والدستور الفنلندي يتبع النموذج الديمقراطي الغربي، ورئيس البلاد ينتخب لمدة ست سنوات ويتولى الحكم لمدة فترتين رئاسيتين كحد أقصى، وفي تحولها إلى مجتمع المعرفة كانت الإرادة السياسية هي المحرك الأساسي من خلال التشريعات والقوانين التي تيسر هذا التحول (Inkinen & Vaattovaara, 2007, 2)، وألمانيا دولة ديمقراطية لها دور محوري في أوروبا والعالم، فهي عضو بارز في الاتحاد الأوروبي، وتعتبر الجسر الذي يربط بين شرق أوروبا وغربها، وتشارك ألمانيا في عضوية المنظمات الأوروبية والدولية الهامة. الهند أمة ديمقراطية، وتؤمن بأن التنوع بين البشر مصدر ثراء، وهي تعتبر من أكبر الديمقراطيات في العالم وأنجحها، وقد أدى هذا إلى التكامل بين القطاعين العام والخاص، وانتهت سيطرة أحدهما على الآخر، كما أنها استطاعت توفير القيادة المتميزة لأكثر من مليار شخص في مجتمع متعدد الثقافات واللغات والخلفيات الدينية.

جدول رقم (3) يوضح أوجه الاختلاف
بين محاور استراتيجيات تحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات
مجتمع المعرفة

أوجه الاختلاف			
مقارنة	مقارنة	مقارنة	مقارنة
مقارنة	مقارنة	مقارنة	مقارنة
الهند	ألمانيا	فنلندا	محاور المقارنة
الهند تسعى بلا هوادة للتحويل إلى مجتمع المعرفة وفقاً لظروفها. فتبنت نمطاً مختلفاً وهو (التحول الموجه للخدمات) وليس (التحول الموجه للصناعة). فقد بدأت الهند في حركة التغيير الاقتصادي من القطاع الزراعي، وتم استيعاب القوى العاملة تلقائياً في قطاع الإنتاج الرسمي الزراعي القائم على الصناعات المرتبطة بالزراعة.	الحفاظ على مكانتها الصناعية وشعار "صنع في ألمانيا" وذلك في إطار التنافسية العالمية	تحقيق درجة أكبر من الرفاهية المجتمعية والتنمية الاقتصادية	الهدف من التحول إلى مجتمع المعرفة
تعاون بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات إلا أن مديري المدارس لا يتمتعون بدرجة كبيرة من الاستقلالية ويتم تدريبهم بشكل متواصل لتنفيذ قانون التعليم لعام 2009، فدورها يقتصر على الجانب التنفيذي فالهند دولة نامية تتبنى ضرورة تفعيل دور الدولة في التنمية.	يتمتع مديري المدارس بدرجة كبيرة من الاستقلالية ويسند إليهم إدارة شؤون الموظفين وتقييم أداء المعلمين والعلاقات العامة للمدرسة وتطويرها، ويتم تخفيض ساعات العمل بالتدريس ليتمكن المدير من القيام بمهامه المحددة	تحمل مسئولية أكبر للمدارس لتتمكن من تنفيذ أنشطة لتنمية قدرات العاملين وفقاً لاحتياجاتهم والاحتياجات التنظيمية للمدرسة، ولا يوجد في فنلندا لوائح على المستوى القومي تحدد تقييم المدرسة من جهة خارجية، فالمدرسة وإدارتها ومعلميها وأولياء الأمور مسئولين عن التقييم، وفي ظل هذا النهج يتم التركيز بشكل أكبر على مقدمي الخدمة التعليمية وليس على المدارس.	الإدارة المدرسية

د/زهلة سيد تحويل المدرسة المصرية إلى بيئة لجدارات مجتمع المعرفة

المعلمون	الاهتمام ببحوث الفعل وتتطلب حصول المعلمين على مؤهلات أعلى من الدرجة الجامعية الأولى	سنة للتدريب بين الكلية والمدرسة حتى يتمكن المعلم من الحصول على الوظيفة بدوام كامل.	مهنة التعليم لها مكانة اجتماعية متميزة واحترامها، إلا أن مع تغير الزمن تغير هذا الأسلوب أيضاً في الهند ومن الضروري استعدادها لتحقيق التوجه نحو المعرفة، وقد تم وضع إطار عمل لمناهج إعداد المعلم بالهند يتضمن جوانب متعددة.
التعليم الفني	اهتمام بالتعليم الفني	النظام المزدوج (Dual System) خفض نسبة البطالة بين السكان وهذا يعتبر من الانجازات المهمة خاصة في ظل الأزمات التي يمر بها العالم.	اهتمام بالتعليم الفني
المنهج القومي	صناعة المنهج من اختصاص المدارس ويشترك فيه المعلم ومديري المدارس وذلك في إطار المنهج القومي	تتنوع المناهج بصورة كبيرة وفقاً لما يُحدد في كل ولاية، إلى أن تم تحديد إطار عمل وليس منهج قومي تلتزم به الولايات الألمانية.	National Curriculum Framework (NCF) 2005 تضمن معايير سياسية واقتصادية وتعليمية مثل الارتباط بالتراث الثقافي الهندي للحفاظ على هويتهم الثقافية في ظل اجتياح العولمة

ويوضح الجدول السابق أهم أوجه الاختلاف بين الخبرات التي تناولتها الدراسة، والتي يمكن أن ترجع إلى الأسباب الآتية:
تفسير أوجه الاختلاف:

العوامل الجغرافية (أزمة الشمال ونهضة الجنوب):

عند النظر إلى خريطة العالم يتضح أنه منقسم إلى نصفين شمالي وجنوبي، ويعيش الجنوب في الوقت الحالي يعيش زمن النهضة، وتتجلى مظاهرها في الصين والهند، حيث التقدم والآفاق المشجعة للحد من الفقر وتحقيق التنمية، فمنذ 150 عام وللمرة الأولى يساوي إنتاج الاقتصاديات

الناشئة (الهند، والصين، والبرازيل) مجموع الناتج المحلي الإجمالي للقوى الاقتصادية العريقة في الشمال وهذا يمثل تغيراً جذرياً في ميزان القوة الاقتصادية العالمية، بينما الشمال يعيش في أزمة، ويلجأ لسياسات التقشف، والبحث عن النمو الاقتصادي بسبب الشخوخة المجتمعية والأزمات المالية، وقد سجلت فنلندا تراجعاً ملحوظاً في النمو الاقتصادي عام 2010. (تقرير التنمية البشرية، 2013، 16)

العوامل التاريخية:

ألمانيا تاريخها زاخر بالانهيارات والبدايات الجديدة إلى ما مرت به من ظروف تاريخية وعلامات فارقة أثرت بشكل كبير في تحولها نحو المسار الديمقراطي منذ زمن بعيد، ومن أهمها فشل ثورة آيار عام 1848، وجمهورية فايمار the Weimar Republic (1919-1939)، وفوق كل ذلك الاضطرابات النازية، والمحركة، والحرب العالمية الثانية (1939-1945) والتي كان من أهم عواقبها تقسيم ألمانيا إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية(الشرقية)، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (الغربية)، ثم قيام الثورة السلمية التي قام بها الشعب عام 1989 والتي انتهت بهدم سور برلين الفاصل بين ألمانيا الشرقية والغربية، وما تبعها من معاهدة أثنين زائد أربعة والموقعة مع الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لإعادة توحيد ألمانيا في 3 أكتوبر 1990 (KMK ,Background , 2013, 2012)، وخلال ذلك التاريخ كان لكل ولاية نظامها التعليمي الخاص بها، والذي من الصعب تغييره بشكل مفاجئ، وإنما تم الحفاظ على حرية كل ولاية مع وضع معايير مشتركة في السنوات الأخيرة وذلك في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها في اختبارات التقييم.

وبالنسبة للهند فهناك اعتقاد بأنها مجتمع للمعرفة منذ ثلاثة آلاف سنة، ويعزز هذا الاعتقاد الانجازات الرائعة للحضارة الهندية، فقد كانت النهضة الفكرية الهندية مستمرة من خلال مساهمات الفلاسفة، والمفكرين، وعلماء

الفلك، والرياضيات، وتوصلهم إلى أفكار ومبادئ وممارسات جديدة، حتى بدأ التراجع في عهد الاستعمار، ومع ذلك فالهند لديها القدرة على التقاط مجدها الماضي، وأصبحت تعتمد على المعرفة بشكل أساسي، بهدف التحول إلى مجتمع المعرفة، والهند تمتلك العديد من نقاط القوة تتمثل في التكنولوجيا بمجالاتها الواسعة المتنوعة، مثل: تكنولوجيا الدفاع، والفضاء، والطاقة الذرية. فهي تهدف دائماً تسعى إلى تحقيق سياسة التحرر من سيطرة الدول الأخرى، وقد حققت إنجازات متعددة منها: الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وتحقيق مركز قوي في صناعة الأدوية القائمة على البحوث المتقدمة، كما أصبحت من أهم الدول في الصناعات القائمة على المعرفة مثل البرمجيات. (Jha, 2012, 12)

العوامل السكانية:

تعاني كل من **فنلندا وألمانيا** باعتبارهما من دول الاتحاد الأوروبي من الشيخوخة المجتمعية. فبالنسبة ل**فنلندا** فهي تعاني من نقص في الأيدي العاملة مع اتساع شريحة التقاعد، وسوف تعاني فنلندا من الاحتياج للقوى العاملة في سن الشباب، ويؤثر التغير الهيكلي في تركيبة السكان على توافر الخدمات، وتكدسها في المناطق الحضرية، وأيضاً تركز الوظائف وفرص العمل في المدن؛ حيث تفضل الشريحة العمرية الأكبر سناً الاستقرار في مناطق متكاملة الخدمات، بالإضافة إلى ذلك فهذا التغير السكاني وشيخوخة المجتمع ستزيد الحاجة إلى الخدمات الصحية والرعاية، وعلى جانب آخر فالرفاهية ستغير في نمط الحياة لدى الشباب، وميولهم نحو الاستمتاع بالتكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها، وهذا يتضح في زيادة استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية، والألعاب الإلكترونية (الحياة الثانية)، والموسيقى، والسينما، ومن المتوقع أيضاً أن الأفراد في مجتمع المعرفة ب**فنلندا** سيمتلكون قدرات أكثر بسرعة أكبر منها: حل المشكلات، والابتكار، والقدرة على التعامل مع الشبكات، وفي هذا الإطار لابد من أن يعاد النظر في مناهج مرحلة ما قبل المدرسة؛ لإعداد الجيل

الجديد وفقاً لهذه المتغيرات. (National Knowledge Society Strategy for 2007-2015, 15-16)

وألمانيا كباقي دول الاتحاد الأوروبي من المجتمع المسن، ومن أهم التحديات التي ستواجهها الاتجاهات الديمغرافية للسكان، ووجود أكثر من 2 مليون من الأكاديميين الحاصلين على شهادات في مجال تعلم الرياضيات والعلوم والهندسة والكمبيوتر تتراوح أعمارهم ما بين 56:65 عام 2013، مما يعني بلوغهم سن التقاعد، ووجود فراغ بين العاملين بحلول عام 2025 في مجال تعليم (STEM) والذي يعتبر من أهم المجالات في مجتمع المعرفة. (e-SKILLS IN EUROPE, 2014, 3)، وحوالي 86% من السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 64:25 حاصلين على مؤهلات أعلى من التعليم الثانوي، واستطاعت ألمانيا ومن خلال نظام التعليم وخاصة النظام المزدوج (Dual System) خفض نسبة البطالة بين السكان، وهذا يعتبر من الانجازات المهمة خاصة في ظل الأزمات التي يمر بها العالم. (OECD, Education at a Glance, 2014, 1)، أما الهند فيشكل الشباب تحت سن 25 عاماً 550 مليون يشكلون بذلك ربع القوى العاملة في العالم عام للتحويل إلى مجتمع واقتصاد المعرفة بحلول عام 2020 قائمة على الإمكانيات البشرية حيث إن عدد سكانها يقدر بحوالي 1.2 مليار نسمة 2020.

العوامل المجتمعية:

لعبت ثقافة المجتمع الفنلندي دوراً كبيراً في التحول نحو مجتمع المعرفة، فهناك اعتراف مجتمعي بالمساواة بين الجنسين، ولهذه النظرة جذور تاريخية. فلقد كانت فنلندا من الدول الفقيرة التي كانت تنظر لعمل المرأة باعتباره ضرورة لتوفير مطالب الحياة، ومع التطور والتقدم والانتقال لدولة الرفاهية كان من المفترض أن تفضل المرأة العودة إلى منازلهن، ولكن ظلت نسبة مشاركة الإناث في الأعمال على اختلافها عالية، ولكن العمل يوفر للمرأة الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي وفي ظل مجتمع يؤمن بالمساواة فقد استمرت

مشاركيتها بقوة في العمل. (Knowledge Society in Finland, 9, 2004) وللتعليم مكانة كبيرة ومحط تقدير في المجتمع، فهو من أحد العوامل الرئيسية لتحقيق الرفاهية، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وكل بيت فنلندي به "إذا أردت النجاح علم وثقف نفسك"، وهناك التزام من قبل الدولة بتوفير تعليم جيد لكل أبناء المجتمع بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو العرقية، كما أن هناك تقدير لمهنة التعليم والمعلمين، وتجذب العديد من الشباب، وتتساوى مع مهن: الطب، والقانون. فالمعلمون لديهم درجة عالية من الاستقلالية والاحترام، وفنلندا من دول الرفاهة الشمالية، وهذا يعني وجود مساواة في توزيع الدخل، والفروق بين الطبقات طفيفة، ولذلك فالتماسك الاجتماعية قوي، وهناك أيضًا تركيز على التكنولوجيا، وقد أدى ذلك لمزيد من التنافس بين المدارس لتحقيق التميز بناءً على نتائج تقييم الطلاب، وانعكس ذلك على تحقيق فنلندا التفوق الدائم في اختبارات (PISA)، وهناك التزام مجتمعي نحو الأطفال؛ لتوفير فرص تعليم جيدة توضحها المباني الصغيرة التي تسمح للمعلم والعاملين بمعرفة كل الأطفال، وهذا التوجه في البناء بدأ مع إعادة الاعمار بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث دمرت معظم المباني المدرسية وغيرها، وحين شرعت الدولة في استعادة ما دمرته الحرب اعتمدت على هذه الفلسفة، كما تتميز المباني بالبساطة، والإضاءة الطبيعية، والتهوية الجيدة، وهذا النمط المعماري من أهم ما سمات التعليم في فنلندا، والمدارس ذات الحجم الصغير تسمح بتنمية القدرات الفردية كما تتيح فرص للخصوصية. (OECD, 2011, 124)، وألمانيا بلد Goethe, Schiller, Bach, Beethoven, Kant and Hegel غوته وتوماس مان وباخ وفاغنر وبيتهوفن، فلها جذور ثقافية عميقة في مجالات فنية عديدة وفلسفة عالميين، ويوجد في ألمانيا حوالي 300 مسرح و 130 فرقة أوركسترا محترفة، إضافة إلى 630 متحف للفن تضم مقتنيات عالمية متميزة، ويلقى فن الرسم

الألماني المعاصر إقبالاً في العالم، والسينما الألمانية والتي أصبح لها نصيب كبير من الجوائز العالمية. (Facts about Germany, 2015)
ب-أوجه الاستفادة من الخبرات الأجنبية في تحويل المدرسة الى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة (التوصل إلى صحة الفرض الحقيقي):
الفرض الحقيقي "قد يؤدي الاستفادة بإستراتيجيات تحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة في جمهورية مصر العربية استناداً للدراسة المقارنة في وضع إستراتيجية مقترحة يمكن أن تساعد في التغلب على المعوقات الحالية الخاصة بالبيئة المدرسية وتحويلها إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة".

ومن خلال تحليل السياق الثقافي لإستراتيجيات الخبرات الأجنبية يمكن تحديد بعض أوجه الاستفادة منها في وضع إستراتيجية مقترحة لتحويل المدرسة المصرية إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة ومنها:

- **التوجه نحو تبني إستراتيجية قومية واضحة**، للتحويل إلى مجتمع المعرفة، وتتضمن التحول إلى الممارسات الديمقراطية، وتوفير الحق في المعرفة للجميع في ضوء رؤية متكاملة للدولة ككل. فهناك الرؤية 2020 للتوجه نحو اقتصاد المعرفة في الهند.
- **توفير الإطار التشريعي الملائم لمجتمع المعرفة**، من خلال اقتراح تشريعات ملائمة لمجتمع المعرفة، وتطوير الكفاءات، مثل: قانون الابتكار الوطني، واقتراح مصادر للتمويل اللازم للتعليم مدى الحياة، والبنية التحتية التكنولوجية، وأنشطة البحث والتطوير، وقيادة المبادرات المحفزة على الابتكار والتكنولوجيا والعلوم، وتبني إستراتيجية وطنية للتحويل لمجتمع المعرفة، والحوار مع الباحثين والممارسين من صناعات المعرفة من جهة وبين صانعي القرار ومتخذيها.
- **تفعيل خدمات الحكومة الإلكترونية والخدمات التي تقدمها**، وذلك بالبحث عن المعوقات وتحديدها، وعرضها على المختصين للتغلب عليها، أو

وضع أولويات لإطلاق هذه الخدمات، فجميع الخبرات التي تناولتها الدراسة تؤكد على أهمية الحكومة الإلكترونية؛ لتسهم في تحقيق الرفاهية، وتقديم الخدمات بشفافية. فالحكومة الإلكترونية المصرية تقدم خدمات عديدة، ولكن بعض الخدمات الأخرى لا يمكن الحصول عليها إلا بالتعامل المباشر، وهذا يؤدي إلى مشكلات عديدة منها: الفساد، والرشوة. كما يؤثر على حياة المواطن الروتينية ويمكن أن يهدر وقت كبير خاصة في ظل ما يعانيه المواطن المصري من ازدحام مروري بصفة دائمة، وتظهر المشكلة أكثر إذا كان من سكان المناطق البعيدة، بينما الحصول عليها إلكترونياً يوفر كثير من هذه المشكلات، مع الوضع في الاعتبار أن توصيل الخدمة، وتحقيق راحة المواطن ورفاهيته من أهداف مجتمع المعرفة.

- **الشراكة بين القطاع الحكومي وقطاع الأعمال** وزيادة الشراكات القوية بين القطاع الحكومي والخاص لتوفير البنية التحتية التكنولوجية، وقد تم ذلك في كل من الهند وفنلندا، كما ظهرت هذه الشراكة بشكل أكبر في ألمانيا حيث إن الشركات والمصانع توفر فرص التعليم والتدريب فيما يعرف بالنظام المزدوج "Dual System" ولكن بشروط معينة وضوابط، حتى لا يتحول هذا العمل إلى وسيلة ضغط لمصالحهم.
- **تبني مبادرات إدارة المعرفة وتطبيقها** في كافة المؤسسات وخاصة المؤسسات المعرفية أو التعليمية والبحثية فجميع الخبرات التي تم تناولها أكدت على أن إدارة المعرفة من أنسب الطرق للتحويل إلى مجتمع المعرفة، فهي نموذج متقدم يطبق في المؤسسات على اختلافها، ويتم التركيز على تطبيقها بممارستها المختلفة بدءاً من إنتاج المعرفة، والاستخدام الأمثل لنظم المعلومات، وتطبيق المعرفة وتبادلها، وترتبط إدارة المعرفة ارتباطاً وثيقاً بمجتمع المعرفة، خاصة أنه مجتمع قائم على الأصول الفكرية التي يمتلكها الأفراد، وما ينتجوه من معرفة وكيفية تطويرها، ويأتي دورها في

تنظيم هذه الأصول والاحتفاظ بها، وتيسير تبادلها بين العاملين، والتشارك فيها، فمن خلال الإستراتيجيات والعمليات المصممة لتحديد والتقاط وتنظيم والاستفادة والتشارك في الأصول الفكرية للمنظمة، لتحسين أدائها، وقدرتها التنافسية، وتقوم على نشاطين حاسمين هما: التقاط وتوثيق المعرفة الفردية سواء الصريحة أو الضمنية، ونشرها داخل المنظمة. وقد كانت إدارة المعرفة سبباً مهماً في انتقال فنلندا السريع إلى مجتمع المعرفة، وأيضاً تبنت الهند لتطبيق إدارة المعرفة.

- **الحفاظ على الهوية الثقافية المصرية، وبصفة خاصة الحضارة الفرعونية؛ باعتبارها أساس الارتباط بالتراث الثقافي المصري، ليتعرف عليه الطلاب، وينمي هويتهم الثقافية في ظل اجتياح العولمة، ونقل بعض مبادئ الدستور للأطفال وخاصة ما يتعلق بالحقوق والواجبات. فكل الخبرات أكدت على ذلك، فالهند تعتمد بشكل كبير على الثقافة الهندية في المناهج، وأيضاً في التنافس عالمياً في مجال الفن (بوليوود)، وهذا ما أوضحه تحليل العوامل المؤثرة على التحول لمجتمع المعرفة بالهند.**
 - **الاهتمام باللغة الإنجليزية، فهي لغة عالمية، ولغة الإنترنت. فكل من الهند وألمانيا اهتموا بذلك، مع التركيز على اللغة العربية. فألمانيا اهتمت بذلك في إطار التدويل مع نشر اللغة الألمانية، مع الاهتمام باستثمار التنوع لكل فئات المجتمع فهو مصدر لثراء المجتمع.**
- وبعد خطوة المقابلة السابقة وفي ضوء ما تم تحديده من إستراتيجيات، وتحديد أوجه الاستفادة من الخبرات المختارة يأتي الجزء الختامي للدراسة لوضع الإستراتيجية المقترحة وفقاً لخطوات الدراسة، والمدخل المنهجي المستخدم.

**المحور الرابع: الإستراتيجية المقترحة لتحويل المدرسة المصرية إلى بيئة
تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة في ضوء الخبرات الأجنبية**

المحور الرابع والأخير من الدراسة كما هو محدد في خطوات الدراسة، ووفقت للمنهجية المستخدمة، وهدف الدراسة يتناول الإستراتيجية المقترحة في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة، وتحديد آليات التنفيذ، والمعوقات وتم ذلك كما يلي:

أولاً: تم وضع ملامح لإستراتيجية مقترحة⁽¹⁾ لتحويل المدرسة المصرية إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة في ضوء الخبرات الأجنبية، وتضمنت إستراتيجية عامة للمجتمع ككل، وإستراتيجية خاصة بالبيئة المدرسية لتتحول إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة.

ثانياً: قامت الباحثة بعرض الإستراتيجية في صورتها الأولية على (20) من السادة الخبراء أعضاء هيئة التدريس، المتخصصين في مجال الإدارة التربوية والتربية المقارنة؛ لتحديد صدق المحتوى، ومدى الاتساق في المحاور، والعدد الحقيقي لتحكيم الإستراتيجية⁽²⁾ (14) خبيراً فقط، وتم إجراء التعديلات المقترحة من السادة المحكمين.

ثالثاً: التعديلات لأهم ما تم الاتفاق عليه من آراء السادة المحكمين على النحو التالي:

- 1- الإقتصار على الإستراتيجية الخاصة بالبيئة المدرسية فقط، واستبعاد الإستراتيجية العامة للتحويل إلى مجتمع المعرفة؛ حيث إن ذلك يتطلب فريق عمل من الباحثين في كافة المجالات.
- 2- عدم تكرار ما تم عرضه في الخبرات الأجنبية، والاكتفاء باستخلاص أهم ما ورد في هذه الخبرات كمنطلقات أساسية للإستراتيجية المقترحة.

(1) ملحق رقم (1) الإستراتيجية المقترحة في صورتها الأولية.

(2) ملحق رقم (2) قائمة بأسماء السادة المحكمين.

- 3- تغيير ترتيب المحاور بحيث تصبح منطلقات الإستراتيجية في البداية يليها عناصر الإستراتيجية، ثم مؤشرات النجاح، وأخيرًا التحديات والمعوقات ووسائل التغلب عليها.
 - 4- تناول الإستراتيجية في شكل خطة عمل إجرائية، وتغيير الرسم التوضيحي ليصبح خطي مفصل يوضح الإجراءات والآليات الخاصة بتحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة.
 - 5- كتابة المقترحات إجرائيا قابلة للتنفيذ، مع اختصار ما ورد في الصورة الأولية للإستراتيجية.
 - 6- صعوبة تطبيق الإدارة اللامركزية في جمهورية مصر العربية ومعوقات عديدة تحول دون ذلك.
- وبناءً على ما سبق قامت الباحثة بإجراء التعديلات والمقترحات وفقاً لآراء السادة الخبراء لتصبح الإستراتيجية في صورتها النهائية على النحو الآتي:

الإستراتيجية المقترحة لتحويل البيئة المدرسية إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة في ضوء الخبرات الأجنبية (الصورة النهائية)

الإستراتيجية هي طريق منشود أو خطة عمل لتحقيق هدف منشود أو حل مشكلة، والبيئة التمكينية كما تم تناولها في الإطار النظري هي التي يتمتع العاملون فيها بفرص المشاركة، والحصول على المعلومات، وتدعم فرص النمو المهني، ووجود نظام اتصال مفتوح، وشعور بالثقة والاستقلالية، ولا تقتصر بيئة التمكين على مكان العمل فحسب؛ ولكن يجب أن يكون المجتمع ككل يتمتع بالتمكين. فلا يوجد تهميش لفئات بعينها كالمرأة، أو ذوي الخلفيات الاقتصادية المنخفضة، أو ذوي الاحتياجات الخاصة، كما يتمتع جميع أفراد المجتمع بالحرية، وفرص المشاركة السياسية، وتوفير مناخ اقتصادي محفز للحرية والابتكار. فالمجتمع ونظام الحكم فيه لابد من أن يوفر بيئة تمكينية لأفراده. فالمعرفة تتطلب مناخاً يتسم بالحرية بمعناها الواسع، فتوفير مناخ

الحرية يخلق الثقة بين الدولة والمجتمع؛ ومن ثم يمكنهم من التواصل والحوار والعكس صحيح، فالحرية مفتاح أساسي لولوج الشباب لمجتمع المعرفة. ووفقا لحدود الدراسة تناولت الإستراتيجية المقترحة لتحويل البيئة المدرسية إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة، وتتضمن (الإدارة المدرسية، والمعلمون، والمنهج، ودمج التكنولوجيا في التعليم)، وذلك كما يأتي:

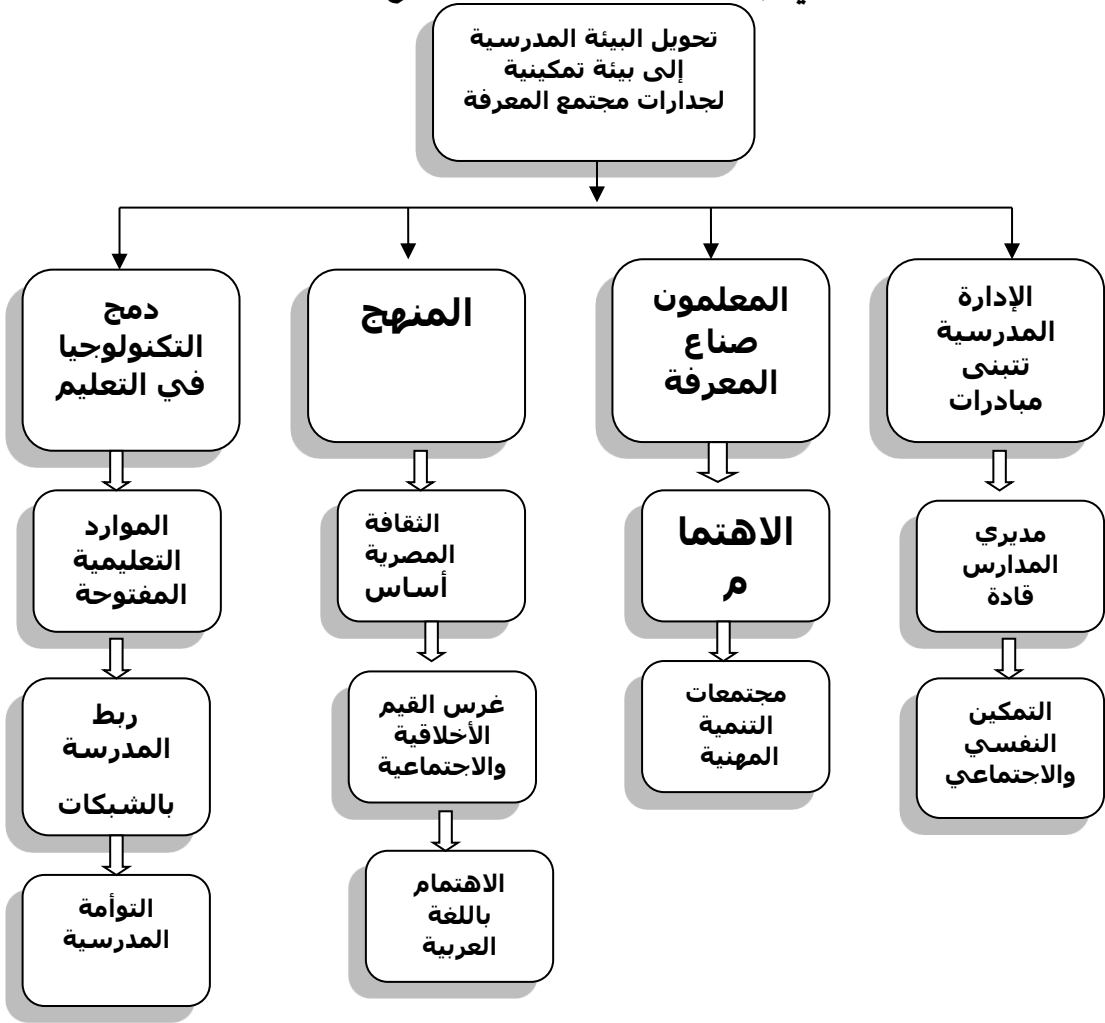
منطلقات الإستراتيجية المقترحة:

- ملامح مجتمع المعرفة، وأبعاده، وجداراته، وخصائص التعليم به.
- الخبرات الأجنبية التي تناولتها الدراسة والتي أوضحت الاهتمام بمجتمع المعرفة من خلال وضع استراتيجيات لتنفيذ هذا التحول، والاهتمام بالإدارة المدرسية، والمعلمين، والمناهج، ودمج التكنولوجيا في التعليم لتحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة، مع الاهتمام بوضع التشريعات والقوانين التي تضمن الحصول على المعرفة، مع تفعيل خدمات الحكومات الإلكترونية، وغيرها من إجراءات تمكن الأفراد من هذه الجدارات.
- الواقع المصري وما يتضمنه من تحديات ومشكلات تعوق تحويل المدرسة إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة، وهناك بعض المؤشرات التي تعتبر من عوامل نجاح إذا تم الاستفادة منها بشكل جيد.

عناصر الإستراتيجية المقترحة:

تتضمن هذه عناصر الإستراتيجية المقترحة وهي: (الإدارة المدرسية، والمعلمون صناع المعرفة، والمنهج، ودمج التكنولوجيا).

شكل رقم (5) يوضح عناصر الإستراتيجية المقترحة لتحويل المدرسة المصرية إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة



ويوضح الشكل السابق عناصر تحويل المدرسة المصرية لبيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة، وقد تم تناول المحاور المحددة في حدود الدراسة وهي على النحو الآتي:
أولاً: الإدارة المدرسية وتتطلب:
أ- (مديري المدارس قادة للمعرفة) ويتم ذلك من خلال:

- يحدد رؤية متكاملة لتحسين عمل المدرسة، والتعرف على أوجه القوة ونقاط الضعف؛ ليتمكن من توظيف الإمكانيات المتاحة والاستفادة من الخبرات.
- بناء ثقافة تنظيمية في المدارس، تركز على نشر الثقة، وقيم العدالة، والتعاون؛ مما يشجع العاملين على التشارك في المعرفة، وإنتاجها، وتبادلها في مناخ يسوده الثقة والاحترام.
- تشجيع العمل التعاوني، وتكوين فرق للعمل محددة المسؤوليات، وتوفير مكافآت بسيطة لتشجيع المتميزين مع تحديد سبل العقاب المناسبة للمقصرين، وتمكينهم من أداء أدوارهم بفاعلية.
- يصبح مدير المدرسة "قائد قادة" من خلال السماح بالمشاركة الفعالة للمعلمين في اتخاذ القرارات، ومنح الاستقلالية للعاملين مع تحديد المسؤوليات والأدوار.
- يتعرف على ما يمتلكه العاملون من قدرات ليستطيع توزيع الموارد البشرية وفقاً للكفاءة والخبرة (الرجل المناسب في المكان المناسب) للاستفادة من قدرات وأفكار العاملين الابتكارية.
- استحداث نظام للمساءلة (المحاسبية) يحقق العدالة وفقاً لقواعد موضوعية ومعلنة ومعايير محددة، تتوافق مع التوصيف المحدد لمسؤوليات وواجبات الوظائف، ويتم تقويم الأداء وفقاً لذلك.

ب- التمكين النفسي والاجتماعي:

ويتحقق التمكين النفسي ذلك من خلال ما يلي:

- منح المعلمين قدراً أكبر من الاستقلالية، مثل: المشاركة في اختيار الجدول المدرسي، والحرية في تصميم الأنشطة التربوية، ومنحهم قدراً أكبر في اختيار وسائل التقويم.

- توفير التوافق بين احتياجات الفرد وقيمه ومتطلبات العمل، وذلك من خلال التعرف على العاملين بصورة أكبر؛ وذلك لتحقيق المعنى بالنسبة للفرد.
- اختيار المعلمين للأنشطة المختلفة وفقاً للكفاءة، ويتم ذلك بالتعرف على قدراتهم ومهاراتهم؛ ليتمكنوا من القيام بالمهام المحددة بنجاح، وهذا يزيد من شعورهم بالكفاءة الذاتية.
- التعامل بشكل يسوده الاحترام والثقة ينمي شعور المعلمين بأن له مكانة عالية داخل المدرسة، وبالتالي يكون على استعداد للمساهمة بإيجابية وإنجاز مهام أكثر مما يُعهد إليه.

وبالنسبة للتمكين الاجتماعي يكون من خلال:

- توفير فرص النمو المهني، مثل: السماح للمعلمين بالتفرغ بعض الوقت للدراسات العليا، وتشجيعهم على ذلك، أو حثهم على المشاركة في الدورات التدريبية المختلفة.
- منح المعلمين قدر أكبر من الاستقلالية، مثل: المشاركة في اختيار الجدول المدرسي، والحرية في تصميم الأنشطة التربوية، والتحسين المستمر في الأداء والرقابة الذاتية، ويكون محوراً الأساسي للعلاقات الإنسانية.
- توفير فرص المشاركة في العمل المدرسي، وتقاسم السلطة بين الرؤساء والمرؤوسين بهدف التشارك والتداول في صنع القرار مع المستويات الدنيا في الهرم التنظيمي للمدرسة.
- توفير المعلومات ونشرها فبيئة التمكين هي التي تتميز بسهولة الحصول على المعلومات والوصول إلى المعرفة اللازمة لتنفيذ أنشطة العمل بطريقة صحيحة، وكذلك معلومات عن المدرسة وما يجري بداخلها.

- توفير مكافآت بسيطة لتشجيع المتميزين وتحديد سبل العقاب للمقصرين وتمكينهم من أداء أدوارهم بفاعلية
- ثانيًا المعلمون (صناع المعرفة):
المعلم في مجتمع المعرفة أصبح قائدًا للعملية التربوية، ويقوم بقيادة وإدارة البيئة الصفية، ويوجه الطلاب، ويرشدهم، ويعمل على تسهيل التعلم الذاتي، وبالتالي يجب أن يكون الاهتمام بما يلي:
بالنسبة لبحوث الفعل:
- وضع خريطة بحثية للمدرسة لدراسة المشكلات المدرسية بشكل علمي، والتوصل إلى حلول يمكن تطبيقها.
- يمكن الاستفادة بالتواصل مع كليات التربية في هذا المجال من خلال التربية الميدانية.
- إجراء البحوث الخاصة بتطوير طرق التدريس، ودمج التكنولوجيا في التعليم.
- إجراء بحوث خاصة بالجوانب الإدارية، وإدارة الفصل.
- تنفيذ بحوث إجرائية في الأمور المتعلقة بالتدريس.
- بالنسبة لمجتمعات التنمية المهنية للمعلمين:
المدرسة تصبح منظمة للتعلم قائمة على المعرفة وإنتاجها ونشرها وتداولها، ويكون ذلك بعقد لقاءات دورية للمعلمين؛ لعرض خبراتهم، وأفضل الممارسات التربوية على الزملاء.
- استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكوين مجتمعات مهنية افتراضية، قد تصبح عالمية؛ للتعرف على المستجدات، وحلول للمشكلات التي تقابل المعلم.
- عرض لطرق التدريس المميزة، وتبادل الزيارات بين المعلمين؛ لزيادة الخبرة.

- تعزيز التعاون لتطبيق نظريات المنهج وأساليب التقويم، وإستراتيجيات التدريس.

ثالثاً المنهج:

من الضروري إعادة النظر في المناهج التعليمية المصرية؛ لتصبح أكثر ارتباطاً بمجتمع المعرفة. ويجب التركيز على تنمية قدرات النجاح في الحياة والعمل، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الاهتمام بما يلي:

الثقافة المصرية:

التاريخ المصري على مر العصور، وبصفة خاصة الحضارة الفرعونية باعتبارها أساس الارتباط بالتراث الثقافي المصري؛ ليتعرف عليه الطلاب، وينمي هويتهم الثقافية في ظل اجتياح العولمة.
غرس القيم المختلفة:

- الحفاظ على الهوية الوطنية، والقيم الثقافية للمجتمع، ويلعب المنهج الخفي دوراً أكبر في تحقيق ذلك.
- نقل بعض مبادئ الدستور للأطفال وخاصة ما يتعلق بالحقوق والواجبات.
- البعد العالمي لتطوير التفاهم الدولي، واحترام الثقافات المختلفة خاصة وأن هناك شواهد على تراجع نزاعات التسامح، وتقبل الآخر، واحترام التنوع.
- حماية البيئة والحفاظ عليها والحد من التلوث تعتبر من أهم موضوعات المنهج في مجتمع المعرفة.
- تقدير العلماء، وتشجيع الطلاب على دراسة التخصصات العلمية.

التربية السكانية:

توفير مناهج التربية السكانية لإعداد الطفل للحياة، ويمكن أن تتضمن مفاهيم تتعلق بالأسرة وأدوارها، والحياة الصحية للأطفال، وفوائد تنظيم النسل؛ للحفاظ على مستوى معيشي مرتفع للأسرة.

الاهتمام باللغة الانجليزية:

- توفير معامل لتعلم اللغة في المدرسة، أو من خلال التوأمة المدرسية يمكن استغلال الإمكانيات الموجودة في مدرسة أخرى، بحيث لا يتم الاعتماد على الطرق التقليدية.
- عقد دورات مستمرة لمعلمي اللغة الانجليزية والعربية على الطرق الحديثة في تعليم اللغات.
- توفير دورات لتعلم اللغة الانجليزية يقوم بها معلمون المدرسة للطلاب في المراحل المختلفة.
- يمكن للمدرسة التعاون مع المراكز الثقافية لتوفي بعض الدورات لتعليم اللغة.
- توفير فرص للطلاب والمعلمين للاستفادة من المواقع المجانية لتعليم اللغة الانجليزية.

رابعًا دمج التكنولوجيا في التعليم ويتم ذلك من خلال:

بالنسبة للموارد التعليمية المفتوحة:

- إتاحة وصول الطلاب لبرامج متعددة ومتنوعة، ومكتبات البحث في قواعد البيانات، ومواقع تعليمية عبر الإنترنت.
- السماح للطلاب من المشاركة بأنفسهم في تطوير المحتوى تشجيع الطلاب على المبادأة والتعلم النشط كما يفيد من تبادل المعرفة والخبرات
- توفير التواصل عبر الشبكات، مما يمكنهم من الاستفادة من المعرفة الضمنية لأقرانهم، والحصول على المعرفة المفيدة، والممارسات الناجحة، ومساعدة المؤسسات التعليمية والمعلمين والمتعلمين على اكتساب المهارات الرقمية.
- دمج التعليم على مستوى أوسع (نطاق المجتمع) بهدف تلبية الاحتياجات التعليمية المتنوعة للفئات العمرية المختلفة ولأفراد من الخلفيات

د/نبيلة سيد تحويل المدرسة المصرية إلى بيئة لجداريات مجتمع المعرفة

الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المتنوعة، بالإضافة إلى ربط الباحثين والمهتمين بالمجال لفتح قنوات بديلة لاكتساب المعرفة وتعزيز المهارات الرقمية.

• تعزيز وتدعيم الأساس التعليمي والتدريب على جداريات التعامل مع التكنولوجيا.

• دعم التنمية وتوفير الموارد التعليمية المفتوحة Open Educational Resources (OER).

بالنسبة إلى ربط المدرسة بالشبكات:

• دعم تبادل المعرفة والتشارك فيها وتقاسمها تيسير بناء مجتمع المعرفة بين المتعلمين والمعلمين.

• ربط الفصول الدراسية عبر الشبكات ونشر المحتوى والأجهزة الرقمية.

بالنسبة للتوأمة المدرسية:

تعزيز التوأمة المدرسية من خلال شبكة الإنترنت؛ وذلك باعتبارها فرصة لجميع الطلاب من أنحاء العالم للتعلم، واستخدام مهارات المعلومات والاتصالات، والمساهمة في تحديث التعليم والتدريب، وزيادة التحصيل الدراسي من خلال طرق تنفيذ استراتيجيات تربوية تهدف إلى دعم وتسهيل وتحسين وتعزيز عمليات التعلم.

مؤشرات نجاح الإستراتيجية المقترحة (إمكانية التطبيق):

• اهتمام الدولة بجودة التعليم، وكفاءة المعلمين وهذا بنص دستور 2014 في مواده من رقم (19) وحتى (42)، وهذا مؤشر لوجود الإرادة السياسية للتحويل لمجتمع المعرفة.

• تحسن الأداء الاقتصادي إلى حد ما يرجع أيضًا إلى إرادة الشعب المصري متمثلة في عدم وجود مظاهرات ووقفات احتجاجية وفئوية خلال الفترة الماضية، والمشاركة الشعبية في المشروعات القومية، وتمويل

مشروع قناة السويس الجديدة بأكثر من 64 مليار جنيه خلال 8 أيام عمل فقط من ضمنهم 27 مليار جنيه أموال جديدة تم ضخها لشرابين الاقتصاد المصري مما أعطى ثقة دولية كبيرة في بدء تحسن الاقتصاد المصري، وتغيير نظرة العالم لمصر ساهم في عودة مصر لدورها الإقليمي والدولي، واتخاذ خطوات جادة نحو تطبيق خارطة الطريق قد يعطى ثقة محلية ودولية

- **وجود مبادرات لتطوير التعليم المصري** بالاشتراك مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات منها مبادرة معظمها قائم على الشراكة بين القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني، وقد تم تناول هذه المبادرات بالتفصيل في الجزء الخاص بالواقع المصري.
- **الأكاديمية المهنية للمعلمين** والتي تحددت رؤيتها في ضمان مهنية المعلمين والقيادات التربوية في ضوء المعايير القومية والعالمية، والقيام بتقديم الدعم الفني والاستشاري للمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.
- **التعليم الأساسي وتطبيق فلسفة بشكل صحيح** قد يساهم في نجاح التحول إلى مجتمع المعرفة. فالربط بين النظرية والتطبيق يمكن الطلاب من المهارات المختلفة، وربط المدرسة بالبيئة يمثل نظرة متكاملة للمجتمع.

المعوقات وتمثل فيما يلي:

مصر كدولة نامية تعاني من مشكلات وتحديات كبيرة، بالإضافة إلى أنها تعيش هذه الأيام مرحلة صعبة من مراحل التحول السياسي والاجتماعي منذ ثورتي 25 يناير 2011، و30 يونيو، الأمر الذي يزيد من التحديات التي قد تعوق تنفيذ الإستراتيجية ومنها:

• **التحديات السياسية:**

مصر في أعقاب ثورات شعبية والتغير في المسار السياسي، وبالتالي تتعرض لخلل جسيم في مسار الأداء الكلي لقطاعات الدولة الإنتاجية، مما يؤثر على أداء مؤسسات الدولة ومنها المؤسسات التعليمية. كما عانت مصر سنوات طويلة مما يعرف بالسلطة الاحتكارية، وكما تحتكر مؤسسات السلطة السياسية فإنها تسيطر على مصادر القوة الاقتصادية، وتسعى للسيطرة على المجال العام وهيئاته من أحزاب، ونقابات، ومنظمات غير حكومية، بحيث يكون الاحتكار السياسي الوجه الآخر للاحتكار الاقتصادي، ويؤدي هذا إلى التظاهر بالمشاركة الوهمية للشعب في الانتخابات، والإجماع الظاهري على الاتفاق على الحاكم، وإخضاع التنظيمات السياسية والاقتصادية لمصالح فئات وأحيانا لأشخاص معينين، وهذا النظام السياسي صعب تغييره في فترة قصيرة.

• **التحديات الاقتصادية:**

قلة الموارد المالية المخصصة للتعليم، بالإضافة إلى تراجع السياحة والتي تمثل أهم جوانب الاقتصاد المصري، وتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتدمير وحرق كثير من المنشآت والبنية التحتية كمحطات الكهرباء وأقسام الشرطة وغيرها، وتراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي.

• **التحديات المجتمعية:**

يمثل الشباب فيما بين سن 18-29 الشريحة الأكبر في الهرم السكاني بالنسبة للمسنين والأطفال، ومن المتوقع أن تستمر هذه الظاهرة خلال الثلاثين سنة القادمة حتى عام 2045، إلا أن هذا يمثل تحديًا للدولة المصرية، ولها جانب سلبي إذا ظل الشباب في عزوفه عن المشاركة المجتمعية والسياسية، ووجود مشكلات متعددة منها: الفقر من أكثر المشكلات المجتمعية التي تؤثر على التعليم، والتحول إلى مجتمع المعرفة، وانخفاض معدل القيد في التعليم، وارتفاع نسبة التسرب من التعليم، والأمية، والعنف، والتعصب، والإرهاب.

• **التحديات التكنولوجية:**

وبالنسبة للتكنولوجيا فبالرغم من المبادرات لنشر التكنولوجيا إلا أن هناك الكثير من المدارس المصرية تعاني من عدم وجود التجهيزات الأساسية وليس التكنولوجيا فقط، بالإضافة إلى انتشار الأمية الرقمية لكثير من أبناء الشعب، مما يصعب معه تطبيق الحكومة الإلكترونية وتوفير الخدمات، كما أن البنية التحتية التكنولوجية تعاني من صعوبات في بعض المناطق غير مزودة بخدمات الإنترنت، وهناك شكوى من السرعة.

المراجع

- 1- أبو السعود، سعيد طه محمود(2010): إعداد المعلم ومواجهة تحديات المستقبل-مجلة دراسات تربوية ونفسية-كلية التربية-جامعة الزقازيق-ع67-ابريل، ص ص 23-95.
- 2- أحمد، ايمان زغلول راغب (2009): النمط القيادي مدخل لتحويل المدارس المصرية إلى مجتمعات تعلم مهنية "سيناريوهات مقترحة"-مجلة دراسات تربوية واجتماعية -كلية التربية-جامعة حلوان -المجلد (15) -الجزء الثاني، ص ص51-109.
- 3- أحمد، محمود مصطفى أحمد (2013): متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الدراسات العليا بجامعة الأزهر-رسالة ماجستير غير منشورة-قسم الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة-كلية التربية، جامعة الأزهر.
- 4- أحمد، مرفت حسين (2011): تفعيل دور التعليم الثانوي العام في تلبية متطلبات مجتمع المعرفة في ج.م.ع."دراسة استشرافية"- رسالة دكتوراه غير منشورة -قسم أصول التربية -كلية التربية، جامعة حلوان.
- 5- الأمم المتحدة(2005): بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الأمم المتحدة.
- 6- البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2010) - مراجعات لسياسات التعليم الوطنية(التعليم العالي في مصر).
- 7- بوابة الحكومة المصرية(2014): متاح على الإنترنت <https://www.egypt.gov.eg/Arabic/General/about.aspx> تاريخ الاسترجاع 2014/9/11.
- 8- تقرير التنمية الإنسانية العربية(2003): نحو إقامة مجتمع المعرفة-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 9- تقرير التنمية البشرية(2013): نهضة الجنوب "تقدم بشري في عالم متنوع"- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 10- تقرير المعرفة العربي(2011): إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم-دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- 11- تقرير المعرفة العربي(2009): نحو تواصل عربي منتج- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم-دبي، الإمارات العربية المتحدة.

- 12- توفيق، كمال الدين أحمد (2014): توجهات التعليم العالي المصري في بناء اقتصاد المعرفة على ضوء التحولات الدولية المعاصرة -رسالة دكتوراه غير منشورة -قسم أصول التربية -كلية التربية، جامعة حلوان.
- 13- الجمال، رانيا عبد المعز(2012): دراسة مقارنة لسياسات التعليم الإلكتروني في كل من فنلندا وفرنسا والنرويج وإمكانية الاستفادة منها في جمهورية مصر العربية-مجلة دراسات تربوية واجتماعية-كلية التربية-جامعة حلوان-المجلد الثامن عشر-العدد الرابع-أكتوبر، ص ص 541-627.
- 14- حجي، أحمد إسماعيل(2012): تدويل التعليم الابتدائي والثانوي في عصر العولمة "إعداد النشاء لولوج مجتمع المعرفة-عالم الكتب-القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 15- حسانين، عواطف يونس عباس(2009): تحسين المناخ المدرسي لتنمية ممارسات الحرية في المدرسة الثانوية المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم البحوث والدراسات التربوية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- 16- حيدر، عبد اللطيف حسين(2004): الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة - مجلة كلية التربية -جامعة الإمارات العربية المتحدة-السنة التاسعة عشر -ع(21)، ص ص 1-44.
- 17- الربابعة، فاطمة علي(2012): مستويات رأس المال الفكري في منظمات الأعمال (نموذج مقترح للقياس والتطبيق) - مجلة النهضة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة-ج.م.ع-المجلد(13) -ع(1)،ص ص 31-74.
- 18- رئاسة الجمهورية (2014): دستور جمهورية مصر العربية.
- 19- زايد، أحمد(2011): دولة العدالة الاجتماعية (مركزية القيمة ولا مركزية الحكم)- أوراق للحوار-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار-الإصدار الأول-مجلس الوزراء-جمهورية مصر العربية.
- 20- السيد، نادية حسن(2011): تحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة-مجلة مستقبل التربية العربية-المركز العربي للتعليم والتنمية-المجلد (18) - ع (72) -يوليو،ص ص383-444.
- 21- شهاب، لبنى محمود عبد الكريم(2013): تعزيز التنافسية في التعليم قبل الجامعي المصري على ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية-مجلة التربية-الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية-السنة السادسة عشر-ع(39)-فبراير،ص ص212-280.

- 22- عبد الحليم، طارق حسن(2010): دراسة مقارنة لمدارس المستقبل في بعض الدول الأجنبية ومدى الإفادة منها في مصر - مجلة دراسات تربوية واجتماعية-كلية التربية-جامعة حلوان-المجلد السادس عشر-العدد الثاني-أكتوبر، صص13-76.
- 23- عبد الغفار، السيد أحمد (2010): تصور مقترح لممارسة إدارة التغيير لدى القادة الإداريين بالإدارات التعليمية، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان، القاهرة، ص ص79-136.
- 24- عليان، ربحي مصطفى(2012): مجتمع المعرفة "مفاهيم أساسية-المؤتمر الثالث والثلاثون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات-من 18:20نوفمبر-الدوحة-قطر، ص ص 2130-2149.
- 25- غنيم، صلاح عبد العزيز (2012): إستراتيجية مقترحة لتحقيق الاستقلال الذاتي لإدارة المدرسة الثانوية العامة في مصر، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، ع (76)، ص ص 9-104.
- 26- عبد العال، عبد الرحمن (2001): التحدي الديمقراطي في شبه القارة الهندية - مجلة الديمقراطية - ع 3 - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - مؤسسة الأهرام.
- 27- فتحي، شاكرا محمد(1999): التربية المقارنة (الأصول المنهجية)، بيت الحكمة للإعلام والنشر، القاهرة.
- 28- القطارنة، زياد حمد(2011): إدارة المعرفة، ط1، دار جليس الزمان، عمان، الأردن.
- 29- المحمدي، رضا أحمد علي (2010): تصور مقترح لدور الجامعة بمصر في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر.
- 30- مركز الدراسات الإستراتيجية (2012): الموارد البشرية الفكرية: الثروة الحقيقية لمجتمعات المعرفة "تحو مجتمع المعرفة"- سلسلة دراسات -الإصدار الثلاثون- جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
- 31- معاينة، عادل سالم موسى(2008): إدارة المعرفة والمعلومات في مؤسسات التعليم العالي (تجارب عالمية)، مجلة دراسات المعلومات، العدد (3)، جامعة اليرموك، الأردن.
- 32- معاينة، عادل سالم موسى، اندراوس، رامي جمال (2009): درجة ممارسة القيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية للعناصر المؤثرة في النعمة التنظيمية (دراسة وصفية)، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد العاشر، ع(4)، ص ص87-116.

د/نبيلة سيد تحويل المدرسة المصرية إلى بيئة لجداريات مجتمع المعرفة

- 33- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (2009): التقرير الإقليمي، المؤتمر الإقليمي حول التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته(1998-2009)، القاهرة.
- 34- ملحم، يحيى(2006): التمكين كمفهوم إداري معاصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 35- المهدي، ياسر فتحي الهنداوي (2006): العدالة التنظيمية وأداء المعلمين لسلوكيات المواطنة بالمدارس الثانوية العامة بمصر - رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية- كلية التربية - جامعة عين شمس- القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 36- المهدي، ياسر فتحي الهنداوي (2012): بناء القدرة المدرسية على التحسين المستمر"دراسة حالة لأربع مدارس ابتدائية في مصر"-المجلة الدولية للأبحاث التربوية-جامعة الإمارات العربية المتحدة-ع(31)، ص ص395-420.
- 37- هلال، علي الدين(2012): الثورة الديمقراطية العالمية-مجلة النهضة-كلية السياسة والاقتصاد-جامعة القاهرة.
- 38- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات(2014): متاح على الإنترنت <http://www.mcit.gov.eg> -تاريخ الاسترجاع 2014/9/21.
- 39- وزارة التربية والتعليم(2011): متاح على الإنترنت <http://services.moe.gov.eg/vision.aspx> تاريخ الاسترجاع 2014/9/21.
- 40- اليونسكو(2005): من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة-التقرير العالمي لليونسكو، مطبوعات اليونسكو.

- 41- Alam Intekhab (2011): Higher Education and Digital Divide In India, **Journal of Library & Information Science-** Vol (1)- No(2), pp. 133-140.
- 42- Anderson Ronald E(2008): Implications of the Information and Knowledge Society for Education- **International Handbook of Information Technology in Primary and Secondary Education--** part 1- Springer- New York, pp5-20.
- 43- Arayici Yusuf (2014): Knowledge intensive regeneration for knowledge societies and economies- **GBER** - Vol (9) -Issue (1), pp 68-85.
- 44- Ardichvili Alexandre, Zavyalova Elena& Minina Vera (2011): Human capital development: comparative analysis of BRICs-

- European Journal of Training and Development**-Vol (36)- Iss (3), pp. 213 – 233.
- 45– Atlapedia (2013): **available at** <http://www.atlapedia.com/online/countries/germany.htm>- retrieved at 20/6/2014.
- 46– AT CS (2014): Assessment &Teaching of 21 Century Skills-**available at [http:// atc21.org](http://atc21.org)** retrieved at 23/5/2014.
- 47– Blesta Gert (2009): What Kind of Citizenship for European Higher Education? Beyond the Competent Active Citizen-**European Educational Research Journal** –Vol (8)- No(2),pp146-156.
- 48– Boboc Marius (2014): Modern and Post-Modern Teacher Education Revealing Contrasts in Basic Educational Beliefs and Practice-**Journal of Research in Innovative Teaching**- Volume(7)- Issue (1)- March-pp14-26.
- 49– Besley, T.& Peters, M. A., (2006). Building knowledge cultures: Education and Post Modern development in the age of knowledge capitalism. In Subjectivity and truth: Foucault, education, and the culture of self -Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, Inc
- 50– Business Dictionary (2014): **Competences** available online at www.businessdictionary.com, retrieved at 11/6/2014.
- 51– Cambridge Dictionaries Online (2014): Definitions-<http://dictionary.cambridge.org/dictionary/business-english/strategy>- retrieved at12/7/2014.
- 52– Commission of the European Communities (2005). i2010 "A European Information Society for Growth and Employment" -**The European Parliament**.
- 53– Committee for the Future (1997): Report of the Special Parliamentary Committee for the Future. Part 1 "Finland and the Future of Europe"- **Parliament of Finland** , Helsinki
- 54– Committee for the Future (2014):): available online at www.parliament.fi. retrieved at10/5/2014.
- 55– Crane Norman, Downes Cathryn, Irish Philip, Lachow Irving, McCully Mary, McDaniel Elizabeth and Schulin Kathleen(2009) : Leadership Imperatives of the Information Age- **Electronic Journal of Knowledge Management**- Vol (7)- Issue(2), pp219 – 226.

- 56- Department of School Education and Literacy (2013): **Revised Scheme of Information and Communication Technology in Schools (ICT in Schools) during the XI Plan-** Ministry of Human Resource Development- Government of India, New Delhi.
- 57- Drucker Peter (1993): **Post-Capitalist Society-** HarperCollins, New York.
- 58- Dance, Factors, Dance (2014) : Teachers of India- available at <http://www.teachersofindia.org/en/article/dance-factors-dance> retrieved at2/11/2014.
- 59- Education in Germany (2013): available at <http://euronews.com/2013/09/20/german-education-from-bureaucracy-to-philosophy>, retrieved at20/12/2014.
- 60- Egedy T., Redmond D.& Ehrlich, K., (2013): “Urban Regeneration and Housing as Potential Tools for Enhancing the Creative Economy”- chapter in the book “**place making and policies for competitive cities**”- edited by Musterd, S. & Kovacs, Z. Johns Wiley publisher- West Sussex, UK.
- 61- European Commission (2012): Assessment of Key Competences in initial education and training Policy Guidance- Rethinking Education: Investing in skills for better socio-economic outcomes- available at http://ec.europa.eu/education/index_en.htm- retrieved at2/6/2014.
- 62- European Commission (2012): **Rethinking education: investing in skills for better socio-economic outcomes-** Publications Office of the European Union.
- 63- European Commission (2013): Commission Staff Working Document- **Analysis and mapping of innovative teaching and learning for all through new Technologies and Open Educational Resources in Europe-** Publications Office of the European Union.
- 64- European Commission/EACEA/Eurydice (2015): **Assuring Quality in Education: Policies and Approaches to School Evaluation in Europe.** Eurydice Report. Luxembourg -Publications Office of the European Union.
- 65- Euroupa (2011): available online at http://europa.eu/index_en.htm- retrieved at 10/5/2014.

- 66- European Schoolnet (2012): Survey Of Schools" ICT In Education"- Country Profile- Finland.
- 67- ESIS (2000):Public Strategies for the Information Society in the Member States of the European Union-ISPO- European Commission.
- 68- Endepohls Martina, Ebach Judith &Zabem Janine von (2010): Curriculum content analysis - results from Germany - available online at http://update.jyu.fi/index.php/:Curriculum_Analysis:_Germany#Curriculum_content_analysis_-_results_from_Germany- retrieved at 11/12/2014.
- 69- Federal Minister of Education and Research (2008): **Strengthening Germany's role in the global knowledge society"** -Strategy of the Federal Government for the Internationalization of Science and Research- Federal Minister of Education and Research.
- 70- Federal Ministry of Economics & Technology (2010): **ICT Strategy of the German Federal Government" Digital Germany 2015"**- BMWi.
- 71- The Finnish National Board of Education. (2011): Perusopetus- available online at http://www.oph.fi/koulutus_ja_tutkinnot/perusopetus- Retrieved at 26/4/2014.
- 72- Finnish National Board of Education (2014): **Teachers in Finland – trusted professionals** – FNBE,Henliski.
- 73- Federal Office for Information Security (2014): available online at https://www.bsi.bund.de/EN/Home/home_node.html, Retrieved at 2/11/2014.
- 74- Forstorp Per-Anders (2008): Who's Colonizing Who? The Knowledge Society Thesis and the Global Challenges in Higher Education- **Stud Philos Educ**-vol (27),pp 227-236.
- 75- Gan.Gerald Goh Guan, Ryan Charmaine & Gururajan Raj (2006): THE Effects of Culture on Knowledge Management Practice: A Qualitative Case Study of MSC Status Companies- **Kajian Malaysia**- Vol(XXIV0- No9 1 & 2),pp97-128.

- 76- Gijbers Govert& Schoonhoven Bas van (2012): The Future of Learning: A Foresight Study on New Ways to Learn New Skills for Future Jobs- available at www.foresight-platform.eu -retrieved at 18/5/2014.
- 77- Government of India (2008): National Knowledge Commission- **Recommendations on School Education**, New Delhi.
- 78- Government of India (2012): Ministry of Communications Information Technology- available at India.gov.in, retrieved at 10/12/2014.
- 79- Germany country brief (2013): available at https://www.dfat.gov.au/geo/germany/germany_brief.html, retrieved at 10/12/2014.
- 80- Hagen Abdalla & Vaicys Rey & Hassan Morsheda (2010): Suggested Strategies For Effective Implementation Of Strategic Leadership Practices In This Globalization Era, **International Business & Economics Research Journal**, Volume 1, Number 6,pp19-30.
- 81- Hargreaves Andy (2002): Teaching in the Knowledge Society- Vision 2020—Second International Online Conference 13-26 October- Technology Colleges Trust-available at <http://www.cybertext.net.au/tct2002>, retrieved at 10-5-2014.
- 82- Hammond Linda Darling (2010): What we can learn from Finland's successful school reform- **Rethinking Schools**- Vol (24)- No(4),pp92-111.
- 83- Ilomäki Liisa (2008): The effects of ICT on school teachers' and students' perspectives- **TURUN YLIOPISTO**- Turku.
- 84- India at a Glance (2011): available at India.gov.in- retrieved at 10-5-2014.
- 85- Inkinen Tommi& Vaattovaara Mari (2007): **Finland and Helsinki Metropolitan Region Pathways to Create and Knowledge-based Cities** -Amsterdam Insitute for Metropolitan& International Development Studies(AMIDS), Helsinki.
- 86- IUCU ROMITA (2010): **Ten Years After Bologna Towards A European Teacher Education Area**- ENTEP- The First Ten Years After Bologna- Editura Universităţii din Bucureşti.

- 87- Jha Srirang (2012): Developing Knowledge Society in India: Issues & Challenges, **Review of Knowledge Management-** (Vol 2)- (No1)- (Jan-June) ,pp 4-12.
- 88- Jo Sung Jun& Joo Baek-Kyoov(2011): Knowledge Sharing: The Influences of Learning Organization Culture, Organizational Commitment, and Organizational Citizenship Behaviors- **Journal of Leadership& Organizational Studies**-Vol(18)-(3),pp353-364.
- 89- Jung Eun Ju (2007): Literature Review: The Importance of Epistemology in Education: The Role of Epistemology- University of Georgia.
- 90- Justin Rami (2006): Competencies for educators in Citizenship Education & the Development of Identity in First &Second Cycle Programmes, Volume 1 ,CiCe Central Coordination Unit, Institute for Policy Studies in Education , UK ,Available at <http://cice.londonmet.ac.uk>,Retrieved 5/10/2014.
- 91- Kansanen Pertti (2010): The success story of the Finnish school system- (**Hrsg.**)- Denkkulturen. Selbstwertung des Menschen- Erziehungskulturen, pp95-110.
- 92- Kumar Sanjeev & Dash M. K. (2011): Management Education in India: Trends, Issues and Implications- Research Journal of International Studies - Issue18,pp 16-26.
- 93- Ghirmai Kefela.T (2010): Knowledge-Based Economy and Society Has Become a Vital Commodity to Countries- **International Journal of Educational Research and Technology**- Vol 91)- (2) ,pp 68 – 75.
- 94- KMK(2013): **Organization & Governance-** The Education System in the Federal Republic of Germany 2011/2012- A description of the responsibilities, structures and developments in education policy for the exchange of information in Europe- KMK, Bonn.
- 95- KMK(2013): **The Education System in the Federal Republic of Germany 2011/2012-** A description of the responsibilities, structures and developments in education policy for the exchange of information in Europe- KMK, Bonn.

- 96- KMK(2013):**Teacher & Education Staff-** The Education System in the Federal Republic of Germany 2011/2012- A description of the responsibilities, structures and developments in education policy for the exchange of information in Europe- KMK, Bonn.
- 97- Kim Yong Woon & Ko Jaekwon (2014): HR Practices and Knowledge Sharing Behavior: Focusing on the Moderating Effect of Trust in Supervisor- **Public Personnel Management** -Vol43-No (4),pp 586-607.
- 98- Kirkman Bradley L., Mathieu John E., Cordery John L., Rosen Benson & Kukenberger Michael (2011): Managing a New Collaborative Entity in Business Organizations: Understanding Organizational Communities of Practice Effectiveness- **Journal of Applied Psychology** – Vol(96)- No(6),pp 1234–1245.
- 99- Koenig Michael E.D. (1998): FROM INTELLECTUAL CAPITAL To KNOWLEDGE MANAGEMENT: WHAT ARE THEY TALKING ABOUT?
- 100- Kok Andrew (2007): Intellectual Capital Management as Part of Knowledge Management Initiatives at Institutions of Higher Learning- **The Electronic Journal of Knowledge Management-** Volume (5)- Issue (2) , pp 181 - 192.
- 101- Kirika, John Irungu (2011): Empowering Teachers: The Influence of Transformational Leadership in Christian Schools- **A Dissertation Doctor of Education**, Liberty University.
- 102- Krishna V.V (2011): Mini Country Report/India- under Specific Contract for the Integration of INNO Policy Trend Chart with ERAWATCH (2011-2012)- **INNO Policy TrendChart**,pp1-16.
- 103- Kaushal Mona (2012): Implementation of Right to Education in India: Issues and Concerns-**Journal of Management & Public Policy-** Vol (4)- No(1),pp 42-48.
- 104- Lehner Franz & Haas Nicolas (2010): Knowledge Management Success Factors – Proposal of an Empirical Research, **Electronic Journal of Knowledge Management** –Vol(8) Issue (1), pp79 – 90.

- 105- Ling, Christine Tan Nya (2011) "Culture and Trust in Fostering Knowledge-Sharing, **The Electronic Journal of Knowledge Management**, Vol (9)- Issue (4),328-339.
- 106- Madden Jake (2013): Building Teacher Capacity "A Job Embedded Approach "-**International Journal of Innovation, Creativity and Change**-Vol (1)- No(2)- November,225-240.
- 107- Marcelo M. Suárez-Orozco & Sattin Carolyn (2007): Wanted: Global Citizens- **Educational Leadership**- Vol(64)- No(7),pp58-62.
- 108- Marginson Simon& Wende Marijk van der (2006): **Globalisation and higher education**-OECD- Paris.
- 109- Markkula Markku (2006): Creating Favourable Conditions for Knowledge Society through Knowledge Management- eGovernance and eLearning- **International Federation of Surveyors**- Hungary.
- 110- Ministry of Education and Culture (2012): Department for Education and Science Policy -**Education and Research2011–2016 "A development plan"**, Helsinki.
- 111- Mládková Ludmila (2011): Knowledge Management for Knowledge Workers- **The Electronic Journal of Knowledge Management** -Volume 9- Issue 3 ,pp248-293.
- 112- Morita Dai (2008): The Roles of Nationalism in Neoliberalisation: The Case of Neoliberalisation and Nationalism in Recent Japan- A thesis submitted in fulfilment of the requirements for **the Degree of Master of Arts in Political Science**- University of Canterbury.
- 113- Moonen Jef(2008): Evolution of IT and Related Educational Policies in International Organizations- **INTERNATIONAL HANDBOOK OF INFORMATION TECHNOLOGY IN PRIMARY AND SECONDARY EDUCATION**, Springer.
- 115- Ministry of Human Resource Development (2014): Department of School Education and Literacy- **The Right of Children to Free and Compulsory Education Act, 2009**.

- 116- Nair, Geeta Sudhir (2013): **Managing Higher Education to Meet the Challenges of India Tomorrow- KNOWLEDGE GLOBALIZATION CONFERENCE-** Boston, Massachusetts.
- 117- Nastase Marian (2010): **Developing a Strategic Leadership Approach within the Organizations, Review of International Comparative Management, Vol (11)- Issue(3),pp 454-460.**
- 118- National Council of Educational Research and Training (NCERT) 2013): **Ensuring Inclusion - Role of Principals with reference to RTE-** SCERT, Delhi.
- 119- National Council of Educational Research and Training (NCERT) 2005): **National Curriculum Framework-India.**
- 120- National Council of Educational Research and Training (NCERT) 2001): **Education policies and curriculum at the upper primary and secondary education levels-India.**
- 121- Niemi Hannele & Jakku-Sihvonen Ritva) 2009): **In the front of the Bologna process Thirty years of research-based teacher education in Finland- Izvirni znanstveni prispevek, pp 50-69.**
- 122- National Knowledge Network (2014): available at www.nkn.in relative at 21/3/2014.
- 123- National Knowledge Network(2012): **Introduction-**
- 124- **Key Highlights of NKN- New Delhi ,India.**
- 125- National Knowledge Commission(2008): **Recommendations on**
- 126- **School Education - Government of India, India.**
- 127- National Council for Teacher Education (2009): **Curriculum Framework for Quality Teacher Education- NCTE- New Delhi.**
- 128- OECD (1996): **THE KNOWLEDGE-BASED ECONOMY,** Paris.
- 129- The OECD (2008): **Organization for Economic Co-operation and Development-available at www.oecd.org- relative at 21/3/2014.**
- 130- OECD (2005b). **Economic policy reforms, going for Growth, Structural Policy? Indicators and Priorities in OECD Countries-** OECD, Paris.

- 131- OECD (2011): **Strong Performers and Successful Reformers in Education" Lessons from PISA for the United states-** OECD Publishing.
- 132- OECD Indicators (2013): **FINLAND- Country Note- Education at a Glance,** OECD Publishing.
- 133- OECD (2012): **Preparing Teachers and Developing School Leaders for the 21st Century- LESSONS FROM AROUND THE WORLD,** OECD Publishing.
- 134- OECD (2014): **Economic Surveys" Germany2014 "-** OECD Publishing.
- 135- OECD (2004): **Report on Financial Management, Germany,** OECD Publishing.
- 136- Parliament of Finland (1997): **Committee for the Future - Report of the Special Parliamentary Committee for the Future-Part 1 "Finland and the Future of Europe"-** Parliament of Finland, Helsinki.
- 137- Peters, M. A., & Besley, T. (2006). **Building knowledge cultures: Education and Post Modern development in the age of knowledge capitalism-** Foucault, education, and the culture of self - Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, Inc.
- 138- Pyöriä Pasi (2012): **Knowledge Management Scenario in Finland- Review of Knowledge Management- Vol(2)- No(1),pp13-16.**
- 139- Pandey Saroj (2010): **Professionalization of teacher education in India: A critique of Teacher Education Curriculum reforms and its effectiveness- NCERT- New Delhi.**
- 140- Rangnekar Santosh (2012): **Employee Engagement in Knowledge Economy- Review of Knowledge Management- Vol-(2)- No(1) ,pp24-29.**
- 141- Redecker Christine, Ala-Mutka Kirsti & Punie Yves (2010): **Learning 2.0 - The Impact of Social Media on Learning in Europe- POLICY BRIEF- Joint Research Centre- Institute for Prospective Technological Studies, European Commission.**
- 142- Rotherham Andrew J. & Willingham Daniel(2009): **To work, the 21st century skills movement will require keen attention to**

- curriculum, teacher quality, and assessment- **EDUCATIONAL LEADERSHIP**- September, pp16-21.
- 143**– Sahlberg Pasi (2009): A short history of educational reform in Finland- **Journal of Education Policy**- vol (22)-No (2)- pp110-136.
- 144**– Sahlberg Pasi (2010): The Secret to Finland’s Success Educating Teachers- Research Brief -Stanford Center for Opportunity Policy in Education- **School of Education**- School of Education -Stanford University,pp1-8.
- 145**– Sahlberg Pasi (2011): pisa in finland: an education miracle or an obstacle to change?- **CEPS Journal** -Vol(1) - N(3),pp119-140.
- 146**– SCF Associates (2009): Final Report"**A Green Knowledge Society An ICT policy agenda to 2015 for Europe’s future knowledge society**"- Ministry of Enterprise, Energy and Communications & Government Offices of Sweden.
- 147**– Schienstock &Hämäläinen (2001).Transformation of the Finnish innovation system: A network approach- **Sitra Report** -series 7- Helsinki.
- 148**– Schmitz Manuel (2011): Europe and Australia in the Age of Globalization: Becoming Neighbours in a Flat World- **hamburg review of social sciences(hrss)**- Volume (6)- Issue (1),pp36-52.
- 149**– Schratz Michael (2010): What Is A “European Teacher”- **ENTEP**- The First Ten Years After Bologna- Editura Universităţii din Bucureşti.
- 150**– Schulte Carsten (2011): Germany- Computing at School International comparisons-available online at **www.computingatschool.org.uk** , retrieved at 18/8/2014.
- 151**– Sedziuviene Natalija, Veinhardt, Jolitat (2009): The Paradigm of Knowledge Management in Higher Educational Institutions- **Engineering Economics**-Vol (5)-No (2),pp75-90.
- 152**– Shari Ishak (2002): Knowledge Society and the Knowledge Gap- International Conference, “Globalization, Culture and Inequalities”- 19: 21 August, University Kebansaan Malaysia.
- 153**– Smedley, Jo (2009): Modeling personal knowledge management- **OR Insight**- Vol (22)- No(4), pp. 221–233.

- 154- Smith Mark Easterby & Lyles Marjorie A.(2011): The Evolving Field Of Organizational Learning And Knowledge Management- Handbook of Organizational- media.johnwiley.com.au- retrieved at 18/5/2014.
- 155- The Free Dictionary(2014): available online at <http://www.thefreedictionary.com/competences>- retrieved at 20/6/2014.
- 156- the 64th IFLA General Conference -Amsterdam- pp,222-233.
- 157- The Finnish National Board of Education. (2011): Perusopetus- available online at http://www.oph.fi/koulutus_ja_tutkinnot/perusopetus- Retrieved at 26/4/2014.
- 158- The National Knowledge Society Strategy 2007–2015(2006): **A renewing, human-centric and competitive Finland**-Government Information Society Programme-Helsinki.
- 159- The Information Society Council (2005): **Towards a Networked Finland**- The Information Society Council's report to the Finnish Government. Helsinki
- 160- The World Bank (2002): **Constructing knowledge societies: new challenges for tertiary education**- The World Bank- Washington, D.C.
- 161- The World Bank (2014): **Finland as a Knowledge Economy 2.0 "Lessons on Policies and Governance"**-Washington DC.
- 162- Thomas Lajeane G. & Knezek Donald G. (2008): Information, Communications, and Educational Technology Standards for Students, Teachers, and School Leaders- **International Handbook of Information Technology in Primary and Secondary Education**-part 1- Springer- New York,pp 333-347.
- 163- Unesco (2010): TVETipedia- available online at www.unevoc.unesco.org/tviki_front.php, Retrieved at 21/12/2014.
- 164- Vandenbroucke Frank) 2009): **Competences for the knowledge society ICT in education initiative**"-vlaamse overhead.

- 165- Verdegem Pieter) 2011): Social Media for Digital and Social Inclusion: for Information Society 2.0 Research & Policies- **tripleC**- Vol (9)-No (1) ,pp28-38.
- 166- Verger Antoni) 2014): Why do Policy-makers Adopt Global Education Policies? Toward a Research Framework on the Varying Role of Ideas in Education Reform- **Current Issues in Comparative Education**- Teachers College- Columbia University.
- 167- Verger Antoni, Novelli Mario & Altinyelken Hulya Kosar) 2011): Global Education Policy and International Development) New Agendas ,(Issues and Policies Continuum, London.
- 168- Voogt J., Fisser P., Roblin N. Pareja,, Tondeur J. & Braak J. van (2012): Technological pedagogical content knowledge- **Journal of Computer Assisted Learning**-vol(29)-No(2),pp109-121.
- 169- Vught Frans van (2009): **Creating the European Knowledge Society An analysis of EU higher education and research policies**- A paper for the Higher Education Review Group of the University Grants Committee of Hong Kong.
- 170- Wai Yip Mum, Chai Dominic Lau Hoe & Songip Ahmad Rahman(2010): Influence Of Soft Elements On KM Implementation In Malaysian Higher Learning Institutions- **Journal of Knowledge Management Practice**- Vol(11)- No(3), pp 4-28.
- 171- Weber Alan S. (2011): The role of education in knowledge economies in developing countries- **Social and Behavioral Sciences**-vol(15),pp 2589–2594.
- 172- Weber Luc E . (2006): **European Strategy to promote the Knowledge Society as a Source of renewed economic Dynamism and social Cohesion**- Universities and Business Partnering for the Knowledge Society- Economica.
- 173- Zhang Jianwei , Hong Huang-Yao, Scardamalia Marlene& Morley Elizabeth A.(2011): Sustaining Knowledge Building as a Principle-Based Innovation at an Elementary School- **THE JOURNAL OF THE LEARNING SCIENCES**-Vol (20), pp262–307.